التعريب والقومية العربية

في المغرب العربي



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٦)

التعريب والقومية العربية في المغرب العربي

د . نازلي معوض احمد

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى

بيروت: تموز/يوليو ١٩٨٦

المحتويات

مقدمة 9

الفصل الأول : التعريب والقومية العربية ١٤

أولاً : انتشار اللغة العربية ١٤

ثانياً : اللغة كأحد مقومات القومية العربية ٢٤

ثالثاً : مفاهيم التعريب ٤١

الفصل الثاني : التعريب في المغرب العربي: قضية سياسيّة وطنية ٥٥

أولاً : الاستعمار الفرنسي وعروبة المغرب ٥٥

ثانياً : الحركة الوطنية والتعريب
في المغرب ٦٩

الفصل الثالث : جهود التعريب في
المغرب العربي ٩١

أولاً : مؤسسات التعريب في
الوطن العربي ٩١
ثانياً : تعريب التعليم في المغرب
العربي ٩٧
ثالثاً : تعريب الادارة في المغرب
العربي ١١٨
رابعاً : تعريب أجهزة الاعلام في
المغرب العربي ١٢٨

الفصل الرابع : معوقات التعريب في المغرب
العربي ١٥٢

أولاً : المعوقات النفسية
والاجتماعية ١٥٢
ثانياً : المعوقات الفكرية والثقافية ... ١٦٥

ثالثاً : المعوقات السياسية
الخارجية ١٧٦

خاتمة الدراسة : نظرة الى مستقبل التعريب
في المغرب العربي ١٩٣

مقدمـــة

تتعـدد الـدراسـات السياسية والاجتماعية والفلسفية واللغوية، وتتنوع في مناهجها وفي مسالكها الفكرية بشأن تحليل ظاهرة التعريب وقضاياه في بلاد المغرب العربي على وجه التخصيص والتحديد، على الرغم من الطبيعة الشاملة العامة لتلك القضايا في ارجاء الوطن العربي ككل.

ويرجع هذا الاهتمام الكثيف بموضوع التعريب في المغرب العربي الى مجموعة من العوامل التاريخية والتنظيمية والاجتماعية والعملية الاجرائية. وفي مقدمة تلك العوامل الاعتبارات التالية:

اولاً: «ان المجتمـع اللغـوي» يظل أقـدم أشكـال المجتمعات الانسـانية وأكثرها أصالة وعراقة، فاللغة هي روح المجتمع الحقيقية ووعـاء ثقـافتـه وأداته الأولى والرئيسية للتعبير الفكري عن حضارته فالعـامـل اللغـوي يعتـبر من أهم عوامل الشعور الفردي والجماعي بالانتماء والولاء لحضارة معينة ولمجتمع منظّم محدد.

ومن هنا تتّضح بصفة عامة أهمية دراسة موقع اللغة العربية واثرها كأداة فكرية وحضارية وسياسية نظامية للمجتمع العربي المغربي.

ثانياً: اختلاف طبيعة العملية التعريبية في أقطار المشرق العربي عنها في بلاد المغرب العربي. ففي المشرق يدور التعريب حول محور ترجمة العلوم والفنون وشتى المعارف الانسانية الحديثة المتقدمة من اللغات الأجنبية الى اللغة العربية بينما يتميز المغرب العربي بشمول العملية التعريبية وإحاطتها بهدف إحلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية في شتى نواحي الحياة اليومية العادية للانسان المغربي حاكماً ومحكوماً.

ثالثاً: ان قضايا التعريب في المغرب العربي تقدم للتراث الانساني ظاهرة فريدة في طبيعتها نظراً لكونها معركة استرداد للذات الوطنية الأصيلة التي سخّر المستعمر الأجنبي قواه الفكرية والثقافية والقهرية المادية من أجل اقتلاعها من جذورها العميقة ثم اختلاق ذات أخرى مفتعلة لتحتلّ مكانها قسراً في النفس العربية المغربية. ومن ثَمّ فإنّ التعريب في بلاد المغرب العربي يمثل قضية نفسية معنوية في المقام الأول.

رابعاً: ان قضايا التعريب في المغرب العربي حقيقة حية مستمرة ديناميكية في تطورها في جولات متعاقبة وفي دوائر متداخلة تتجاذبها أطراف كثيرة نحو الفشل تارة ونحو النجاح تارة اخرى. وتتكاتف في نطاق جهود التعريب سياسات رسمية جادة وارادة شعبية مخلصة في رغبة التخلص من الوجود الثقافي الفرنسي. وبالتالي فان قضية

التعريب في المغرب العربي ذات طابع سياسي ووطني واضح وفعال.

خامساً: ان تجارب التعريب في بلاد المغرب العربي تمثل نماذج واقعية وسياسات واجراءات عملية يمكن أن تقتدي بها وتفيد منها الأقطار العربية ذات الوضعية الثقافية الخاصة، مثل موريتانيا وجيبوتي والصومال وجنوب السودان، وكلّها بلاد ومناطق لم تقطع بعد شوطاً بعيداً في مجال إحلال اللغة العربية الأصيلة محلّ لغة المستعمر الأوروبي السابق، سواء أكان فرنسياً ام ايطاليا أم بريطانيا. ولذلك فإنّ تجارب المغرب العربي في العمليات التعريبية تقدم نبراساً قوياً يمكن أن تهتدي به البلدان المذكورة وهي في سبيلها لاستعادة عروبتها، ثقافة ولغة وحضارة.

والهدف من هذه الدراسة هو تشخيص ظاهرة التعريب ومشكلته في بلاد المغرب العربي. وذلك عن طريق شرح أصولها التاريخية وتحليل تطوراتها الموضوعية وإبراز الجهود العملية المبذولة في إطارها وتحديد إنجازاتها الواقعية، وذلك كلّه وصولاً الى تحديد المعوقات النفسية والاجتماعية والفكرية والسياسية الخارجية التي تعرقل مسار عملية التعريب في المغرب العربي.

والمنهج المتّبع في هذه الدراسة يستخدم أدوات التحليل التاريخية والاجتماعية والنفسية والسياسية، ويدور حول النظرة التحليلية الموضوعية لمختلف مناحي إشكالية التعريب وجزئياتها، وذلك خلافاً للمنهج القطري الذي يدرس ظاهرة التعريب في كل بلد على حدة من بلاد المغرب العربي. فالعماد الفكري لهذه الدراسة هو وحدة مشكلة

التعريب في بلاد المغرب العربي، تلك البلاد التي واجهت جميعاً سياسة استعمارية ثقافية فرنسية واحدة في جوهرها، وإن تفاوتت درجة الشدة والقهر من بلد مغربي الى آخر.

وتسعى هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة عن الاسئلة التالية:

ـ كيف انتشرت اللغة العربية تاريخياً وحضارياً كلغة حية للعلوم وللفنون؟

ـ هل اللغة العربية كأحد مقومات القومية العربية ودعائمها؟

ـ ما هي المفاهيم الشائعة لعملية التعريب؟

ـ ما هي سياسات الاستعمار الفرنسي المضادة لعروبة بلاد المغرب؟

ـ ما هي العلاقات العضوية بين الحركات الوطنية المغربية والتعريب؟

ـ ما هي مؤسسات التعريب الموجودة حاليا في ربوع الوطن العربي؟

ـ كيف يجري تعريب التعليم في بلاد المغرب العربي؟ /

ـ كيف يمارس تعريب الإدارة في بلاد المغرب العربي؟

ـ ما هي مظاهر التعريب في أجهزة الإعلام بالمغرب العربي؟

ـ ما هي المعوقات النفسية والاجتماعية، والفكرية الثقافية، والسياسية الخارجية لمسارات عملية التعريب في المغرب العربي؟

وأخيراً، ما هي محددات المستقبل للتعريب في المغرب العربي؟

إنها محاولة متواضعة للإسهام في توضيح وبلورة إشكالية أساسية

تعترض الطريق أمام فعاليات الصلة العضوية والرّباط الطبيعي والأواصر القومية ما بين بلاد المغرب من جهة، وعموم الوطن العربي من جهة أخرى.

والله الموفق.

د. نازلي معوض أحمد

الفصل الأول

التعريب والقومية العربية

يتركز التحليل في هذا الفصل في تناول موضوعات ثلاثة تعتبر مدخلاً ضرورياً لفهم أبعاد قضايا التعريب في المغرب العربي. وهي على التوالي:

١ ـ انتشار اللغة العربية تاريخياً وحضارياً، ٢ ـ مناقشة موضوع اللغة العربية كأحد مقومات القومية العربية، وأخيراً عرض لأهم مفاهيم التعريب المتنوعة الشائعة في الاستخدام.

أولاً: انتشار اللغة العربية

نبدأ الدراسة بعرض مختصر لمسار انتشار اللغة العربية وتطوّرها تاريخياً وحضارياً كلغة حية للعلوم والفنون والتعبير في شتى مجالات النشاط البشري والحياة الانسانية، وذلك بصفتها أداة التواصل اللفظية اللصيقة بالحضارة الإسلامية العربية.

إن اللغة تمثل أهم أركان حياة الإنسان الفكرية والاجتماعية، كما

أنها أولى الصفات التي تميّز الإنسان عن سائر الحيوانات. ولذلك عرّف المفكرون الإنسان بأنه «حيوان ناطق» لتفرّده بقابلية النطق والكلام عن سائر الكائنات الحية[١].

واللغة بفرعيها الشفوي والتحريري هي التي تساعد على نمو الحياة الاجتماعية واتساعها زماناً ومكاناً وموضوعاً. ولولا اللغة لما امتازت المجتمعات البشرية عن المجتمعات الحيوانية. كذلك فإن الشعوب والأمم التي ينقسم اليها عالم البشر، إنما يتميز بعضها عن بعض باللغة التي تختص بها تلك الأمم والشعوب عن غيرها[٢].

ومن المعروف أن شبه الجزيرة العربية قد سادتها حضارة خاصة قبل ظهور الإسلام بها. تميزت بلغة متطورة وبشعر رائع تشهد برصانته قصائد فحول الشعراء الجاهليين، اضافة إلى نوع من التراث الثقافي لعرب جنوب الجزيرة.

وكانت للقبائل لغاتها الخاصة ابتداءً، ولكن الحركة الإسلامية جمعت ما بين القبائل في المراكز مما أدّى إلى ظهور لغة مشتركة في التداول بينها عزّزتها عملية جمع القرآن. ففي إطار الحركة الإسلامية الكبرى تلازم انتشار الاسلام وتزامَنَ مع شيوع استخدام اللغة العربية[٣]. ولقد أكسب تنزيل القرآن باللغة العربية، هذه اللغة حرمة ووسع آفاقها وساعد على انتشارها في مناطق الفتوحات الاسلامية. وأشار القرآن إلى اللغة العربية في أكثر من موضع وأعطى المثال للكتابة العربيةوضَمِن لِلُّغة العربية الفصحى الموحدة الاستقرار والاستمرار عبر العصور.

وترد كلمة عربي في القرآن الكريم نسبة الى اللغة العربية في آيات عدّة. وكلمة عربي مقابل أعجمي للناطق بها[٤]. حيث صار ت اللغة العربية في صدر الاسلام أساساً للهوية العربية. فالناس عرب أو عجم بلسانهم أو بلغتهم. وكان الاسلام يتوسع باستمرار ويكسب اللغة العربية قاعدة أعرض ومجالاً أرحب للحيوية والفعالية والنشاط الواقعي في حياة اهالي البلاد المفتوحة، وذلك بفضل استقرارهم في مركز واحد وايمانهم بعقيدة دينية واحدة واشتراكهم في الغزوات معاً واستفادتهم الجماعية من مغانم المناطق المفتوحة. فأدى ذلك، مع التطور الحضري للمدن الاسلامية، إلى عملية توحيد بعيدة المدى وإلى تكامل ثقافي عضوي متين كان له أبلغ الأثر في بلورة الثقافة العربية وفي تركيز اهمية اللغة العربية طيلة القرون الثلاثة الأولى للحضارة الاسلامية.

ذلك أن الاسلام أبعد العرب عن حياة البداوة ودفعهم إلى الحياة المدنية المستقرة وحث على القراءة والتعلم وجعلها من لوازم العقيدة. وقد بذلت جهود واسعة، في عصر الرسالة وبعده، لتعليم القراءة والكتابة، كانت بداية لأسس الحياة الثقافية العربية[٥].

وكان الدخول في الاسلام يعني تعلم اللغة العربية وكادت العربية أن تكون مرادفة للإسلام في عصوره الأولى، في نظر الشعوب الأخرى غير العربية، فحين سأل أبو جعفر المنصور مولى لهشام بن عبد الملك سنة ١٣٢ هـ عن هويته قال المولى: «إن كانت العربية لساناً فقد نطقنا بها، وإن كانت ديناً فقد دخلنا فيه»[٦].

وعلى الرغم من أنّ العرب خرجوا بالإسلام إلى مناطق حضارية عريقة إلا أنهم لم يذوبوا فيها بل انطلقوا من روح الدعوة الجديدة ومن أصولهم الحضارية وخلقوا ثقافة ذاتية لهم.

ومنذ القرن الثاني الهجري بدأت الدراسات الإسلامية من قراءة وتفسير وحديث وفقه، كما ظهرت الدراسات العربية لغوية وأدبية وتاريخية مما أدى إلى تكوين حضارة وثقافة متميزتين تتمازج فيهما الروح العربية مع القيم الاسلامية. وحرص العرب على جمع المفردات وترتيبها ولعلّهم أسبق من الأمم الحديثة في تأليف المعاجم ومن طلائعها كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، ومنها المفردات في غريب القرآن وفي غريب الحديث. وتوالت المعاجم العربية فكان من بينها المعاجم الشاملة مثل القاموس المحيط ولسان العرب وتاج العروس حيث روعي فيها صيغة من الترتيب وفقاً لحروفها، وكذلك المعجمات المعنية بمصطلحات العلوم والفنون. كذلك قام العرب بالتأليف في البلاغة، والنقد وأساليبه مما يعتبر من البحوث الرائدة في العلوم اللغوية في العصر الحديث[٧].

ونبعت هذه الدراسات من أهمية اللغة في قراءة القرآن وفهمه والرغبة في الحفاظ على اللغة العربية في البيئات الحضرية المختلطة بشرياً. كذلك واجهت الدولة الإسلامية الناشئة مشكلات معاملة الأسرى وإدارة أراضي المناطق المفتوحة وتطبيق المبادىء الإسلامية في الحياة العملية ومشكلات الخلافة والحكم[٨].

كل هذه الاعتبارات الواقعية اقتضت الرجوع إلى الأعراب

الفصحاء بحثاً عن اللغة العربية الأصيلة. وشملت هذه الحركة الثقافية العربية المدارس التاريخية العربية حيث ظهر المؤرخون الكبار مثل اليعقوبي والبلاذري والطبري في القرن الثالث الهجري[٩].

ومن الناحية السياسية تفوقت اللغة العربية بصفتها لغة الحكم السياسي الإسلامي فعرّبت الدواوين في الشام والعراق، وحتى في الأندلس حيث لم يقضَ على اللغة العربية إلا بعد زوال الحكم العربي بقرون. واتسع الإشعاع الفعلي للثقافة وللغة العربية ليمتد إلى حقول التجارة والمبادلات والاتصالات الخارجية فقد تخطت اللغة العربية في قرون العصر الوسيط حدودها الإقليمية الإسلامية واستخدمت كلغة للتجارة العالمية في أوروبا وآسيا وافريقيا فتولد عنها امتزاجات لغوية مع اللغات المحلية مثل السواحلية والهوساوية والصغدية والماليزية. ذلك أنه بعد قيام الدولة الأموية بنحو نصف قرن صارت اللغة العربية هي اللغة الرسمية الحكومية، فقد أمر عبد الملك بن مروان باستعمال اللغة العربية في المراسلات ودواوين الخراج مما كان له أبلغ الأثر في انتشار اللغة العربية إذ تم تسيير دفة الحكم بها.

وكان من أهم أركان سياسة التعريب الأموية تعريب المجالات النقدية وإصلاحها مما حقّق استقلالاً اقتصادياً لدولة الخلافة الأموية، ورفع شأن الدينار العربي ليصبح بعدئذ عملة دولية في الشرق والغرب. فحلت اللغة العربية في الدواوين المالية محل الفهلوية المستخدمة في المشرق، واليونانية المستخدمة في مصر والمغرب. وهكذا أصبحت اللغة العربية هي لغة الثقافة والحضارة وإدارة المعاملات

المالية والتجارية في المدن العربية الاسلامية[10].

وقد سادت اللغة العربية ربوع العراق في نهاية القرن السابع الميلادي كما شاع استخدامها في الشام منذ مطلع القرن الثامن الميلادي وتعربت مصر تماماً بعد فتح بلاد النوبة في عام ٣٢٠ هـ/ ٩٣١ م، وانتشرت العربية في الأندلس بعد عام ٩٢ هـ/ ٧١٠ م. وابتداء من القرن التاسع الميلادي تفوقت اللغة العربية على اللغات القائمة في مناطق الدولة الإسلامية كافة، وفرضت وجودها في ظل العصر العباسي كلغة للفنون وللآداب وللعلوم التجريبية حيث تمكّن ابن الهيثم وغيره من العلماء العرب أن يطوّروا لغة علمية عربية سلسة، ونقل إليها الفكر اليوناني والفارسي والهندي[11].

وهكذا كانت اللُّغة العربية قاعدة ثقافية متنامية سواء أكان ذلك في نشر الرِّسالة الجديدة أم في استيعاب إنتاج الحضارات الأخرى (يونانية، فارسية، هندية) أم في الانتاج الثقافي للمستعربين في نطاق الثقافة العربية[12]. وكان التعليم في المجتمع العربي الإسلامي ذا طابع شعبي ومفتوح للجميع، مما ساعد على إعطاء الثقافة العربية الإسلامية دواماً واستمراراً وجواً من الحرية التعليمية ونوعاً من الوحدة رغم التجزئة السياسية[13].

وتميّز العصر العباسي بحركة واسعة للترجمة شارك فيها العرب المسيحيون بصفة أساسية حيث تركز النشاط الثقافي في بغداد مما أدى إلى إغناء الثقافة العربية. وكانت حركة الترجمة في اتجاهين رئيسيين،

اتجاه رسمي شجّعه الخلفاء وأنفقوا عليه بسخاء وذلك في الطب والفلسفة والعلوم، وأنشأوا له مؤسسات متخصصة ومصدره الثقافة اليونانية من خلال السريانية ثم اتجاه غير رسمي تبناه الكتاب وبعض الأدباء وشجعه بعض الوزراء وهو بالدرجة الأولى عن الفارسية وتناول نقل مؤلفات دينية وأدبية وتاريخية(١٤).

أما فيما يتعلق ببلاد المغرب العربي فإنّ الخطوط العامة لانتشار العربية والتعريب تصدق على المغرب العربي مع اختلافات في التفاصيل: فالمجموعات البشرية التي ترجع أصولها إلى الجزيرة العربية والتي جاءت إلى افريقيا محدودة نسبياً وترتبط أساساً بنشاط الفينيقيين وحركة التجارة. ثم إن حركة الهجرة الاسلامية ابتداء كانت أقل نشاطاً منها في المشرق العربي، كما أنّ انتشار الهجرة العربية الإسلامية إلى الريف ببلاد المغرب، بدرجة واسعة، قد تأخر إلى القرن الخامس الهجري بهجرات بني هلال وبني سليم.

إلا أن الإسلام انتشر بصورة شاملة في ربوع بلاد المغرب العربي كما أنّه أعطى لأهل المغرب رسالة عليا تتمثل في مشاركتهم في الفتح الإسلامي عبر البحر الأبيض المتوسط، وبقيامهم بنشر الإسلام بين البدو في المناطق الصحراوية وعلى طرق التجارة عبر الصحراء(١٥).

وعندما عرفت بلاد الشمال الافريقي اللغة العربية مع الفتوحات الاسلامية التي بدأت في منتصف القرن الأول الهجري على يد عقبة بن نافع الفهري ثم موسى بن نصير في الربع الأخير من القرن الأول، لم تكن اللغة البربرية السائدة آنذاك في شمال افريقيا قادرة على الوقوف

أمام لغة العرب الفاتحين، فقد كانت لغة شفوية أكثر منها كتابية ولم تتخط في مستوى الكتابة المراحل الأولية من نشأتها. ثم تعربت الإدارة والدواوين الحكومية في شمال افريقيا بعد تعريب عبد الملك بن مروان ٦٥ ـ ٨٦ هـ / ٦٨٥ ـ ٧٠٥ م لها. ولهذا أصبحت اللغة العربية لغة رسمية في بلاد المغرب فأقبل الأهالي على تعلمها لرفع مكانتهم الاجتماعية وللمشاركة في العمل السياسي والإداري وتقليد الفئات العليا الارستقراطية العربية التي حرصت على استعمال اللغة الفصحى كظاهرة للتمايز الاجتماعي[١٦]. ومع استقرار العنصر العربي الفاتح في المدن المغربية القديمة، ومع سيطرته على الثروة والسلطتين العسكرية والسياسية حدثت عملية تعريب النَسَب، أي التزاوج العربي ـ البربري.

وأنشأ العرب في شمال افريقيا مراكز (مدن) جديدة كانت لها أهمية خاصة في التعريب ابتداء بالقيروان ثم تونس التي بدأ بإنشائها حسان بن النعمان وأقام بها دار صناعة للسفن. كما أسس ادريس بن عبد الله بن الحسن مدينة فاس وصارت مركزاً عربياً، وتوسعت بسرعة بالعرب الوافدين إليها وبخاصة من القيروان والأندلس[١٧].

وكانت القيروان بتونس هي منطلق حركة التعريب اللغوي في بلاد المغرب الأوسط[١٨]، كما كانت فاس مصدر تعريب بلاد المغرب الأقصى. وصارت هذه المراكز الحضرية محاور النشاط الثقافي والاقتصادي كما كانت ثغوراً للتوسع الإسلامي عبر البحر الأبيض المتوسط إلى جنوب غرب أوروبا. وأصبحت هذه المراكز أسواقاً رئيسية

لأهـل الريف، وتوافد عليها أعداد كبيرة من العمال والحرفيين لتوفير الخدمات الضرورية لمعيشة المدن، مما أدّى بالضرورة إلى انتشار اللغة العربية في بلاد المغرب العربي[19]. ثم تعرّبت بلاد المغرب بالكامل ابتداء من القرن الثاني عشر الميلادي، بعد حركات اجتياح قبائل بني هلال وبني سليم ـ العربية النازحة من شبه الجزيرة ـ لبلاد شمال افريقيا ككل ابتداء من عام ٤٤٢ هـ/١٠٤٩ م. واستيطانهم النهائي في ربوعه[20].

وساهمت عوامل اخرى في إنجاح حركة التعريب في بلاد شمال افريقيا وأهمها الهجرة الأندلسية وانتشار الدعوة الموحّدية انطلاقاً من جبال الأطلس وتعدد المدارس والزوايا الإسلامية والطرق الصوفية في أنحاء البلاد. ثم انطلق المغرب وسار ككل طيلة العصور الوسطى، في ميدان الثقافة العربية الاسلامية بكل آفاقها الواسعة التي لا تقتصر على النظريات الفقهية والتوحيدية بل كميدان بحث علمي وفني. ولم يلبث جامع القرويين في فاس أن أصبح منذ القرن الثالث الهجري منـارة جامعية لشمال وغرب افريقيا، تختص بالدراسات الإسلامية النظرية والتجريبية، الفلسفية والتّاريخية والطبية[21].

إلا أنّ هذا المدّ اللغوي العربي انحسر في ظل عصور الحكم العثماني بسبب توقف حركة الاجتهاد الفقهي واللغوي وانغلاق اللغة العربية داخل أسوار الجمود العثماني والعزلة المفروضة قسرياً على الوطن العـربي ما بين أوائل القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر. وفي القرن التاسع عشر بدأ أفول السيادة العثمانية على المنطقة

العربية تواكبه هجمات الأطماع الاستعمارية الأوروبية على الثروات الطبيعية والاستراتيجية لبلادنا مما خلق رد فعل دفاعي في الضمير الجماعي العربي، فثارت النزعة القومية العربية، وتلازمها تلقائياً ضرورات النهوض باللغة العربية كأداة للتعليم وللدراسة الأدبية والتاريخية والعلمية وهكذا كان القرن الماضي مرحلة انتقالية ما بين الجمود الثقافي والعزلة الفكرية والنهضة العربية الشاملة. وتركز الجهد العربي آنذاك في حركة ترجمة شعرية وأدبية ومسرحية للأعمال الانكليزية والفرنسية إلى اللغة العربية.

ومن جهة أخرى مضادة شهد القرن الماضي سياسة عثمانية شاملة في كثير من مناطق الوطن العربي، قوامها تتريك نواحي النشاط الانساني كافة وذلك للقضاء على الجهود التعريبية التحديثية الناهضة آنذاك في الوطن العربي سواء في مجال تعريب الآداب والفنون الغربية أم الزامية التعليم الثانوي في مصر منذ مطلع القرن العشرين. إلا أن حركة التتريك انحسرت تماماً لتفسح المجال أمام التعريب العلمي الذي جسده الوعي العلمي العربي منذ تعريب كلية الطب في سوريا منذ ١٩١٩ بناء على تعريب مدرسة الطب في مصر (١٨٢٦ - ١٨٨٧) منذ عصر محمد علي، وتأسيس مجمع اللغة العربية في دمشق سنة ١٩١٩ وبعده مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٣٢. واتجه المثقفون العرب الى تطوير لغتهم الأصيلة وتدريسها بطرق عصرية ملائمة في إطار مؤسسات عملية هامة كان لها أخطر الأثر في الحفاظ على وحدة اللسان العربي وسلامته، وعلى رأس تلك المؤسسات دار

العلوم في مصر وجمعية العلماء المسلمين في الجزائر، وجمعية ابن خلدون في تونس[٢٢].

وهكذا تم انتشار اللغة العربية من المحيط الأطلسي الى الخليج العربي وأصبحت هي الأداة الحقيقية للتعبير عن التطور العلمي العربي والنهضة اللغوية التعليمية في وطننا العربي ككل.

ثانياً: اللغة كأحد مقومات القومية العربية

هل تؤسس اللغة العربية عماداً رئيسياً أو مقوماً جوهرياً من مقومات القومية العربية؟ سؤال كبير أثاره الفكر العربي منذ زمن وتناوله المفكرون العرب جيلاً بعد جيل.

الواقع أن هناك علاقة عضوية أو رباطاً حتمياً من الناحية الحضارية والثقافية يصل ما بين اللغة العربية والقومية العربية. إلا أنّ آراء المفكرين والدارسين لا تتلاقى بصدد مدى ثقل أو خطورة أثر المقوم اللغوي ضمن أسس القومية العربية كما يختلف الدارسون في تحديد وزن أو أهمية الدور اللغوي في تحقيق المشروع الحضاري القومي للأمة العربية.

وبصفة عامة تبرز أهمية اللغة في بنيان أي قومية، في جوانب أو أبعاد ثلاثة[٢٣]:

أولاً: ان اللغة هي وسيلة التفاهم والاندماج الاجتماعي وعامل

مهم في التجانس القومي لأنّ استعمال لغة واحدة يؤدّي إلى وحدة الرأي.

ثانياً: ان اللغة ليست مجرد أسلوب تعبير بل هي أساساً وسيلة ونمط للتفكير فاللفظ اللغوي ينطوي على معنى أو فكرة أو عاطفة. ومن وحدة اللغة تتحقق وحدة التفكير ووحدة السلوك بين الأفراد ومن ثم يتحقق التماسك والتآلف الاجتماعيان.

ثالثاً: ان اللغة وعاء الثقافة لأنها تشتمل على تاريخ الأمة وعلى ثقافتها وعلى أدبها من نثر وشعر وعلى تراثها الفكري من علوم ومعارف، ولذلك فإنّ الكيان الثقافي للأمة مرتبط بلغتها ارتباطاً وثيقاً.

والاتجاه الأغلب بين الدارسين السياسيين والاجتماعيين العرب، يؤمن بأن الأمة العربية مجتمعة حول لسانها وتراثها الثقافي المميز قد بدأت في العصر الحديث عصر القوميات، تسعى حثيثاً إلى وحدتها القومية الحضارية اعتماداً على القاعدة الفكرية الاجتماعية لتلك الأمة وهي اللغة العربية وميراثها الإنساني العلمي والفلسفي الضخم، ومن ثمّ فإن المنطلق الطبيعي والحتمي للدعوة القومية هو اللغة العربية إلى جانب الحقائق الجغرافية.

وبمعنى آخر فإنّ التلاحم المكاني والتوحد اللغوي بصفتهما حقيقتين ثابتتين واقعياً ودائمتين تاريخياً، يشكّلان معاً الأساس الصلب لأية حركة قومية(٢٤). ويضاف إلى ما سبق تميّز الوعاء اللغوي للقومية العربية بالعديد من الميزات الاستثنائية التي تنفرد بها دون سائر اللغات

الحية الأخرى، وتتمثل أهم تلك الميزات من جهة أولى في أنّ اللغة العربية الفصيحة هي لغة القرآن الكريم، كتاب خاتمة الأديان السماوية الذي نَزَل باللسان العربي ونشأت حوله علوم العربية جميعاً.

ومن أهم ميزات اللغة العربية من جهة ثانية انها لغة متصلة عبر مراحل الزمن المتعاقبة منذ القدم وحتى الآن فهي أداة وصل حقيقية ما بين الانسان العربي المعاصر وما بين تراث أمته عبر القرون الماضية. وهذه خاصية تمتاز بها الأمة واللغة في وطننا العربي عن سائر الأمم واللغات الأخرى المرتبطة بها في العالم ككل. فالانكليزي أو الفرنسي أو الألماني أو الصيني أو الروسي لا يستطيع أن يتصل مباشرة فكرياً بآداب أمته وحضارتها وتراثها في القرون الوسطى مثلاً، إلا إذا تمّ تحويل تلك اللغة والمواريث الثقافية إلى اللغة الانكليزية الحديثة أو الى اللغة الفرنسية الحديثة(٢٥).

بمعنى آخر، تمتاز اللغة العربية بأنها لغة متطورة من حيث أساليبها ومفرداتها ومصطلحاتها ولكنها ثابتة وراسخة من حيث نحوها وصرفها وطبيعة تركيبها اللفظي الذي يكوّن جوهر اللغة ذاتها. ومن هنا نستطيع أن ندرك حقيقة ظاهرة التواصل اللغوي لدى المثقف والمتعلم العربيين ما بين ماضي أمته وتراثه وحاضره المعاصر. فالإنسان العربي يستطيع من خلال هذه اللغة الفصيحة أن يتصل بجميع تنويعات التراث العربي القديم من أدب ورواية وكتابات تاريخية وفلسفية ونظريات اجتماعية واقتصادية وسياسية.... الخ.

ويبرز بين مفكري القومية العربية اتجاه يركز على الربط التحليلي

والموضوعي ما بين الإسلام واللغة العربية والقومية العربية[٢٦]. ذلك أن للغة العربية خاصية استثنائية تميّزها عن اللغات الأخرى، وهي أنها لغة القرآن. واللغة التي تتصل بدين من الأديان بهذه الصورة فتصبح لغة الصلاة بين معتنقي هذا الدين إنما تكتسب بذلك امتيازاً على سائر اللغات فتزداد قوة على قوتها الذاتية وتحتل مكانة أرفع من مجرد المكانة اللغوية، فالدين يساعد على انتشار اللغة المتصلة به وبقائها. وبما أن اللغة تمثل واحداً من أهم أسس بناء القوميات فإن الأديان تؤثر في القوميات من خلال تأثيرها في اللغات.

واللغة العربية تعرضت للاضمحلال في فترات تاريخية طويلة بسبب ما طرأ على الوطن العربي من عوامل التفكك السياسي والجمود الفكري والاجتماعي والتخلف الثقافي، مما كان يمكن أن يفضي إلى إضعاف الروابط المادية والمعنوية بين البلاد العربية، وإلى إطلاق العنان للّهجات المحلية فتصير اللغة العربية عرضة للتفكّك والتفرع إلى لغات عديدة مختلفة فيما بينها مثلما حدث للغة اللاتينية. وكان يمكن أن تكون المحصلة الرهيبة النهائية هي انقسام الأمة العربية إلى أمم متعددة وزوال القومية العربية. إلا أن القرآن بلغته العربية وقف حائلاً هائلاً دون هذه النتائج الوخيمة[٢٧].

ويضاف إلى ما سبق أن لغة القرآن هي اللغة العربية الفصحى ولذلك ظل اتصال العرب باللغة الفصحى اتصالاً وثيقاً.

وجدير بالذكر أنّ اللغة العربية صارت لغة الدين والصلاة عند العرب غير المسلمين أيضاً فالملاحظ أن الكنائس المسيحية في أنحاء

البلاد العربية قد انتهت إلى الالتزام بالعربية الفصحى وجعلت منها لغة الصلوات والمواعظ منذ قرون عديدة. كما أن طائفة البروتستانت أيضاً ترجمت الانجيل الى اللغة العربية والكنيسة الأرثوذكسية جعلت العربية لغة الطقوس المسيحية جميعها. وهكذا تغلبت اللغة الفصحى على اللهجات العامية بخاصة منذ بدء النهضة الفكرية والقومية في مختلف البلاد العربية[٢٨].

ويتضح من التحليل السابق أن الدين الاسلامي لعب دوراً هاماً في توطيد أركان القومية العربية لأنه كان القوة الدافعة للفتوحات العربية التي نشرت اللغة العربية ووسعت نطاق القومية العربية. كذلك فإن الإسلام يمثل القوة الواقية التي أكسبت اللغة العربية الحصانة أو المناعة ضد مخاطر الانقسام والتفتت اللغوي وما كان يمكن أن يستتبع كل تلك المخاطر من اضمحلال للقومية العربية[٢٩].

وهذا الاتجاه الغالب بين الدارسين والمنظرين والمفكرين العرب، والذي يتركز حول اعتبار اللغة العربية أساساً راسخاً من أسس القومية العربية إنما يربط تماماً ما بين اللسان العربي وتحقيق أمل الوحدة العربية. فاللسان العربي يستمد تأثيره الحاسم في وحدة هذه الأمة من حقيقتين تاريخيتين[٣٠]: أولاهما أنّ اللسان العربي هو الذي أصّل هذه الوحدة وحفظها من الزوال رغم تعدد أشكال الحكم واختلاف السلطات الرسمية في البلاد العربية. فالوحدة الثقافية في الأمة العربية موصولة منذ العصور الوسطى بسبب هذه الخاصية الثقافية للسان الجامع. ومن ثم فإنّ الوحدة العربية ظلت مستمرة لغوياً وثقافياً،

وبالتالي فكرياً ومعنوياً ونفسياً، وإن كان التعبير السياسي لهذه الوحدة خضع لكثير من التغيير اختلف درجة ونوعاً طبقاً للمفاهيم السائدة في العصور وعهود الحكم المتباينة فكرياً وثقافياً وعقائدياً.

وفي العصر الحديث، عصر القوميات، ارتبطت الوحدة العربية في مضمونها وأسسها بهذا التراث الحضاري الخصب كمّاً وكيفاً، والمتصل زماناً ومكاناً، والذي ظلّ اللسان العربي وعاءه ومستقره. وبالتالي فإنّ من الأمور الطبيعية ومن قبيل النتائج المنطقية أن تتجمع الدعوة الوحدوية العربية، فكرياً وتاريخياً حول اللسان العربي بكل تراثه الفكري والروحي والعلمي(٣١). هذا وإن كان هناك، واقعياً، وسائل اجتماعية أخرى تضاف إلى أداة اللغة في مجالات نقل المعرفة والخبرة الانسانية وتوصيلها بين الجماعات والأفراد مثل السفر والترحال والهجرات الداخلية والخارجية، والتجارب العملية، سواء على المستوى الفردي أم على المستوى الجماعي الشامل.

ومن أخطر الأدلة الواقعية التاريخية على دور اللغة العربية في إرساء بناء القومية العربي هذه الحرب الضروس التي شنتها جحافل القوى الاستعمارية الأوروبية ضد اللغة العربية منذ أوائل القرن التاسع عشر. فقد حرص الاستعمار على إضعاف الأساس الفكري والاجتماعي للشخصية العربية القومية ثم هدمه وذلك باستبعاد اللغة العربية، بصورة تدريجية مستمرة مع الزمن، سواء من محيط الفكر أم العلم أم الثقافة أم من نطاق المعاملات الاعتيادية اليومية بين عامة الشعوب العربية وذلك بهدف فصم العروة الوثقى الحضارية بين تلك

الشعوب المحكومة وتأكيد مظاهر التعددية السياسية النظامية على الرغم من وحدتها القومية الحضارية كأمة واحدة حقيقية التماسك المعنوي.

والملاحظ عملياً وتاريخياً أنّ المخطط الاستعماري المذكور قد اتبع مسلكين متوازيين بهدف النَّيل من أثر اللغة العربية السياسي التوحيدي. المسلك الأول تركز خارج الوطن العربي الأصلي، وبين الشعوب المتصلة تاريخياً بالأمة العربية عقيدة وديناً وثقافة كالفرس والترك وسائر الحضارات الآسيوية والافريقية ذات الطابع الإسلامي العميق. وهذه الشعوب كانت اللغة العربية طيلة العصور، هي لغتها العلمية والفكرية، مما أدّى إلى خلق تراث ضخم أنتجه أبناء تلك الحضارات في مختلف فروع المعرفة باللغة العربية. ويتمثل ذلك الإنتاج الفكري باللغة العربية، بأقلام الكتّاب والمفكّرين والعلماء من غير العرب، في آلاف المخطوطات القيمة المحفوظة في المكتبات العالمية بأكبر العواصم. وهنا عمل المستعمر الأوروبي على محاربة استخدام الحروف العربية التي اقتصرت عليها عشرات اللغات الافريقية والآسيوية في عالم التدوين والكتابة. ونجح المستعمر بالفعل في احلال الحرف اللاتيني مكان الحرف العربي وفرضه على تلك اللغات وذلك حتى يصل إلى قطع الروابط الثقافية التاريخية بين هذه الشعوب الإسلامية وبين الأمة العربية.

أمّا المسلك الثاني لهذا المخطّط الاستعماري المضاد للغة العربية فقد تركزت جهوده داخل جوانب الوطن العربي ذاته حيث اختلفت

درجة ذلك المخطط وفعاليته حسب اختلاف المناهج الاستعمارية الأوروبية .

فالاستعمار اللاتيني ، الفرنسي والإيطالي اتبع سياسات استيعابية كاملة للشعوب العربية المستعمَرة في لغته وثقافته وفكره . والاستعمار البريطاني اتجه الى محاولة إبعاد اللغة العربية من مجالات الحياة العامة في السياسة والإدارة والاقتصاد والثقافة والعلوم والتكنولوجيا ولكن دون التدخل في إعادة تشكيل الشخصية الإنسانية وفقاً لمقومات الحضارة الأوروبية الوافدة الاستعمارية خلافاً للمسلك الاستعماري اللا تيني في هذا الشأن .

واضافة إلى السياسات الاستعمارية الأوروبية سالفة الذكر والمناهضة للغة العربية ، كان هناك العامل الزمني لفترات استمرار القبضة الاستعمارية التي طالت أو قصرت نسبياً حسب ظروف كل بلد عربي ، إضافة إلى أن المقاومة الوطنية الداخلية قد تركزت في المؤسسات الثقافية الوطنية التي واجهت بقوة هذه السياسات العدوانية على ثقافة الأمة العربية ولغتها ، وكان على رأس تلك المؤسسات العربية الإسلامية التليدة وما تزال جامعات الأزهر في القاهرة والزيتونةفي تونس والقرويين في فاس(٣٢) .

ولم يكتف المستعمر في معركته الشرسة ضد اللغة العربية بالعمل على استبعادها من الحياة العامة وإبطال وظيفتها الاجتماعية وقصرها على أداء الشعائر الدينية الإسلامية بل ذهب إلى أبعد من ذلك . فظهرت محاولاته لتجزئة البنيان اللغوي العربي المندمج طبيعياً باسم

المنهجية العلمية المضللة. فأقام الاستعمار الأوروبي الدعوات التي تخلط بين اللغة واللهجات العربية القطرية باعتبارها لغات قائمة بذاتها. وانتشرت الحملات الدعائية المشبوهة التي دعت إلى اعتبار اللغة العربية المكتوبة من بين اللغات الجامدة غير المتطورة بسبب ثبات قواعدها النحوية وبنيانها الصرفي.

ونتج عن هذه الهجمة الاستعمارية الدعائية، ذات المظهر العلمي الخارجي ضد اللغة العربية، ومع طول المدى الزمني لتلك الدعايات وتلك السياسات المذكورة أن نشأت ظاهرة اجتماعية هدامة داخل المجتمع العربي، ألا وهي تجنب فئات من المثقفين العرب للغة العربية، وتبنيهم لاتجاه سلبي نحو اللغة القومية الأصيلة ثم الربط بينها وبين مظاهر التخلف. وأصبح الحراك الاجتماعي - أي امكانية ارتقاء الإنسان درجات الى أعلى السلم الاجتماعي لمجتمعه المحيط به - متوقفاً الى حد كبير على الانتماء الثقافي واللغوي الأجنبي، بعيداً عن اللغة العربية.

والخلاصة الأخطر والمتولِّدة عن تلك الظاهرة الاجتماعية تبدو في مظاهر فقدان أبناء الأمة العربية لكبريائهم الفكرية ولثقتهم في أصالة شخصيتهم الحضارية وذاتيتهم الثقافية واتجاههم إلى عدم تقدير تراثهم ولغتهم. فقام تلازم في أذهان المثقفين العرب بين التخلف الاجتماعي والتكنولوجي من جهة وبين الثقافة واللغة العربية من جهة أخرى.

ولذلك من الضروري أن يترسّخ المفهوم القومي الشامل للتعريب

لإعادة السيادة الفكرية الأصيلة للغة القومية الحقيقية على الأذهان العربية. فاللغة العربية مقوم أساس من مقوّمات الوحدة العربية كما أن الوحدة العربية، الشعبية والتنظيمية السياسية، هي التربة الخصبة لنمو الحركات التعريبية الصحيحة المتكاملة.

إلا أن هناك فريقَ أقلية من الدارسين والبحاثة العرب الذين لا يرون في اللغة العربية عماداً رئيسياً للقوميّة العربية ولا يعتبرونها سلاحاً موضوعياً فعّالاً في معركة الوحدة العربية(٣٣). صحيح أنهم يعترفون بصفة عامة بأن الرصيد اللغوي المشترك كان من أهم بواعث الفكر الوحدوي القومي وانتشاره بالنظر إلى طبيعة الأقاليم الجغرافية التي ازدهر فيها هذا الفكر أصلاً (أراضي الإمارات الألمانية وأراضي الإمارات الإيطالية وأراضي الشعوب السلافية بغرب وجنوب وشرق القارة الأوروبية على التوالي) ولكنهم يعتبرون الأساس اللغوي للقومية ظاهرة ظرفية نسبية وليست مطلقة أو ثابتة أو دائمة أو حتمية لإرساء الحركات الوحدوية بين الدول والشعوب. انهم يتشككون في أن تكون اللغة وحدها كفيلة بخلق المجتمع المتماسك المندمج الذي يحس فيه كل فرد بالانتماء والولاء بشكل عفوي تلقائي وبلا دافع من منفعة أو مصلحة(٣٤).

فاللغة الواحدة، في نظر هذا الفريق، قد توافرت في مجتمعات ظلت متنافرة ومتباعدة نظامياً وسياسياً واقتصادياً رغم إطارها الحضاري والثقافي واللغوي الواحد. فاللغة الواحدة لم تمنع الرواد الأمريكيين من أصل بريطاني من أن يحاربوا شركاءهم في اللغة لتحقيق

استقلالهم عنهم، واللغة الواحدة لم تحقق حلم هتلر في تحقيق الوحدة بين ألمانيا والنمسا في سنوات ما بين الحربين العالميتين.

ومن جهة أخرى، يشير هذا الفريق من المفكرين، لإثبات صحّة فكرتهم عن ضعف الأساس اللغوي للظاهرة القومية، إلى تحقق حركات وحدوية ناجحة عملياً سواء على الصعيد الافريقي أو الأوروبي، رغم انعدام التراث اللغوي المشترك بين أطراف هذه الحركات التنظيمية القائمة والفعّالة على أرض الواقع السياسي الدولي وأبرز مثال لهذا النجاح الوحدوي دون سند لغوي مشترك هو الجماعة الاقتصادية الأوروبية. كذلك يلجأ هذا الفريق للاستدلال على واقعية وموضوعية النظرة التي يقدمونها عن الرابطة الضعيفة بين اللغة والقومية، إلى نماذج تاريخية أخرى أقامت جهوداً توحيدية في ظل لغة مشتركة حيّة متطورة ولم يقدّر لها النجاح مثلما حدث بين دويلات ودول القارة الامريكية الجنوبية في أواخر القرن الماضي والثلث الأول من هذا القرن الحالي. بل إن اللغة الإسبانية ـ وهي اللسان الواحد لكل شعوب أمريكا اللاتينية باستثناء اللغة البرتغالية في البرازيل ـ لم تخفف ولو نسبياً، من حدة واشتداد الصراعات السياسية والعسكرية بين دول تلك المنطقة.

ومن ناحية أخرى يستند هذا الفريق إلى حقيقة واقعة في أي مجتمع انساني وتتضح في تعدد اللغات المستخدمة فيه(٣٥). فلا يوجد مجتمع يستعمل لغة واحدة بل إن المستويات والأدوات اللغوية تتفاوت في كل مجتمع على حدة. ويمكن التمييز العملي ما بين أربعة أدوات

ومستويات للتعبير اللغوي :

١ ـ اللهجات المستعملة في الحياة اليومية وقد تكون من أصل واحد أو من أصول مختلفة من الناحية اللغوية واللفظية المكونة لها.

٢ ـ اللسان المكتوب وهو لهجة اختيرت لتكون وسيلة التخاطب الرسمية فقد تكون لهجة الطبقة الحاكمة في البلاد وقد تكون لغة أجنبية فرضتها ودياً أو جبرياً ظروف سياسية أو ثقافية أو دينية محددة.

٣ ـ اللغات الاصطلاحية الفنية للفئات المتخصصة وللمهنيين والصناعيين، التي تتطور مع الزمن وترتقي بارتقاء العلم والتكنولوجيا والمعرفة المتنوعة مثل لغة الفلاسفة ولغة الشعراء ولغة الأطباء ولغة المهندسين. . . . إلخ.

٤ ـ رموز العلوم الرياضية والكيمائية والطبيعية عموماً والتي تبنى عليها النظريات العلمية، قديماً وحديثاً.

هذا مع التأكيد على دور الوسيط الدائم الذي يقوم به المستوى اللغوي الثاني، وهو اللسان المكتوب، في الربط ما بين المستويات اللغوية الثلاثة الأخرى، كما يتضح في عمليات التدريس وفي الاتصالات الاجتماعية والفردية.

ويخلص هؤلاء إلى أن العبرة واقعياً في نجاح أي حركة وحدوية، ليس اللغة الواحدة بل المصالح الاقتصادية الحقيقية المشتركة والارادات السياسية المتوافقة. فالوحدة القومية أساسها في عالمنا المعاصر ليست اللسان القومي بل حرص الشعوب والحكومات

الداخلة في إطار قومي موحّد على كيانها واستمراريتها نظراً لما تحققه هذه الوحدة من رفع لمستوى معيشة الفرد والمجتمع، وبسبب ما تكفله هذه الوحدة من بنيان قوى عسكرية وسياسية واقتصادية يحمي أطرافها حماية فعالة وسط خضمّ التيارات الصراعية لتوازن القوى العالمي الراهن.

هذه الروابط المصلحية، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، هي وحدها الحقائق المفسرة للنموذج السوفياتي والنموذج الهندي والنموذج الصيني، في محيط إنجازات الوحدة القومية السياسية النظامية رغم تعدد اللغات وتنوع الحضارات وتباين الأجناس البشرية داخل تلك النماذج المذكورة.

وأخيراً، وحسماً للخلاف الفكري حول الاتجاهين الفكريين بشأن حقيقة الرّباط ما بين اللغة العربية والقومية العربية، لا بد لنا من تسجيل الأوضاع الواقعية لمدى سيادة اللغة القومية ونطاقها في أنحاء الوطن العربي[٣٦].

ان هناك أولاً بلدان المشرق العربي حيث تتمتع اللغة العربية بحضور طاغ شعبياً وإدارياً في كل المستويات الاجتماعية، وإن ظلّ بها استخدام كثيف للغات أجنبية في قطاعات التعليم الجامعي والعالي وفي كثير من مراكز البحوث العلمية فيها. هذا إضافة إلى استمرارية ظاهرة اعتماد الحراك الاجتماعي، ضمن أعمدة أخرى، على إجادة اللغة الأجنبية واستخدامها.

وهناك ثانياً، بلاد عربية بها وجود حيّ وشعبي واجتماعي متكامل للغة العربية ولكنها تعاني من حالة ازدواجية لغوية لأنه ما زال للغات الأجنبية سلطانها باستمرار في الإدارة والاقتصاد والتعليم. وذلك مثل بلدان المغرب العربي.

وهناك، ثالثاً، بلاد عربية فيها وجود قانوني وسياسي للغة العربية ولكن العربية غير قائمة فيها عملياً وثقافياً. كما في البلاد العربية ذات الانتماء الحضاري الاسلامي العربي والداخلة في عضوية جامعة الدول العربية مثل جمهورية الصومال الديمقراطية وجمهورية جيبوتي، والاقليم الجنوبي في السودان، وموريتانيا. وكلها بلاد أقصيت منها اللغة العربية لظروف السياسة الاستعمارية الثقافية ذات الأعماق الاستيعابية فيها، والتي طبقتها فترة زمنية طويلة كل من ايطاليا وبريطانيا وفرنسا، على التوالي.

وفي سياق هذه الدراسة عن التعريب في بلاد المغرب العربي، تجدر بنا الاشارة الموجزة الى الأوضاع اللغوية القائمة داخل موريتانيا بالذات نظراً لكونها الامتداد الجغرافي والحضاري والاجتماعي لتلك البلاد.

تتّسم موريتانيا[٣٧] بتعدد لغوي واقعي؛ إذ تتحدث المجموعات السكانية الموريتانية أربع لغات رئيسية: اللغة العربية (لهجة الحسّانية) واللغة البولارية واللغة السوننكية واللغة الولوفية. وتتحدث بالعربية المجموعات العربية التي يطلق عليها المور والبيضان والعرب وتشكل نسبة ٨٠ بالمائة من السكان في البلاد، وتعيش في شمال موريتانيا

ووسطها. وتتحدث باللغات الافريقية الثلاث الأخرى المجموعات الافـريقية (ويطلق عليها السود والزنوج والأفارقة) وتعيش في الثلث الجنوبي من البلاد حول نهر السنغال.

وللغة الفرنسية وجود قائم في جهاز الدولة وفي التعليم وفي مجالات الحياة العامة المختلفة. والمسألة اللغوية في موريتانيا وما يرتبط بها من سياسـة التعـريب في البلاد تمثل محوراً رئيسياً من محاور الصراع بين الأغلبية العـربية والأقلية الافريقية هناك. فتنصّ المادة السادسة من البـاب الأول لمشروع الدستور الموريتاني على أن: «اللغة الرسمية هي العربية واللغات الوطنية هي العربية والبولارية والسوننكية والولوفية».

وجاء برنامج اصلاح عام ١٩٧٣ مستلهماً لاستراتيجية تعريبية مستمدة من قرارات حزب الشعب الموريتاني لعام ١٩٧١ الذي أكّد أهمية دور اللغـة العـربية والثقافة العربية في بعث القومية الموريتانية ونهضتهـا. وقد استهدف هذا البرنامج التركيز على اللغة العربية في التعليم الذي يتمّ باللغة الفرنسية بصفة عامة. واعتبرت الازدواجية بين اللغتـين العـربية والفـرنسية في كل مراحـل التعليم مجرد مرحلة انتقالية في اتجاه التعريب الشامل وأعطى إصلاح عام ١٩٧٣ المذكور دوراً هامشياً للغات الوطنية في التعليم.

وبعد ذلك جاء برنامج إصلاح ١٩٧٩ في ظروف اشتدت فيها ضغوط المجموعات الافريقية على الدولة. فإضافة إلى الاعتراف بدور اللغـات الـوطنية في التعليم والموافقـة على إنشـاء «معهـد اللغـات الوطنية»، سمحت الدولة في برنامج إصلاح ١٩٧٩ للتلاميذ الأفارقة

بحق الاختيار بين اللغتين الفرنسية والعربية بينما ألزمت التلاميذ العرب بمنهج عربي بحت. وهكذا يتسم النظام التعليمي في موريتانيا بازدواجية واضحة تميّز بين المجموعة العربية ذات الأغلبية العددية والملتزمة باللغة العربية كلغةٍ أولى، والمجموعات الافريقية الرئيسية الثلاث الأخرى التي تتلقى اللغة العربية لغةً ثانيةً بعد إدخال تعليم اللغة الوطنية لغةً أولى.

كذلك تتّجه موريتانيا إلى التخلص تدريجياً من اللغة الفرنسية واحلال اللغة العربية محلها في التعليم وفي أجهزة الدولة. هذا، ولا تزال الفرنسية لغة التعليم في المراحل العليا، بينما العربية هي لغة التعليم الابتدائي.

والمجموعات الافريقية القائمة في موريتانيا تعارض سياسات التعريب وممارساته في البلاد انطلاقاً من اعتبارات متباينة: فالبعض يرفض التعريب بدعوى الحفاظ على الثقافة الزنجية ومنع الهيمنة السياسية والاقتصادية للمجموعة العربية الموريتانية. والبعض الآخر يعارض التعريب خوفاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المكتسبة من اللغة الفرنسية في البلاد. والبعض الثالث يدعو إلى إعادة النظر فنياً وتربوياً في مناهج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

ومن جهة أخرى يعارض مثقفو المجموعات العربية في موريتانيا سياسة تدريس اللغات الوطنية على اعتبار أنها تكريس حقيقي للتعدد اللغوي في البلاد مما قد يؤدي إلى تقسيم موريتانيا إلى دويلات لغوية سياسية منفصلة.

وفي إطار هذه المعطيات الواقعية في المجتمع العربي المعاصر تصبح قضية التعريب الجانبَ الحضاري والثقافي من معركة الاستقلال السياسي والاقتصادي للأمة العربية(٣٨).

فاللغة العربية مهما اختلف الدارسون في تقويم وزنها أو ثقلها القومي سوف تظل رباطاً أساسياً للوحدة القومية العربية. فهذه اللغة رغم ما حدث فيها من تشويهات استعمارية متعمدة، تقوم بدور خطير في توحيد شتى الادراكات والمشاعر الانسانية للمواطن العربي أيّاً كان موقعه المكاني.

ومن ثم تكون معركة التعريب قضية أساسية من قضايا الوجود الحضاري والذات الثقافية المميزة للأمة العربية، كما أن التعريب من أهم السبل لتحقيق الوحدة العربية الشاملة. كذلك فإن أي درجة تنظيمية للوحدة العربية لا بد وأن تقدم الدعم الأعلى لانجاح معركة التعريب.

خلاصة القول انه مهما تعددت العوامل العرقية أو السياسية أو المنفعية في بناء المجتمع الانساني المنظم، فإن العامل اللغوي يبقى أقوى الوسائل لخلق المجتمع الموحد المتماسك. وأمتنا تؤلف مجتمعاً لغوياً قائماً بذاته مؤسساً على اللغة العربية النموذجية المشتركة وهي الفصحى بطبيعة الحال. إن اللغة العربية الفصحى هي الوعاء الفكري وأداة التعبير اللفظي عن الوعي القومي المتميز في منطقتنا من العالم. فكل منهما، اللغة والوعي، تدعيم وترسيخ للفكرة القومية التوحيدية في وجدان وضمير الانسان العربي أينما كان.

ثالثاً: مفاهيم التعريب

قبل محاولة الإحاطة بمفهوم التعريب الذي تزايدت تلوّناته وتشعبت آفاقه عبر العصور التاريخية لأمتنا، نورد تحديداً تعريفياً لبعض المصطلحات المتقاربة، في نطاق موضوع هذه الدراسة عن التعريب، بما يوضّح الفروق بينها(٣٩). هناك أولاً مصطلح «الكَلم» وهو أداء صوتي خاصّ بلهجة مُعَيَّنة. وهناك ثانياً «اللهجة» وهي تركيب كلامي ينتمي إلى أصل لغوي معيّن ويتميز عن غيره من مشتقات ذلك الأصل اللغوي في النطق والمفردات وبعض التراكيب. وهناك ثالثاً «اللغة» وهي مجموعة مفردات وتراكيب تخصّ مجالاً معيّناً، مشتقة من أصل واحد أو مستعارة من أصول مختلفة. وهناك أخيراً، «اللسان» ويعني لغة مضبوطة القواعد صوتياً ونحوياً ومُعجَمياً، اكتَسبت عن طريق الكتابة والتدوين استقراراً واقعياً في حياة الأجيال الإنسانية عبر العصور.

هذا، وتشير الدراسات الحديثة لقضايا التعريب، إلى العديد والمتنوع والمتميز من المفاهيم المتداوَلة فكرياً بشأن هذه الظاهرة الهامة، وذلك وفقاً للظروف السياسية والاجتماعية التي يعيشها كلّ بلد عربي، وتبعاً للاجتهادات وللكتابات المنشورة داخل كل بلد يعتبر التعريب من أهم شواغل سياساته. وهذا هو «المفهوم القطري للتعريب»(٤٠). حيث يكون للعملية التعريبية خصوصيات مختلفة محلياً، من قطر عربي إلى آخر.

ويرتبط بذلك «التعريب الظرفي» أي التعريب السياسي الذي

يستجيب لرغبات ملحّة صادرة من فئات من الرأي العام الوطني داخل القطر العربي المعيّن، والتي تضغط على النظام الحاكم القائم فيها لإصدار قرارات حكومية تعريبية تمثل في ذاتها اختياراً سياسياً شعبياً عاماً وذلك بهدف معيّن: هو أن تكون اللغة العربية أداة تثقيف ومعرفة وتوجيه سياسي وتنظيم اجتماعي واقتصادي. أي أن تكون العملية التعريبية عملية، أو حركة، توعية وطنية شاملة لأفراد الشعب داخل القطر المعني.

وفي هذا الصدد تُبرز لنا الخبرة التاريخية للأقطار العربية نموذجين للتعريب: النموذج المشرقي والنموذج المغربي.

تميز النموذج المشرقي للتعريب ـ أي التعريب في بلدان المشرق العربي[٤١] الممتد من مصر والسودان في افريقيا ليشمل كلّ البلاد العربية الآسيوية، بالإطارات الهيكلية الفنية الواضحة المتمثلة في مؤسسات المجامع اللغوية العربية (في القاهرة ودمشق وبغداد وعمّان) كما اتسم على الدوام بالسمة اللفظية الفنية وبالصبغة التخصصية الدقيقة. فالمفهوم المشرقي للتعريب يتكون من جانبين أساسيين:

الجانب الأول هو اشتقاق الترجمة العربية واستحداثها للفظ الفني والثقافي والعلمي الأجنبي، بخاصة من اللغات الانكليزية والفرنسية والالمانية والايطالية أساساً.

أمّا الجانب الثاني فهو إدخال اللفظ الأجنبي بذاته وبمادته إلى اللغة العربية، ويصطلح على تعميم استعماله ضمن مفردات اللغة العربية[٤٢].

أمّا المفهوم المغربي للتعريب فهو النموذج الأمثل لشمول عملية التعريب، وعموميتها لجميع نواحي النشاط الإنساني داخل المجتمع المعين في القطر العربي المغربي(٤٣) ذلك أنّ «التعريب بالمغرب هو إحلال اللغة العربية في التعليم محل اللغات الأجنبية وتوسيع اللغة العربية بإدخال مصطلحات جديدة عليها وإلزام الإدارة بعدم استعمال لغة دون اللغة العربية والعمل على أن تكون لغة الاتصال هي اللغة العربية وحدها والدعاية لها و مقاومة كل الذين يناهضون لغتهم للتفاهم فيما بينهم بلغة أجنبية. وبالجملة فإن التعريب هو جعل اللغة العربية أداة صالحة للتعبير عن كل ما يقع تحت الحس وعن العواطف والأفكار والمعاني التي تختلج في ضمير الإنسان الذي يعيش في عصر الذرة والصواريخ»(٤٤).

نخلص من العرض السابق لكلّ من النموذجين المشرقي والمغربي للتعريب بأنّ الأول عملي اصطلاحي لفظي بينما يتصف الثاني بالمنهجية والرؤية الشاملة. إلا أنّ التفرقة بين النموذجين ليست كاملة، ذلك أنّ التعريب المغربي الشامل في أهدافه يؤسس ذاته بشرياً وفنياً ولفظياً على التعريب المشرقي اللغوي الصرف. ويتفاعل كل من النموذجين مع الآخر في مجالات إسهام العرب ومشاركتهم في الحضارة العالمية الحديثة، من خلال أداة لغوية قومية أصيلة هي اللغة العربية.

أمـا فيما يتعلق بمفـاهيم التعريب من حيث مجالات العمل والتفكير باللغة العربية، فنذكر المفهوم الديني الإسلامي والمفهوم التعليمي والمفهوم الاجتماعي الحضاري والمفهوم الأدبي والمفهوم العلمي والمفهوم الإداري. وفيما يلي نعرض للخطوط العريضة لتلك المفاهيم المذكورة.

إن المفهوم الأول للتعريب في مجالات الأخذ به هو المفهوم الديني الروحي الإسلامي، فإن العرب لم يفتحوا البلاد الأخرى من الصين حتى الأندلس بدافع تغليب جنسهم وحضارتهم ونمط حياتهم العربية المحضة بل فعلوا ذلك أساساً بدافع ديني دعمه عامل اللغة لنشر مبادىء أخلاقية مقدسة بلورها الدين الإسلامي بتعاليمه.

هذا المفهوم الديني الإسلامي للتعريب يربط تمام الربط بين العروبة والاسلام بمعنى أن تتولى الأمة العربية، اعتماداً على أصالتها الحضارية والثقافية وبناء على لسانها الناطق بلغة القرآن المنزل، قيادة المحيط الإسلامي الكبير[45]. يقول الكواكبي ان العرب «هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية بل الكلمة الشرقية. العرب أنسب الأقوام لأن يكونوا مرجعاً في الدين وقدوة للمسلمين حيث كان بقية الأمم قد اتبعوا هديهم ابتداء، فلا يأنفوا عن اتباعهم أخيراً»[46].

وقد أبرز المفهوم الديني للتعريب، في المغرب العربي، الجناح الغربي لتيار «الجامعة الإسلامية» الذي قاده ابن باديس وجمعية العلماء المسلمين بالجزائر ضد فَرْنَسة الجزائر تمهيداً لتحويلها إلى امتداد فرنسي عبر المحيط المتوسط، يقول ابن باديس: «لا رابطة تربط ماضينا المجيد بحاضرنا الأعز والمستقبل السعيد إلاّ هذا الحبل المتين: اللغة العربية، لغة الدين لغة الجنس، لغة القومية، لغة الوطنية المحروسة...»[47].

ويجدُ هذا المفهوم الديني الإسلامي للتعبير عن امتزاج العروبة بالإسلام أساساً عقيدياً له في تحديد الرسول (ص)، اللغة العربية وآدابها بوتقةً ثقافيةً تنصهر فيها جميع الطوائف والأجناس التي

أسلمت، وذلك عندما قال: «أيها الناس، الرب واحد، ولاء واحد، وأن الدين واحد وليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هي اللسان فمن تكلم العربية فهو عربي»[48].

أمّا المفهوم التعليمي للتعريب فيعني، اقامة النظام التعليمي للقطر على أساس من اللغة العربية، تدريساً وتحصيلاً وذلك طبقاً لمخططات دراسية تعريبية تدخل ضمن السياسات العامة للقطر، وبمعنى آخر هو طلب العلم باللغة القومية العربية.

ونلاحظ هنا أن المنطلق الأول في العملية التعريبية، بالمعايير الحديثة، هو التعريب في التعليم بجميع مراحله نظراً لأنه الميدان العريض للاختبار والتجريب والتخطيط للمستقبل.

وهو مجال واضح في حدوده من مناهج ومقررات تعليمية بما يؤدي إلى تعميم الفائدة وسرعة ظهور النتائج المتحققة من التعريب، سنة بعد أخرى، في صورة الأجيال المعرّبة من الشباب والطلاب[49].

وهناك «المفهوم الاداري» للتعريب ويعني تعريب لغة الادارة الرسمية بما في ذلك أنواع النشاط المالي والتجاري والاقتصادي داخل القطر المعين. ويوجد أيضاً مفهوم «التعريب اللساني» ومعناه شيوع استخدام اللغة العربية في جميع نواحي ومستويات الحياة الفردية اليومية للانسان في الوطن العربي بحيث تصبح الكلمة العربية هي وسيلة للتخاطب الأسري الاعتيادي بين الناس في حياتهم الخاصة.

ويرتبط بالتعريب اللساني مفهوم «التعريب الاجتماعي» بمعنى

استبعاد دور اللغات الأجنبية كمحددات للارتقاء الاجتماعي أو كمؤشرات للتمييز بين فئات وطبقات المواطنين داخل القطر العربي المعين، بحيث ينتهي تأثير الاستعمار الأوروبي القديم في الوطن العربي من الناحية اللغوية وبحيث تصبح اللغة العربية هي أداة الاتصال الفكري بين جميع طبقات الشعب القائمة(٥٠).

و«التعريب الاجتماعي» يتلازم مع «التعريب الحضاري» بمعنى أن المفهومين يتكاملان فيما بينهما، فالتعريب الحضاري محوره تلك الجهود الرامية إلى الالتقاء والتفاعل المتبادل والتعاون ما بين الفكر والميراث الثقافي العربي والقيم الخاصة بالعرب مع سائر الحضارات الإنسانية الأخرى، أي التفتح العربي الفكري على مقومات الحضارة العالمية الحديثة، تدعيماً للقدرة العربية الذاتية وتحويلها إلى الإبداع والتجديد وليس مجرد التقليد العقيم.

والمفهوم الحضاري للتعريب يستهدف في المقام الأول تحرير الإرادة العربية من التخلف التكنولوجي ومن التبعية الاقتصادية والثقافية لدول أجنبية خارج منطقتنا من العالم.

والمثل التقليدي الذي يذكر دائماً في مجال المفهوم الحضاري للعودة إلى الأصالة اللغوية القومية، هو النموذج الياباني منذ عصر الميجي في ستينات القرن الماضي وحتى عصر الثورة التكنولوجية الإلكترونية والحاسبات الآلية. فاليابان ارتقت إلى مرتبة الدولة العظمى تكنولوجياً وفنياً وحضارياً في زمن قصير لا يتجاوز عقوداً معدودة من السنوات لا لأنّ أسلافهم كانوا أوروبيين من أثينا أو من

روما ولا لأن لغتهم منتشرة إقليمياً أو محلياً، بل لأنهم تمكنوا من إحداث التفاعل والإنصهار بين حضارتهم الوطنية الأصيلة وبين شتّى المعارف العالمية الحديثة التي استوعبها اليابانيون استيعاباً اجتماعياً كاملاً وجعلوها جزءاً من مقوّمات الحضارة اليابانية ذاتها.

ومن ثَمَّ أصبح اليابانيون حالياً ينافسون أعلى مستويات التقدم الصناعي والفني التكنولوجي في أوروبا وأمريكا. وظل المجتمع الياباني حريصاً على تراثه الاجتماعي المتميِّز. فالتعريب الحضاري هو في التحليل النهائي، إعادة للهوية وللأصالة العربية إلى المواطن وتخليصه من مشاعر التخبط والتناقض في مواجهة الحضارات الأخرى الأجنبية(٥١).

و«المفهوم الأدبي» للتعريب يقتصر على اتساع حركة الترجمة إلى اللغة العربية. وأقوى تطبيق لهذا المفهوم تحقق في أقطار المشرق العربي في القرن الماضي حيث سادت حركة ترجمة هائلة بين المثقفين العرب تناولت أساساً نقل الروايات والمسرحيات والقصائد الأوروبية بخاصة الفرنسية والانكليزية منها، إلى اللغة العربية مما ساهم بقوة في إحداث المفهوم الحضاري والاجتماعي للتعريب. وجدير بالملاحظة أن هذه الجهود الفردية للترجمة اصطبغت بصبغة محلية صرفة تبعاً لظروف كل قطر عربي آنذاك إلا أنها بوجه عام استهدفت مقاومة حركة «التتريك» في القرن التاسع عشر التي فرضت اللغة التركية لغة رسمية للتربية والتعليم وتكوين الأجيال العربية في تلك الحقبة من الزمان(٥٢).

و«المفهوم العلمي» للتعريب سبق زمنياً «التعريب الأدبي». ومعناه

خلق أو إنشاء المصطلح العلمي العربي وشيوع استخدامه. وقد بدأ التعريب يواجه عمليات «التغريب» في الشؤون العلمية في اطار جهود العلماء في عصر محمد علي في بدايات القرن الماضي حيث درس الطب باللغة العربية في مدرسة الطب في مصر (مدرسة كلوت بك) ما بين عامي ١٨٢٦ إلى ١٨٨٧. كذلك درس الطب في الجامعة الأميركية في بيروت منذ إنشاء كلية الطب بها سنة ١٨٦٧ ولمدة ١٥ سنة باللغة العربية. كما درست الصيدلة باللغة العربية منذ إنشاء كليتها في تلك الجامعة سنة ١٨٧٠ وحتى سنة ١٨٨٠، وكذلك كان التدريس باللغة العربية في معهد الطب العربي بعد نقله من بيروت إلى دمشق سنة ١٩١٩[٥٣].

هذا وقد ازدهر التعريب العلمي مع انتشار الوعي العلمي العربي في مطلع القرن العشرين مع انتشار التعليم الثانوي في مصر والشروع في تعريب كلية الطب في سوريا منذ ١٩١٩ والاتجاه الى تأسيس المجامع العلمية التي كان أولها مجمع دمشق سنة ١٩١٩ وتبعه مجمع القاهرة سنة ١٩٣٢.

وتتعدد مفاهيم التعريب أيضاً من حيث مناهج وأساليب العملية التعريبية فنذكر هنا مفاهيم «التعريب الفوري الأفقي» وأساسه نشر اللغة العربية في تعليم المواد الدراسية في مرحلة كاملة من مراحل التعليم مما يعتبر عملية إجرائية ضخمة الجهود وهائلة التكاليف نظراً لما تتطلبه من امكانيات واطر فنية تتولى التدريس باللغة العربية في تلك المرحلة الدراسية الكاملة، ومما يستلزم وفرة الكتاب المدرسي الشامل

المكتوب بلغة عربية سليمة(٥٤).

ونظراً لصعوبات هذا «المفهوم الأفقي» الفوري للعملية التعريبية ظهر «المفهوم التدريجي العمودي» للعملية التعريبية. وينصرف هذا المفهوم الى اتجاهين مختلفين من حيث التطبيق الإجرائي للتعريب في حد ذاته، إما بتدريس مواد محددة باللغة العربية في مرحلة دراسية متكاملة، واما التدريس بالعربية في جميع المواد الدراسية المقررة على الطالب في سنة دراسية معينة أي تعميم اللغة تدريجياً في سنوات التعليم سنة بعد أخرى(٥٥).

وجدير بالذكر أن المفهوم الأفقي الفوري والمفهوم التدريجي العمودي يندرجان واقعياً في اطار المفهوم التعليمي للتعريب، وذلك من زاوية الأساليب الفنية المستخدمة لتطبيق التعريب عملياً.

وهناك أخيراً في نطاق مناهج «المفهوم القطاعي» للتعريب وأساليبه، أي سيادة اللغة العربية في قطاع معين من قطاعات المعرفة مثل: تعريب العلوم الطبيعية والرياضية، أي نقلها فنياً ولفظياً من اللغات الأجنبية الى اللغة العربية، أو الاقتصار على تعريب لغة التعليم الجامعي أو العالي، أو تغليب اللغة العربية على مراكز البحوث العلمية في الدولة المعينة، أو قصر المعاملات داخل وزارات الخدمات والمرافق العامة على استخدام اللغة العربية دون غيرها من اللغات.

وأخيراً مهما تعددت المفاهيم وتباينت الأبعاد واختلفت الزوايا فإن التعريب سيعني دائماً وبصفة أساسية سيادة اللسان اللغوي القومي

في وطننا العربي، كأداة عامة للتخاطب، وكمصطلح فني للحضارة وكتعبير أدبي وثقافي لذات قومية أصيلة. والتعريب تجسّده رابطة حية ما بين مقومات الشخصية الإنسانية للمواطن العربي، وبين أداتها اللغوية التعبيرية(٥٦).

هوامش الفصل الأول

(١) ساطع الحصري [أبو خلدون]، ما هي القومية؟ ابحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات، ط ٢ خاصة، سلسلة التراث القومي، الأعمال القومية لساطع الحصري، ١٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٤٥

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٣) أبو الفتوح رضوان، القومية العربية، ط ٤ (القاهرة: الهيئة المصرية للكتب والأجهزة العلمية، ١٩٦٩)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٤) عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٧) عبد العزيز البسام، «العربية الفصيحة لغة التعليم في الوطن العربي،» في: اللغة العربية والوعي القومي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالإشتراك مع المجمع العلمي العراقي ومعهد البحوث والدراسات العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٤٩.

(٨) عبد العزيز الدوري، «الإسلام وانتشار اللغة العربية والتعريب،» المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ٢٤ (شباط/ فبراير ١٩٨١)، ص ٥٦.

(٩) المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(١٠) محمد المنجي الصيادي، «التعريب في الوطن العربي،» في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٣٠.

(١١) المصدر نفسه، ص ٩١

(١٢) الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية، ص ٨٧.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٩١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧١.

(١٦) محمد حسن، «الأصول التاريخية للتعريب في المغرب العربي،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٢ (شباط/ فبراير ١٩٨٥)، ص ٦٣.

(١٧) الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية، ص ٧٠ ـ ٧١.

(١٨) حسن، المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(١٩) الدوري، المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٢٠) حسن، المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٢١) عبد الكريم غلاب، «الثقافة المغربية المعاصرة،» في: دراسات في التاريخ والسياسة والقانون والإقتصاد: مجموعة محاضرات الندوة الديبلوماسية السابقة لوزارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي: وزارة الخارجية، ١٩٧٩)، ص ٦٨ ـ ٦٩.

(٢٢) الصيادي، في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ٣٢.

(٢٣) رضوان، القومية العربية، ص ١٨٦.

(٢٤) محي الدين صابر، «الابعاد الحضارية للتعريب،» في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ٧١.

(٢٥) عبد الكريم خليفة، «مناقشات،» في: المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٢٦) الحصري، ما هي القومية، ص ١٦٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

(٢٨) ساطع الحصري [أبو خلدون]، في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية، طبعة خاصة، سلسلة التراث القومي، الأعمال القومية لساطع الحصري، ١١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٢٩) الحصري، ما هي القومية، ص ٢٠٩.

(٣٠) صابر، في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ٧٠.

(٣١) غلاب، في: دراسات في التاريخ والسياسة والقانون والاقتصاد، ص ٦٣.

(٣٢) صابر، في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ٧٢.

(٣٣) عبد الله العروي، «التعريب وخصائص الوجود العربي والوحدة العربية،» في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ٣٥٨ ـ ٣٦٠

(٣٤) اسامة أمين الخولي، «تعقيب٢،» في: المصدر نفسه، ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣.

(٣٥) العروي، في: المصدر نفسه، ص ٣٤٧.

(٣٦) صابر، في: المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٣٧) عشاري أحمد محمود، «الوضع اللغوي والتعريب في موريتانيا،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥١ (أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ١٠٥ ـ ١٠٩.

(٣٨) سعد الدين ابراهيم، «تعقيب،» في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ٨٠.

(٣٩) العروي، في: المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

(٤٠) الصيادي، في: المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٤٢) هذا هو المفهوم الرسمي للتعريب كما جاء ضمن تقرير فني عن نشاط مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط وقدم إلى: مؤتمر وزراء التربية العرب، صنعاء، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢، حيث ذكر أن الهدف من التعريب في المشرق العربي هو: «صياغة المصطلح الأجنبي على المقاييس الصرفية العربية بحيث يكون للتعريف وأخذ الإسم منه والفعل وإسم الفاعل وإسم المفعول وإسم الآلة . . .»

(٤٣) محمد المنجي الصيادي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٤٤) ورد هذا التعريف المغربي للتعريب في وثيقة رسمية صادرة عن وزراء التربية الوطنية بالمملكة المغربية وقدمت إلى. مؤتمر التعريب الأول، الرباط، ١٩٦١.

(٤٥) محمد عمارة، «الجامعة العربية . . . والجامعة الإسلامية،» المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ٢٤ (شباط/ فبراير ١٩٨١)، ص ١٩٨٠.

(٤٦) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي، ط ٢ (بيروت: المؤسسة

العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ٣٢٣.

(٤٧) محمد عمارة، مسلمون ثوار (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٦١.

(٤٨) عمار الطالبي، كتاب آثار بن باديس (الجزائر. دار ومكتبة الشركة الجزائرية للتأليف والترجمة والطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٦٨)، مجلد ٢، ج ٢، ص ١٩ - ٢٠.

(٤٩) الصيادي، في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ٣٧.

(٥٠) صابر، في: المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٥٢) صبحي الصالح، «تقويم تجربة التعريب في المشرق العربي،» في: المصدر نفسه، ص ٢٠٤

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(٥٤) الصيادي، في: المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٥٦) [William] Marçais, *L'arabisation de l'Afrique du Nord: etudes et articles*, pp. 175 - 176.

الفصل الثاني

التعريب في المغرب العربي : قضية سياسية وطنية

تركز الدراسة في هذا الفصل على تحليل الطابع السياسي والصيغة الوطنية الغالبتين على قضايا وسياسات التعريب في بلاد المغرب العربي وذلك في قسمين متتاليين . الأول : عن الاستعمار الفرنسي الثقافي في بلاد المغرب، والثاني : عن مطلب التعريب في إطار الحركة الوطنية للمغرب العربي بأقطاره الثلاثة .

أولاً : الاستعمار الفرنسي وعروبة المغرب

قامت الظاهرة الاستعمارية الفرنسية في بلاد شمال افريقيا على أساس تلازم موضوعي ودائم ما بين ثلاث سياسات رئيسية : الاستيطان والفَرْنَسَة الجماعية وفَرْنَسَة النخبة[1] .

وتفاوت النجاح النسبي للمستعمر الفرنسي في تطبيق سياساته المذكورة بين أقطار المغرب العربي الثلاثة : مراكش /

تونس / الجزائر حسب الظروف الخاصة بكل قطر منها على
والاستعمار الاستيطاني بمعناه المباشر يعني انتقال عناصر أجنبية
وهجرتها إلى أرض خارجية والإقامة الدائمة الكاملة عليها مع
العناصر الوطنية الأصيلة صاحبة تلك الأراضي الأجنبية عن
تصفيتها أو ابادتها جسدياً، وهدف الاستعمار الاستيطاني هو اس
الثروات الطبيعية في تلك الأراضي الأجنبية بخاصة في ظل ال
المناخية الملائمة.

ومن الناحية التاريخية، طبقت الدعامة الاستيطانية ا
الفرنسي الاستعماري وسياسات الفَرْنَسة الجماعية أو ما يسمى ب
الدمج الجذري الاجتماعي لأبناء المستعمرة المعنية في حضارة
وثقافتها، ولأبعد مدى في بلاد الجزائر بالذات. كذلك طبقت ال
الاستعمارية الاستيطانية في تونس بدرجة أقل، كما كان المست
الفرنسيون في بلاد مراكش قبل الاستقلال يشكلون الصورة
نسبياً للظاهرة الاستيطانية الفرنسية في بلاد المغرب العربي ككلّ

وكانت غاية سياسة فَرْنَسَة النخبة خلق طبقة عليا من أهالي
الأصليين مطبوعة بطابع الثقافة واللغة الفرنسيتين ومنفصلة
ومعنوياً وروحياً عن مواطنيها من الطبقات الأخرى داخل ال
نفسه. واستهدف المستعمر من هذه السياسة أن يجعل من تلك
العليا المتفرنسة أداة الحكم والتغلغل الاستعماري الفرنسي حتى
الاستقلال السياسي الرسمي. وطبقت الإدارة الاستعمارية
فَرْنَسة النخبة في تونس والمغرب، على نحو متقارب في الكثافة وا

طيلة سنوات الاستعمار الفرنسي الطويلة.

وقد كانت الخصيصة الرئيسية للاستعمار الفرنسي، أينما حلّ في بقاع آسيا وافريقيا، هي الغزو الثقافي اللغوي للحضارة واللغة الفرنسيتين وإحلالها جبرياً وقَهْرياً أو من خلال سياسات تدريجية تهادنيّة مَرِنة، محل الثقافة واللغة الأصليتين في المناطق المستعمرة.

وأدت هذه السياسة الاستعمارية «الثقافية الاستيطانية» التي اتبعتها فرنسا في بلاد المغرب العربي إلى العديد من النتائج الخطيرة على الفكر والمجتمع، من أهمها الوقائع التالية:

أولاً: أبعد الاستعمار الفرنسي، بنجاح، اللغة العربية عن المجالات العملية والثقافية، فتراجعت اللغة العربية إلى حد كبير في بلاد المغرب العربي رغم وجود أقدم جامعة عربية إسلامية في فاس، وهي جامعة القرويين التي كانت أهم مركز إشعاع ثقافي عربي وإسلامي على جميع مناطق غرب افريقيا، ورغم وجود جامع الزيتونة في تونس، الذي هيمن على شؤون الثقافة الإسلامية في كل المنطقة الشرقية الوسطى من القارة الافريقية.

صحيح أن عنصر التوازن كان قائماً في مواجهة الاستعمار الثقافي الفرنسي، وتمثّل هذا العنصر في النهضة العربية في بلاد المشرق والتي شملت كل قطاعات العمل والفكر والتعليم والاقتصاد والاجتماع والإدارة، التي ازدهرت في القرن التاسع عشر، إلا أنّ الاتصال لم يكن ممكناً أو ميسوراً في أواخر القرن الماضي وطيلة الثلث الأول من هذا

القرن، ما بين المشرق والمغرب العربيين[٢].

ثانياً: في ظل الإدارة الفرنسية الاستعمارية أصبح التعليم في بلاد المغرب يعتمد على اللغة الفرنسية، ويتبع المناهج التعليمية نفسها المطبقة في فرنسا، في جميع مراحله، ولكل المقررات الدراسية الأدبية والرياضية والعلمية. وانعكس التعليم المتفرنس بطبيعة الحال انعكاساً شديداً على كل ظروف وتطورات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لبلاد المغرب وأصبحت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في جميع مجالات العمل والتفكير والاتصال ما بين شتى شرائح وفئات المجتمع المغربي القائم في خلال عهود الاستعمار الفرنسي[٣].

ثالثاً: تعلم الإنسان المغربي باللغة الفرنسية تاريخ فرنسا وجغرافيتها واقتصادها وأدبها وتاريخ علمائها بحيث أصبحت فرنسا هي قطب الكون ومحوره في فكر مجموعات المتعلمين من أبناء المغرب وفي أذهانهم. واستهدفت عملية الغزو الفكري هذه محو الشخصية العربية الإسلامية بحيث يصبح الانسان المغربي مجرد كيان ممسوخ ثقافياً وخاضع للمستعمر الفرنسي. وبذلك يسهل استغلاله نفسياً وإخضاعه لأهداف ومخططات الإدارة الاستعمارية الفرنسية في بلاده[٤].

رابعاً: انطلقت من سياسة الفَرْنَسَة، سواء أكانت تخص النخبة أم المجموع، حملات التجنيس ومحاولات فصل البربر عن العرب داخل كيان المجتمع لتمزيقه. وكلّها كانت وسائل إضافية مكمّلة لعمليات محو الشخصية العربية من المغرب.

هذا، وقد استهدفت السياسة الاستعمارية الفرنسية تحقيق عدة أهداف استغلالية واضحة من أبرزها تكوين فئات داخل المستعمرة الجزائرية وداخل المحميتين التونسية والمراكشية، من صغار الموظفين الإداريين تدين بالولاء الكامل لكل ما هو ولكل من هو فرنسي. والأهم من ذلك أن يربط الاقتصاد المغربي ككل بمقتضيات التنمية الشاملة للاقتصاد الفرنسي وذلك بامتلاك الفرنسيين للأراضي ولمصادر الثروة الوطنية المغربية واستغلالها في التصدير والاستيراد وتزويد المصانع الفرنسية بمستلزماتها من المواد الأولية المغربية بأثمان زهيدة.

ثم لا يمكن إغفال اعتبار مصلحي خطير لفرنسا في أراضي المغرب العربي، وهو هجرة الفرنسيين بمئات الآلاف من المزارعين والعمال والرأسماليين والموظفين والعاطلين، إلى تونس والجزائر ومراكش، تحميهم سياسات وإجراءات الدولة الأم الاستعمارية في تلك المناطق المذكورة. وهذه المجموعات البشرية الفرنسية الضخمة المهاجرة إلى بلاد المغرب كانت تشكل ضغوطاً ومصاعب حادة اجتماعية واقتصادية ونفسية بالنسبة للحكومات الفرنسية المتعاقبة.

وهكذا تلازَم الاستعمار الاستيطاني وتلاحَمَ مع الاستعمار الثقافي اللغوي وقدّم كل منهما للآخر خدمات ضخمة ساهمت في استمرارهما عقوداً طويلة من الزمن على أرض المغرب العربي، بحيث أدّت اللغة الفرنسية المفروضة إلى تدعيم الاستيطان الفرنسي، كما دعم الاستيطان الفرنسي أركان اللغة المفروضة وتكاتفت الظاهرتان في محاولات تحطيم اللغة العربية والشخصية العربية والإسلامية بين أبناء المغرب العربي.

خامساً: لجأ الاستعمار الفرنسي الى سياسة التفرقة العنصرية ما بين البربر والعرب فحاول تقسيم الجزائر في العشرينات على أساس عرقي كما سعى إلى تنفيذ ذلك المخطط نفسه في المغرب بقانون الظهير البربري الصادر في يوم ١٦ أيار / مايو عام ١٩٣٠ مستهدفاً الفصل ما بين المناطق التي يسكنها العرب والمناطق التي يسكنها البربر، بتقسيمات ادارية على أساس اللغة والحكم والقضاء بها فيها الأحوال الشخصية(٥). وبمعنى آخر أراد المستعمر الفرنسي تقسيم المغرب الى شق عربي يخضع للتشريع الاسلامي وشق بربري يخضع للأعراف والعادات والتقاليد القديمة لمجموعات البربر في شمال افريقيا وتمنع فيه اللغة العربية وتسود اللهجات البربرية الأمازيغية(٦).

وحاول المستعمر الفرنسي نشر المسيحية في المناطق التي تسكنها أغلبية من البربر وصبغ التعليم فيها بصبغة خاصة غير عربية في لغته وفي مواده الدراسية. وكانت هذه الحملات مدعومة بكتابات فرنسية وأبحاث ذات مظهر علمي خارجي تركّز على انفصال البربر عرقياً ولغوياً وفنياً ودينياً وتاريخياً عن العرب.

ومما يذكر أن فكرة نشر المسيحية بين البربر في بلاد المغرب العربي ككل قد نشأت في مقر النائب الرسولي (سفير البابا الكاثوليكي) في الرباط، الذي استخلصت حاشيته من تمسك سكان الجبال في المغرب بالتقاليد البربرية أنه يمكن بسهولة تحويلهم إلى مسيحيين، وذلك كما جاء في كتاب الأب أوزج كولير بعنوان بحث في فكر البربري المغربي. كما كانت هذه الفكرة موضوع كتابات عديدة في نشرة المغرب

الكاثوليكي، لسان النيابة الرسولية[٧].

والملاحظ أنه على رغم صدور الظهير البربري بشأن المغرب، فقد تولدت عنه نتائج سياسية واجتماعية هامة داخل الجزائر. إذ قام رجال الإصلاح الديني في الجزائر بحملة شعواء ضد هذا القانون بينما أيدته بعض العناصر الجزائرية المتجنسة بالجنسية الفرنسية والتي نظمت حركتها في عدة جمعيات في الجزائر تخدم خط الفَرْنَسَة مثل «جمعية معلمي الجزائر من أصل أهلي» ومثل «رابطة المواطنين الفرنسيين من أصل مسلم» ومثل «الاتحاد الأهلي الكاثوليكي». وكان لهذه الجمعيات منابر صحفية عديدة مثل صحيفة صوت البسطاء *La Voix des humbles* والصوت الأهلي *La Voix indigène* وكانت هذه العناصر تعبر عن أفكار متطرفة قوامها أن مستقبل فرنسا في الجزائر يدور حول المحور البربري أو الدعوة إلى المساواة المطلقة مع الفرنسيين واستفادة كل الجزائريين المتعلمين من «ايجابيات» الفَرْنَسَة[٨].

سادساً: تغلبت اللغة الفرنسية وتفوقت على اللغة العربية في بلاد المغرب إبّان سنوات الاستعمار الطويلة بسبب سلاح السلطة الاستعمارية من جهة أولى، ثم بمستويات ممتازة فنياً من الخبرات المتخصصة الفرنسية في تطبيق سياسات الغزو الفكري والسحق الثقافي لحضارة المستعمَر الأصلية، تربوياً ونفسياً من جهة ثانية. وأخيراً بسبب اعتبار التوظيف أو إيجاد فرص العمل بعد التخرج من المرحلة التعليمية، والمتوسطة في غالب الأحيان. وهذه هي ظاهرة «المردودية أو العائد العملي» للعملية التعليمية بصفة عامة حيث كانت فرص

التوظيف في الأعمال الإدارية أو في الأعمال الحرة التجارية وغيرها قاصراً على خريجي المدارس الفرنسية دون غيرها ولو في مراحلها الابتدائية.

وهنا تجدر بنا ملاحظة معينة. فالسياسة الاستعمارية الفرنسية في الميدان الثقافي واللغوي والتعليمي لم تكن محل إجماع كل الأوساط الاستعمارية والفكرية داخل فرنسا، بل حدث انقسام حاد في اتجاهات تلك الأوساط بصدد عمليات الفَرْنَسَة في بلاد المغرب(٩). فعلى حين طالب الليبراليون الفرنسيون المؤمنون بـ «رسالة فرنسا الحضارية» بتثقيف العرب في بلاد المغرب ثقافة فرنسية خالصة ونشر اللغة الفرنسية بين عموم المواطنين، فإن التيارات اليمينية الفرنسية كانت مناهضة لسياسة نشر الثقافة الفرنسية في المستعمرات ليس فقط بسبب النفقات الباهظة التي تقتضيها تلك السياسات بل خوفاً من ارتفاع الوعي الجماهيري عن طريق انتشار التعليم بحيث يدرك المواطن المغربي آثار القهر الاستعماري الطويل في بلاده ويفهم ذاتيته القومية والوطنية.

سابعاً: اتّبع الاستعمار الفرنسي سياستين مختلفتين في مواجهة نظام «المدرسة التقليدية العربية» القائمة منذ قرون في بلاد شمال افريقيا.

السياسة الأولى هادمة وقمعية لهذا النظام وطبقت فعلاً في الجزائر.

أما السياسة الثانية فكانت قائمة على تقليص قوى ذلك النظام بحيث يتلاشى تدريجياً من المجتمع. وطبقت هذه السياسة في تونس

ومراكش بصورة واضحة .

ففي عام ١٨٣٠ واجـه الفرنسيون المحتلّون الأوائل ثقافة ولغة عربية في الجزائر استقرت منذ قرون طويلة في أنحاء البلاد ومع أنها كانت فقيرة وقتذاك من حيث المؤلفات والعلوم الحديثة إلا أنها كانت ثقافة وطنية أصيلة[١٠]. وكان التعليم الابتدائي منتشراً لدرجة أن أحد القادة العسكريين الفرنسيين قد اعترف في عام ١٨٤٣ بأن[١١]: «كل العـرب يعـرفـون القـراءة والكتـابة باللغة العربية، وفي كل قرية جزائرية توجد مدرستان على الأقل».

وجـاء في أحـد التعليمات التي صدرت في أوائل أيام الاحتلال عقب الشروع في تنظيم إدارة الجزائر ما يلي[١٢]:

«إن أيالـة الجزائر لن تصبح (ممتلكة افرنسية) حقيقة إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية، والعمل الجبار الذي يترتب علينا إنجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي - بالتدريج - إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن».

كذلك جاء في تقرير رسمي عن السلطة الفرنسية في الجزائر عام ١٨٤٩ ما يلي: «إن لغتنا هي اللغة الحاكمة فإن قضاءنا المدني الجزائي والعقابي يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون في ساحته بهذه اللغة. وبهذه اللغة يجب أن تصدر، بأعظم ما يمكن من السرعة، جميع البلاغات الرسمية، وبها يجب أن تكتب جميع العقود. وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا. فإن أهم الأمور التي يجب أن يُعْتَنى بها قبل كل شيء هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة وعامة بين الجزائريين الذين عقدنا العزم على استمالتهم الينا وتمثلهم بنا وإدماجهم فينا وجعلهم فرنسيين».

وعندما استتب الأمر للمستعمر الفرنسي في الجزائر بعد حروب طويلة بينه وبين الجزائريين استمرت من عام ١٨٣٠ الى عام ١٨٧١، عمل على فرنسة الجزائر فر نسة كاملة بقصد إدماجها كلياً في فرنسا.

وتركزت السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه الجزائر في محاور أربعة رئيسية: التنصير والفرنسة والإدماج والتفرقة بين العرب والبربر(١٣).

وقد تمثلت سياسة التنصير في هدم المساجد أو الاستيلاء عليها وتحويلها إلى ثكنات عسكرية أو كنائس للمسيحيين أو معابد لليهود، كما فتحت أبواب الجزائر على مصراعيها أمام المبشرين المسيحيين من جميع أنحاء العالم بقصد نشر الدين المسيحي بين الجزائريين والقضاء على الإسلام في المدى البعيد. ومما يذكر في هذا الشأن أن حركة الآباء البيض المنتشرة في معظم البلاد العربية والعالم الاسلامي قد نشأت في الجزائر في القرن التاسع عشر، ومنها انطلقت إلى بقية البلاد العربية.

أما سياسة الفَرْنَسة فكان قوامها الأساسي هو محاربة الثقافة العربية واللغة العربية محاربة عنيفة وبشتى الوسائل الودية والارهابية. وفي الفترة ما بين ١٨٣٠ و١٨٩٠ حارب الاستعمار الفرنسي بكل وسائل القهر والتدمير نظام المدرسة التقليدية في الجزائر لانه كان عنصراً أساسياً في المقاومة الوطنية الثقافية والحضارية ضد التدخل الاستعماري الفرنسي للبلاد. وفي ذلك الصدد كتب أحد القادة الفرنسيين تقريراً عن الأحوال العامة المضطربة في المستعمرة الجزائرية عام ١٨٦٤ قال فيه(١٤):

«علينا أن نضع العقبات، ما أمكننا ذلك، في طريق المدارس الإسلامية هنا وهكذا

تنتزع السلاح المعنوي والمادي للأهالي الوطنيين في الجزائر».

وتهدمت تلك المدارس بالفعل تحت ضربات جيش الاحتلال. ومنذ عام ١٨٩٢ أقيم في الجزائر نظامان متوازيان للتعليم أحدهما فرنسي متقدم وحديث يضم العناصر الفرنسية والثاني نظام تعليم وطني متخلف لا يشمل إلّا نسبة ضئيلة من أبناء البلاد(١٥).

وعندما تأسست عام ١٩١٣ أول مدرسة عربية عصرية لتعليم المبادىء العلمية في مدينة تبسه بالغرب الجزائري، قاومت السلطات الفرنسية مؤسسيها وأغلقت أبوابها(١٦) ثم أصدرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية قراراً رسمياً معلناً في ٨ آذار / مارس ١٩٣٨ تعتبر اللغة العربية بمقتضاه لغة أجنبية في الجزائر(١٧).

ومما ساعد الفرنسيين على دفع الجزائريين إلى المدرسة الفرنسية هو الفقر الاقتصادي. فسياسة التفقير التي قضت على ثروات العديد من الأسر الجزائرية والتي اتّبعتها السلطات الفرنسية الاستعمارية بشراسة بالغة جعلت المدرسة الفرنسية الباب الأساسي للرزق والعيش. إلّا أنّ هذا التعليم الفرنسي كان يخضع لرقابة شديدة، فخلال مدة طويلة ظل التعليم الثانوي الفرنسي قاصراً على الأوروبيين، ولم يكن يُسمح به للجزائريين إلا بشروط حددها القانون كأن يكونوا منتمين إلى عائلات قدمت خدمات لفرنسا(١٨).

أما أسلوب الإدماج فقد تركّز في سياسة فرنسا لفرض جنسيتها على الجزائريين بقصد اقتلاعهم من جذورهم القومية وإدماجهم في

قوميتها الخاصة حتى تنهار الشخصية الجزائرية، وبالتالي تضمن فرنسا البقاء والدوام في الجزائر. وبذلك الأسلوب كان الجزائريون طوال فترة الاحتلال (١٨٣٠ - ١٩٦٢) يعتبرون فرنسيين من وجهة نظر السياسة الفرنسية والقانون الفرنسي. وكانت جوازات السفر وبطاقات التعريف الخاصة بالجزائريين يكتب عليها في خانة الجنسية اسم مسلم فرنسي. وكانت الجزائر تعتبر مقاطعة فرنسية فيما ور اء البحار[١٩].

ومنذ البدايات الأولى للحكم الاستعماري الفرنسي في الجزائر عملت فرنسا على هدم وحدة المجتمع الجزائري، العضوية، ما بين العرب والبربر. وخططت السياسة الفرنسية لإحداث الفرقة بين أبناء الجزائر[٢٠]. فقد كتب الكابتن «كاريت» عام ١٨٤٨ يقول: «إنّ بلاد القبائل التي ظلت حتى الآن تقع خارج دائرة الاتصال المباشر بنا والتي بقيت في حال صراع ضد جميع السيطرات السابقة، يجب أن تصبح من هنا لبضع سنوات المساعد الأكثر ذكاء لمشاريعنا والشريك الأنفع لأعمالنا».

وكتب وارنييه أحد أنصار سياسة ضمّ الجزائر إلى فرنسا، عام ١٨٦٥، ينتقد سياسة نابليون الثالث في الجزائر: «لو أنّ نابليون الثالث بدل أن يطلب من المعمّرين احترام القومية العربية، وهو احترام يتنافى مع الحضارة، طالب بالحقوق الشرعية للقومية البربرية، لكان المعمّرون كلهم صفقوا لذلك». وظل أنصار هذه السياسة يستهدفون «تفتيت جمهرة الأهالي بواسطة التفكيك المنظم للمؤسسات الرئيسية التي كانت أساساً لقوة انسجامهم»، كما كتب أحدهم في المجلة الجزائرية للتشريع عام ١٨٨٨، بل لقد طالب هؤلاء بعد ثورة المقراني في عام ١٨٧١ بدمج سكان منطقة القبائل وجعلهم فرنسيين لأن «دمجهم في العنصر الأوروبي يجنبهم مصير العنصر العربي

المحكوم عليه حتماً بالانقراض أمام الحضارة». وأمام فشل كل المحاولات، لم يتردد أنصار السياسة في اتهام الإدارة الفرنسية بأنها هي التي عاقت مسعى تنصير البربر. والغريب في هذا الشأن أنّ هذه السياسة المذكورة لهدم وحدة المجتمع الجزائري قد اصطبغت بصبغة علمية وفكرية زائفة قوامها التأكيد على أنّ المغرب العربي كان قبل ظهور الإسلام روماني الروح، لاتيني الثقافة؛ وعلى هذا الأساس فلا بد من تحقيق «انبعاث افريقيا اللاتينية». وبالفعل صدرت في الجزائر مجلة تحمل عنوان **افريقيا اللاتينية** وركزت على الهوية الغربية واللاتينية المسيحية للعالم البربري(٢١).

أمّا في تونس ومراكش فلم تحارب الإدارة الاستعمارية الفرنسية المؤسسات التعليمية العربية الإسلامية بصورة علنية مكشوفة، بل سمحت لها بالاستمرار في أداء مهامها. وكان هذا الموقف الاستعماري المهادن من نظام التعليم التقليدي الأصيل في القطرين المغربيين راجع إلى رسوخ تأثيرات هذا النظام وأصالتها وعمقها طيلة قرون عدة، إلا أنّ المستعمر الفرنسي فرض على تلك المدارس وعلى خريجيها عزلة حقيقية اجتماعياً وإدارياً. فأصبح الإنسان المغربي غير المتفرنس على هامش الحركة العاملة لتطور مجتمعه وبلاده نتيجة السيطرة الاقتصادية والإدارية التي امتلكتها ثلاث قوى سياسية واجتماعية واضحة المعالم وهي رجال الإدارة الاستعمارية الفرنسية ثم مجموعات المستوطنين وأخيراً المتفَرْنسون من أهالي البلاد.

ومن دراستنا للسياسة الاستعمارية الفرنسية في بلاد المغرب يتبين

لنـا أن الهـدف الأعلى لكلّ تلك السياسات والإجراءات الفرنسية، لغـوياً واستيطانياً، كان يتمثـل، في تحليله النهائي، في إضعـاف الشخصية الوطنية الأصيلة لأهالي ومواطني تلك البلاد ثم انزوائها ثم محوها، مثلما حدث لشعوب القارة الأمريكية واستراليا، ومثلما حدث في افـريقيا حيث تراجعت اللغات واللهجات الافريقية عن مواقعها الطبيعية رغم قوة البعض منها. وقد تمكنت تماماً اللغات الأوروبية من القارة الافريقية جنوب الصحراء الكبرى حتى قسمت الدول الافريقية بعـد استقـلالهـا الـرسمي السياسي إلى مجمـوعة الدول الانغلوفون وأصبحت اللغات الأوروبية هي اللغات الرسمية في الثقافة والعلم والادارة، وهي التي تنص عليهـا دساتير تلك الدول الافريقية نصا صريحاً مباشراً[٢٢].

والاستعمار الفرنسي في بلاد العالم الثالث بصفة عامة لم يستهدف الاستغلال الاقتصادي والهيمنة الاستراتيجية والسياسية فحسب، بل سعى بإجراءات شرسة إلى تطبيق ما يسمّى بحرب الإبادة الحضارية الثقافية ضد أصوليات الفكر والثقافة واللغة لدى الشعوب الخاضعة لحكمه[٢٣].

وكانت مظاهر هذه السياسة أشد حدّة في حالة بلاد المغرب العربي بسبب الصبغة الاستيطانية للوجود الاستعماري الفرنسي. والاستيطان هو أخطر صور الاستعمار على الإطلاق لأن جوهره هو زرع دائم لنواة بشرية أجنبية من مواطني الـدولـة الاستعمارية، داخل أراضي البلد المستعمـر وبـين أهله. وتقـدم الإدارة الاستعـمارية كل التسهيلات

المعيشية وجميع أساليب الحماية والامتيازات لهؤلاء المستوطنين على حساب مصالح وممتلكات الأهالي الوطنيين، بل ووجودهم ذاته.

وتصبح هذه النواة البشرية في مراحل تضخمها المطّرد عدداً ونفوذاً، السياج الحقيقي الذي يحمي الاحتلال العسكري ويدعم عمليات الاستنزاف الاقتصادي لموارد البلد المستعمَر.

وأخيراً اكتملت أركان الظاهرة الاستعمارية الفرنسية في بلاد المغرب العربي بفئة من أهل البلاد تعاملت مع المجتمع الاستيطاني الأوروبي من خلال مؤسساته التعليمية أولاً، ثم من خلال مؤسساته التجارية والإدارية ثانياً، وأصبحت بمثابة الشريك الداخلي في عمليات الاستغلال الفرنسي للمغرب العربي(٢٤).

وأصبحت بلاد المغرب مسرحاً للهيمنة اللغوية والثقافية الفرنسية، وتدهورت فيها اللغة العربية، وانحسرت الثقافة العربية إلى معاقل التعليم التقليدي.

ثانياً: الحركة الوطنية والتعريب في المغرب

تبلورت رابطة موضوعية وتاريخية وثيقة ما بين الحركات الوطنية في البلاد الثلاثة وما بين جهود التعريب الشاقة الجادة، كل في نطاق حدوده الإقليمية السياسية. فقد كان النضال الوطني ضد المستعمر الفرنسي، نتيجة لطابع الغزو الفكري الذي تميّزت به سياسات ذلك المستعمر، هو معركة استرداد للذات الحضارية الثقافية الأصيلة،

ومحورها استعادة اللسان العربي بصفة أولية.

فإضافة إلى منطلقات الحركات الوطنية في المشرق العربي حيث تركزت أهداف المناضلين في نيل الاستقلال السياسي واسترجاع السيادة الشرعية المسلوبة، تميزت الحركات الوطنية في المغرب العربي بتركيزها المستمر على تحقيق الاستقلال الثقافي والتحرر اللغوي من الغاصب الفرنسي، سواء قبل الحصول على الاستقلال السياسي أم بعد الحصول عليه رسمياً(٢٥)

كذلك فإن دراسة الحركة الوطنية في بلاد المغرب توضح إلى حدّ بعيد حقيقة الامتزاج الفكري الحادث في التجارب الوطنية التحريرية، بخاصة إبّان اشتداد حملات الغزو اللغوي والثقافي الفرنسي، ما بين معاني الإسلام ومفاهيم العروبة.

كما توضح دراسة الحركات الاستقلالية المغربية عامة ضد الاستعمار الفرنسي عمق الحافز القومي فيها. فالشعور بالمصير المشترك وترابط المصالح والمستقبل الموحد، كانت كلها حقائق دافعة بقوة نحو الجهود الاستقلالية المبنية على أساس الثقافة العربية والوجود العربي واستناداً إلى مقومات الحضارة العربية الأصيلة(٢٦).

لقد بدأت معارك التحرير في شمال افريقيا بداية ثورية عسكرية على يد الأمير عبد القادر الجزائري في الجزائر، وعمر بن عثمان في تونس، وعبد الكريم الخطابي في مراكش (ثورة الريف). وعندما فشلت الحركات الثورية المبكرة في تحقيق هدفها التحريري الوطني،

وهو إنهاء الاستعمار الفرنسي من ربوع الوطن، بدأت الحركة الوطنية، ممثلة في فئات المثقفين، تعمل للحفاظ على الشخصية العربية الأصيلة في الجزائر وتونس والمغرب ضد قوانين الفرنسة والتجنيس والبربرة.

ويركز التحليل التالي على جهود حركة نجم الشمال الافريقي برئاسة مصالي الحاج وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ثم اسهامات الوزير التونسي المصلح خير الدين بانشائه المدرسة الصادقية العربية تعضيداً للدور التعليمي الأصيل لجامع الزيتونة. وكذلك دور المدارس العربية الحديثة في إنجاح الحركة الوطنية المراكشية تحت مظلّة جامعة القرويين في فاس.

رأينا فيما سبق مظاهر الفرنسة والبربرة أو السياسة البربرية التي اتبعتها الإدارات الاستعمارية الفرنسية المتعاقبة في بلاد المغرب. أما سياسات فرنسا في ميدان التجنيس[٢٧]، فقد بدأت منذ مرسوم لويس فيليب والصادر سنة ١٨٣٤ الذي اعتبر الجزائر جزءاً من فرنسا، ثم قرار سنة ١٨٤٦ الذي اعتبر الجزائريين مواطنين فرنسيين كوسيلة قانونية للقضاء على الشخصية الجزائرية ثم قانون ١٨٧١ الذي أعطى صفة المواطن الفرنسي لليهود الجزائريين.

وقد كانت معركة التعريب في الجزائر جزءاً لا يتجزأ من النضال الوطني ضد الفرنسيين. فهي في ذلك البلد العربي بالذات تقدم نموذجاً تاريخياً طويلاً وممتداً زمنياً من الصراع ضد المستعمر. فالتعريب مطمح وطني عميق في ضمير الإنسان الجزائري منذ عهود القبضة الفرنسية الحديدية في بلاده.

وظهرت في تاريخ الجزائر الحديث مدرستان ثقافيتان تعملان على الحفاظ على التراث الوطني للبلاد رغم اختلاف ظروف النشأة بينهما[٢٨]. فالمدرسة الأولى هي جماعة الميزابيين في الجنوب الجزائري التي لم تعان أصلاً من وطأة الاستعمار الثقافي الفرنسي نظراً لأن الاحتلال العسكري ظل عقوداً طويلة من الزمن محصوراً على السواحل الشمالية للبلاد بسبب شدة المقاومة الوطنية في الداخل. وقد ظل الميزابيون حلقة وصل بين الجزائر وبين العالم الاسلامي والعربي.

ومما يذكر في هذا الشأن أن نسبة ١٠٠ بالمائة من الميزابيين يتقنون اللغة العربية[٢٩].

أمّا المدرسة الثقافية العربية الثانية فكانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسّست في الجزائر في ٥/٥/١٩٣١ كرد فعل وطني ثقافي ضد تغلغل الاستعمار الفرنسي في حياة البلاد الثقافية والمعنوية. وأسسها المجاهد الجزائري عبد الحميد بن باديس أحد خريجي جامع الزيتونة في تونس الذي تأثر إلى حد بعيد بالحركات الإسلامية الفكرية في بلدان المشرق العربي التي تزعمها محمد عبده ورشيد رضا. وتبنت هذه الجمعية شعاراً جامعاً ما بين الوطنية والعروبة والإسلام وهو «الجزائر وطننا والعربية لغتنا والإسلام ديننا». وتركزت أهداف الجمعية في إيقاظ الوعي الوطني العربي الإسلامي بين فئات الشعب الجزائري وذلك بتثقيفه بلغته الأصيلة وبشرح مبادىء الفكر القومي العربي وذلك لإحباط سياسات الفَرْنَسَة. وقامت هذه الجمعية بنشاط عملي في نشر التعليم العربي عن طريق تأسيس

المدارس العربية في مواجهة المدارس الفرنسية السائدة في أنحاء البلاد.

ولذلك جعلت الجمعية على رأس مهامها إنشاء نظام التعليم الحر العربي في البلاد وذلك ببناء ١٥٠ مدرسة عربية حرة كان الشباب يتلقى فيها دروساً في اللغة العربية وفي التاريخ الوطني. وذهبت الجمعية إلى حد إرسال بعثات للدراسة في مصر وأقطار المشرق العربي. وبفضل جهود جمعية العلماء ظهر عدد من الكفاءات الجزائرية المثقفة ثقافة عربية قامت بأداء خدمات جليلة لبلادها بعد الاستقلال(٣٠).

وتركزت أنشطة هذه المنظمات الجزائرية الوطنية في إقامة المدارس العربية والنوادي الوطنية والمساجد الإسلامية في كل مكان من أرض الجزائر رغم عراقيل الاحتلال الخفية تارة والعلنية تارة أخرى في فترة ما بين الحربين العالميتين وما بعدهما حتى اندلاع ثورة تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٥٤.

وضحت أهداف تلك المنظمات الوطنية في العمل على القضاء على سياسة الفرنسة والتنصير في المدى البعيد عن طريق إحياء اللغة العربية بين أبناء الجزائر، وكذلك مقاومة مخطط إشاعة الجهل الذي اتبعه الفرنسيون تجاه تعليم الجزائريين، الذين لم يتعدّوا نسبة ١٠ بالمائة فقط من جملة الطلاب. وبينما كان التعليم إجبارياً ومجانياً لأبناء الجالية الأوروبية في الجزائر، فإنه كان غير اجباري وفي أضيق نطاق ممكن بالنسبة لأبناء الجزائر.

ولذلك اتّجه الوطنيون الجزائريون منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى إقامة التعليم العربي الإسلامي في ربوع البلاد حفاظاً على الشخصية العربية الاسلامية القومية للجزائر[٣١]. واستمرت الرابطة الوثيقة ما بين الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال وبين جهود التعليم في البلاد. ففي كل خطوة من خطوات الكفاح الوطني في الجزائر كان مطلب التعليم وضرورته لجميع الجزائريين يبرز في مقدمة أولويات الأنشطة الوطنية الجزائرية.

وبعد أن لقيت جمعية العلماء شتّى صور التنكيل الاستعماري بها، هبت الثورة الجزائرية وعملت في فترة الكفاح المسلح على مواصلة الجهود التثقيفية الشعبية لجماعة العلماء وذلك بإرسال البعثات إلى مختلف الأقطار العربية. كما أقامت الثورة مدارس ابتدائية عربية لتعليم أبناء اللاجئين في مناطق الحدود الجزائرية المغربية. وأنشأت منظمات جيش التحرير وجبهة التحرير مراكز متعددة في أنحاء البلاد لتعليم الكبار اللغة العربية[٣٢]. وكان ذلك كله تعبيراً عن حاجة الانسان الجزائري الملحّة إلى اللغة والثقافة العربيتين حتى في أحلك الظروف السياسية والاجتماعية.

ومن جهة أخرى عرفت حركة التحرر الوطني بالجزائر أجنحة أخرى للمقاومة تميّزت بالطابع العلماني وإن حرصت أشدّ الحرص على استرداد الذات العربية الأصيلة لبلادها. فبدأت الحركة الوطنية العلمانية في الجزائر عام ١٩١٢ بتنظيم سُمّي «حركة الشبان الجزائريين» ضم فئات من الشباب الجزائري الذي تخرّج من المدارس

الفرنسية وطالب بالمساواة السياسية مع المستوطنين الفرنسيين في الجزائر حتى يقبل الجزائريون في الخدمة العسكرية الاجبارية في الجيش الفرنسي.

ثم أسس مصالي الحاج، الذي اعتبر «أبو الحركة الوطنية الجزائرية»، في باريس عام ١٩٢٦ منظمة «نجم الشمال الافريقي»، وأصدر مجلة أسبوعية باسم **الأمة**، وجعل من حزبه هذا حركة وطنية تستهدف استقلال بلاد المغرب كلّها وليس الجزائر وحدها. وطالبت الحركة بالاعتراف باللغة العربية لغة قومية في الجزائر(٣٣).

وفي بداية الثلاثينات ظهرت حركة سياسية وطنية تتناقض مع جمعية العلماء من حيث الطابع الفكري العام، ومن أشهر قادتها فرحات عباس ود. بن جلول وغيرهما من أنصار الثقافة الفرنسية الذين أسسوا «اتحاد المنتجين المسلمين» سنة ١٩٣٤(٣٤). ومما يذكر الحوار الذي دار في الساحة الثقافية الجزائرية طيلة أعوام الثلاثينات ما بين فرحات عباس وابن باديس حول وجود «الوطن الجزائري» حيث دعا فرحات عباس آنذاك إلى إدماج الجزائر مع فرنسا، ثقافياً وسياسياً فردّ عليه ابن باديس في مجلة الشهاب الناطقة باسم «جمعية العلماء المسلمين» قائلاً:

«إننا نرى أن الأمة الجزائرية موجودة ومتكوّنة على مثال ما تكوّنت به سائر أمم الأرض. ولهذه الأمة تاريخها اللامع ووحدتها الدينية واللغوية ولها ثقافتها وتقاليدها الحسنة والقيّمة مثل سائر أمم الدنيا. هذه الأمة ليست هي فرنسا ولا تريد أن تصبح فرنسا. ومن المستحيل أن تصبح فرنسا حتى ولو جنسوها». كما هاجم ابن

باديس عام ١٩٣٨ سياسة التجنيس باعتبار أن ذلك تنكر للشرائع المقدسة في الإسلام كما أعلن أن هدف حركته الوطنية يتركز في إنهاء سياسة الدمج الجذري الاجتماعي التي تطبقها الإدارة الاستعمارية الفرنسية من أجل القضاء على العروبة والإسلام.

أمّا في تونس فقد بدأت الحركة الوطنية السياسية مع بداية هذا القرن في أوساط الشباب التونسي المتعلم تعليماً عربياً إسلامياً. ففي ١٩٠٧ بدأ المستعمر الفرنسي في ظل رابطة الحماية سياسة التجنيس في تونس فدفع باليهود المغاربة إلى المطالبة بالجنسية الفرنسية، وهي السياسة التي قاومها الزعيم التونسي علي باش حمبة وجماعة تونس الفتاة، مما كان انطلاقاً للحركة الوطنية التونسية للمحافظة على الشخصية التونسية والحرص على الجنسية التونسية(٣٥).

وركزت الحركة الوطنية التونسية في بدايتها على الوقوف ضد الإدارة الفرنسية المباشرة وضد تولّي الموظفين الفرنسيين للمناصب القيادية الهامة. وتمثلت أهم القيادات الوطنية في هذه المرحلة في الشيخ محمد السنوسي ومن بعده في بشير صفر الذي اعتبر أبا النهضة الحديثة في تونس.

وتونس هي أكثر بلدان شمال افريقيا تأثراً بالتيارات الفكرية في المشرق العربي، ولذا تأثّرت الحركة الوطنية التونسية في نشأتها الأولى بين الشباب التونسي بالحركة الإصلاحية الدينية الإسلامية في المشرق والتي تزعّمها جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده، الذي زار تونس والتقى بأهل الفكر فيها، وتلميذه رشيد رضا.

ويضاف إلى التيارات المشرقية الفكرية، تأثر الحركة الوطنية التونسية بالمراكز الثقافية الإسلامية العريقة في تونس وأهمها جامعة الزيتونة والمدرسة الصادقية التي كان قد أسسها الوزير التونسي المصلح خير الدين باشا عام ١٨٧٤ لتدريس العلوم الحديثة باللغة العربية حتى تحتفظ اللغة القومية بمكانتها في مواجهة الغزو اللغوي الفرنسي.

كذلك عمل هذا الوزير على إصلاح أحوال التعليم في جامع الزيتونة وأنشأ المكتبات العربية وشجع حركة الطباعة والنشر باللغة العربية في أنحاء تونس في أواخر القرن الماضي[٣٦].

وتخرّج في مدرسة الصادقية روّاد الحركة الوطنية التونسية وعلى رأسهم بشير صفر وعلي باش حمبة وعلي بوشوشة الذي أسس جريدة الحاضرة، نقطة تجمع للوطنيين من مثقفي الزيتونة والصادقية، الذين أقاموا حركة قومية دينية تستهدف تقوية روابط تونس بحركة الجامعة الاسلامية في المشرق العربي. ثم أسس بشير صفر - الذي كان مشرفاً على الأوقاف - المدرسة الخلدونية (إحياء لذكرى المؤرخ العربي الشهير ابن خلدون) عام ١٨٩٦ ليواصل المهمة التي أنشئت من أجلها مدرسة الصادقية.

ومن أهم القادة الوطنيين التونسيين أيضاً الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي درس في جامعة الزيتونة ثم المدرسة الخلدونية، كما درس في بلاد المشرق العربي قبل أن يعود عام ١٩٠٤ ليصدر مجلة سبيل الرشاد.

وفي هذه الفترة المبكرة من الحركة الوطنية التونسية كان الهدف الأكبر للزعماء التونسيين هو الحفاظ على الشخصية التونسية في اللغة والدين عن طريق ربط تونس بأفكار الامتزاج ما بين العروبة ومبادئها والإسلام وقيمه.

ثم تأسس حزب تونس الفتاة عام ١٩٠٨ بقيادة علي باش حمبة بتأثير من حزب تركيا الفتاة والحزب الوطني المصري في عهد مصطفى كامل. وكان السبب المباشر لقيام حزب تونس الفتاة هو سياسة السلطات الفرنسية في تجنيس اليهود التونسيين. ودعا الحزب إلى إحياء فكرة الدستور التونسي بناء على مشروع خير الدين الدستوري الصادر عام ١٨٦٧. وبانضمام عبد العزيز الثعالبي إلى هذه الحركة عام ١٩٠٩ وترجمته العربية لصحيفتها التونسي استمر طابع الحركة التونسية في هذه المرحلة يركز على الحفاظ على الشخصية التونسية العربية.

إلّا أنّ الجدل العلني الفكري حول التعريب سرعان ما ظهر واحتدم بين أجنحة الحركة الوطنية التونسية. فلقد شهدت تونس قبيل الحرب العالمية الأولى صراعاً فكرياً جماهيرياً شاركت فيه فئات واسعة من الطلاب، للمفاضلة ما بين مشروعين متضادّين حضارياً وثقافياً واقتصادياً وكانت قضية اللغة القومية العربية هي محور الصراع(٣٧).

ذلك أنّ مجموعة تونس الفتاة التي ضمت عناصر متخرجة من المدرسة الصادقية أو من المعاهد الفرنسية المستحدثة، دافعت عن اللغة الفرنسية باعتبارها لغة الحضارة الحديثة، ومن ثم ضرورة الاعتراف بها لغة أساسية ورسمية لنهضة البلاد التونسية.

كذلك اعتبرت هذه المجموعة النمط العصري الأوروبي للحياة هو هدفها الإصلاحي مع إقامة مجتمع رأسمالي ليبرالي والاعتراف بالحماية الفرنسية واعتبار مشاركة التونسيين في شؤون الدولة هو الهدف الأول لمطالبيهم السياسية . ودافع هذا الفريق وعلى رأسه علي باش حمبة عن وجود «المدرسة الفرنسية العربية» والقائمة على الازدواجية اللغوية حيث تكون اللغة الفرنسية هي لغة العلم والثقافة بينما تُدرَّس اللغة العربية لغةً ثانية فحسب.

وأعلن علي باش حمبة شعاره : «يجب أن يكون التثقيف باللغة الفرنسية وأن يكون التعليم باللغة العربية»[38] . ورأى أنّ لغة الاقتصاد والإدارة يجب أن تكون الفرنسية وأن هدف الإصلاح هو تحقيق «المشاركة السياسية» ونموذجها هو التنظيم الرأسمالي الغربي.

أمّا الفريق الثاني والذي دافع عن عروبة تونس فقد تألف من عدة عناصر وطنية منشقّة عن حركة تونس الفتاة وتتمثل في خير الله بن مصطفى وبعض خريجي جامعة الزيتونة والمدرسة الخلدونية واعتبر هؤلاء أن اللغة العربية لا بدّ أن تكون اللغة الأساسية في جميع مراحل التعليم على أن تكون اللغة الفرنسية لغة أجنبية ثانوية في مدارس تونس.

ودعا هذا الفريق إلى التأكيد على الأصالة العربية الإسلامية للمجتمع التونسي في نطاق الارتباط ببلاد المشرق العربي ورفض السيطرة الحضارية الأوروبية على تونس. وطالبت هذه المجموعة بمدرسة معرّبة تماماً.

وبادر خير الله بن مصطفى فعلاً إلى انشاء هذه المدرسة الابتدائية المعرّبة تماماً واستورد لها الكتب الدراسية من مصر وسوريا أساساً وقامت هذه المجموعة بأول إضراب سياسي في تونس عام ١٩١١ وكان معقله هو جامع الزيتونة. ومن ثم نخلص إلى أن التعريب كان أهم مطلب لهذه المجموعة في نطاق الحركة الوطنية المبكرة في تونس(٣٩).

ثم تأسس عام ١٩١٩ الحزب الدستوري (القديم)، وهو أول حركة سياسية حزبية منظمة في عهد الحماية فطالب بسيادة اللغة العربية على جميع مؤسسات الدولة وإداراتها. كما جاء الحزب الدستوري (الجديد) ليؤكد ضرورة إحلال اللغة القومية للشعب التونسي محلّ اللغة الفرنسية. وقد كان التعريب من أبرز شعارات نقابة التعليم التونسية ومطالبها قبل الاستقلال(٤٠).

وعلى صعيد الحركات الفكرية السياسية في تونس أثناء عهد الحماية الفرنسية، برزت قضية التعريب في مجلتي العالم الأدبي والباحث وهما مجلتان ثقافيتان في تونس إبان أعوام الثلاثينات وعالجتا مسائل ثقافية هامة تتعلق بالتعريب مثل الهوية الثقافية والتفاعل بين الثقافات والوحدة الثقافية العربية والغزو الثقافي وازدواجية الذاتية وضرورة العناية بالتراث.

ودافعت المجلتان بشدّة عن اللغة العربية كَلُغة قومية حيّة مُنْزَلة متميزة ونادت بضرورة الأخذ بها أداة أساسية في التعليم والإدارة والمعاملات(٤١).

وتمثلت في تينك المجلتين أهم القوى السياسية الوطنية في البلاد فقد كان كتّاب مجلة الباحث من ذوي الثقافة المزدوجة بينما كان أغلب كتّاب العالم الأدبي من خريجي جامعة الزيتونة. ومن ثمّ يتضح أنّ التعريب في عهد الحماية ومنذ الثلاثينات أصبح مطلباً وطنياً عاماً تجمع عليه مختلف الأجنحة في نطاق الحركة الوطنية التونسية. وكتبت المقالات عن «الاستقلال التربوي» و«اللغة هي وطن عقلي» و «الابتعاد عن الذاتية». . . . إلخ[٤٢].

وقبيل الاستقلال تفاعلت في إطار قضية التعريب الأبعاد الوطنية التونسية والاعتبارات القومية العربية مع المبادىء الإسلامية لتشكّل مطلباً رئيساً من مطالب التحرّر الشامل للبلاد التونسية. وقد استطاعت تونس بالفعل طيلة عهد الحماية أن تتمسك باللغة العربية كأداة رئيسية للتعليم، وحافظت على التعليم الأصيل، بل وتطورت جامعة الزيتونة في فترة ما بين الحربين حتى بلغ عدد الطلبة فيها ثلاثة أمثال التلاميذ المنتسبين إلى مدارس التعليم الحكومية[٤٣].

وظهرت الشعبة العصرية في التعليم الزيتوني ونشطت عملية إعداد الكتب المدرسية في مختلف المواد العلمية باللغة العربية وظهرت المدارس القرآنية العصرية.

واستمرت اللغة العربية طيلة عهد الحماية اللغة الوحيدة للتأليف الأدبي والفني بتونس، كما كان لها موقع هام في نطاق الصحافة بالذات.

وفي المغـرب (مراكش في عهد الحماية الفرنسية)، قامت الحركة الـوطنية منذ عشرينات هذا القرن على دعائم أكثر قوة ورسوخاً من المنطلق العربي لكـل من الحركـتين الوطنيتين في الجزائر وتونس، وذلك بسبب التأخر الزمني النسبي في وصـول الاستعمار الفـرنسي إلى المغرب عنه في البلدين الآخرين، وكذلك بسبب الروابط القديمة ما بين الحركة الوطنية بالمغرب والحركة الوطنية بالمشرق العربي.

ومن ثَمَّ قامت الحركة الوطنية في المغرب على أسس في مقدمتها: استعادة اللغة العربية لمكانتها والحفاظ على الشخصية العربية(٤٤).

وفي ظل الحماية الفرنسية لم تتراجع جامعة القرويين في فاس عن القيام بالدور التاريخي الذي اضطلعت به طوال أحد عشر قرناً، وكان الحفاظ على اللغة العربية لغة علم وادارة وحياة في مقدمة مهامها.

ورغم ذلك فرضت الإدارة الاستعمارية الفرنسية لغتها الأجنبية في شتّى مجالات التعليم والإدارة والمعاملات الاقتصادية والتجارية لدرجة أن اللغة العربية بدأت تتراجع تدريجياً عن سيادتها الثقافية في البلاد، بخاصة بعد فشل حرب التحرير التي شنّها محمد عبد الكريم الخطابي في الريف ما بين عامي ١٩٢١ و ١٩٢٥.

ثم حدث تحول في الحركة الوطنية من العمل العسكري إلى الجهد الثقـافي القومي لمقاومة سياسة الفَرْنَسَة الاستعمارية فأنشئت المدارس الابتدائية العربية بكثرة واضحة ابتداء من عام ١٩٢٥ كمعاقل للفكر الوطني العربي.

وقاوم المستعمر الفرنسي هذه الحركة التعليمية الثورية بعنف وأغلق عدداً منها ونفى المشرفين عليها وشرد تلاميذها وأساتذتها(٤٥).

هذه المقاومة الاستعمارية للمدارس المعرَّبة أثبتت حقيقتين: أولاهما أن النظام التعليمي بالمغرب له أداة طبيعية هي اللغة العربية. والحقيقة الثانية هي البعد الجديد الفكري والقومي، إلى جانب الأبعاد الوطنية والسياسية، في مكونات الحركة الوطنية ضد المستعمر الفرنسي.

واستمرت الحركة الوطنية بالمغرب في خطة تعريب التعليم بطرق عملية تمثّلت في إنشاء المدارس الوطنية المعربة في شتّى أنحاء الدولة طيلة الربع الثاني من هذا القرن مما جعل سلطات الحماية مضطرة إلى الاعتراف به وإن كانت لم توظّف خريجيه في أجهزتها الادارية.

هذا التعليم المعرَّب في زمن الحماية أسهم في إرسال كثير من أبناء المغرب إلى جامعات مصر وسوريا والعراق. وعاد هؤلاء ليكونوا جزءاً هاماً من اطر التعليم الثانوي والجامعي ومستويات الإدارة الحكومية المختلفة(٤٦). وكانت هذه المدارس المعربة ابان عهد الحماية في المغرب البيئة الصالحة الخصبة التي أنبتت المواطن المغربي المرتبط بكل من الإسلام والعروبة فكرياً وعملياً.

فتلك المدارس قامت بدور أساس في تقديم «البديل الحضاري الأصيل العربي» إلى المواطن المغربي، في مواجهة النماذج الفرنسية والأوروبية التي قدمتها المدارس الفرنسية في البلاد، وذلك بالنسبة لكلّ

مجالات النشاط الإنساني من آداب وفنون وعلوم.

وتنبغي الإشارة إلى أنه في فترة انتشار المدارس العربية ظهر علال الفاسي خريج جامعة القرويين وأسس جمعية دينية كانت هي المهد الذي ولد فيه حزب الاستقلال.

وعندما عمل علال الفاسي مدرساً في جامعة القرويين كان يحوّل محاضراته إلى دروس في التربية القومية العربية والإسلامية. وكذلك أسّس أحمد بلا فريج، خريج جامعة القاهرة، في الرباط، جمعية أنصار الحق وكان على رأس مطالبها الوطنية الحفاظ على شخصية البلاد الأصيلة حيث تمتزج العروبة بالإسلام.

واشتعل الموقف الوطني في المغرب عام ١٩٣٠ بسبب صدور الظهير البربري على النحو المذكور سلفاً، وثارت المشاعر الشعبية لما انطوى عليه ذلك الإجراء من محاولة المساس بالمقدّسات الإسلامية من شريعة وقيم وفكر.

وأخيراً خاضت بلاد المغرب العربي معارك الاستقلال الوطني ضد المستعمر الفرنسي، الاستيطاني والعسكري والاقتصادي والثقافي، في جولتين رئيسيتين تميّزت كلّ منهما بالمحور التعريبي أو بالجدل حول العروبة، فكرياً وعملياً.

فالمرحلة الأولى في تلك المعارك في البلاد الثلاثة قادتها زعامات تقليدية أصيلة في انتماءاتها العربية اللغوية والثقافية أمثال الأمير عبد القادر الجزائري في الجزائر وعمر بن عثمان في تونس والأمير عبد الكريم

الخطابي في المغرب. وكانت الرموز المؤسسية في تلك المرحلة هي المؤسسات الثقافية والمعاهد العلمية والإسلامية والجمعيات السلفيّة الدينية أمثال جماعة العلماء وجامع الزيتونة وجامعة القرويين.

ودارت هذه الجولة الصراعية التحررية الأولى ما بين فريقين متضادّين: الأول يتركّز في قوى اجتماعية أصيلة في وطنيتها ولكنها معزولة منذ أربعة قرون، هي الحقبة الزمنية للحكم العثماني في المنطقة العربية، عن مجريات الحضارة الحديثة.

والفريق الثاني يتمثل في قوى أجنبية غاصبة ولكنّها متطورة إلى حدّ بعيد في مراتب الحضارة والتقدم الفني والمادي، فكانت الهزيمة محتومة للفريق الأول وهو الجانب المغربي العربي.

أما في الجولة الثانية من حركة التحرر الاستقلالي في بلاد المغرب العربي، فقد تزعمت المقاومة الوطنية قوى اجتماعية جديدة مثل حزب الاستقلال في المغرب والحزب الدستوري في تونس ونَجْم الشمال الافريقي في الجزائر، اضافة إلى المدرسة الصادقية والمدرسة الخلدونية وعشرات المدارس العربية الأهلية التي أنشأتها تلك الحركات الوطنية في مواجهة معاهد التعليم الأوروبية التي فرضها الاستعمار الفرنسي على البلاد.

وهكذا يتضح للدارس، في التحليل النهائي، أنّ أهم خصائص الحركة الوطنية في بلاد المغرب هو شمولها وعموميتها لجميع مفاهيم الاستقلال وأبعاده.

فمن المتعارف عليه أنّ الاستقلال السياسي لا يكتمل إلا بالاستقلال الاقتصادي، إلا أنّ الزعامات الوطنية في المغرب العربي أضافت بُعداً ثقافياً اجتماعياً خطيراً إلى معركتها التحريرية ألا وهو هدف استعادة الذات العربية الثقافية والحضارية واللغوية التي حاول المستعمر الفرنسي طمسها وإخفاء معالمها بسياسات الفَرْنَسَة على اختلاف أساليبها.

إنّ مناضلي المغرب العربي قدّموا للتراث الإنساني التحرّري إضافة جذرية في صورة مفاهيم جديدة للاستقلال: الاستقلال الثقافي والاستقلال اللغوي والاستقلال الحضاري والاستقلال الاجتماعي.

هوامش الفصل الثاني

(١) بصدد السياسة الاستعمارية الفرنسية في بلاد المغرب العربي، انظر: صلاح [ع]ماد: المغرب العربي؛ الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الانجلو [مص]رية، ١٩٦٥)؛ السياسة والمجتمع في المغرب العربي (القاهرة: جامعة الدول العربية؛ [مع]هد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١)؛ عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة [الس]ياسة، ٣ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، وحورية مجاهد، [الا]ستعمار كظاهرة عالمية: حول الإستعمار والامبريالية والتبعية (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧[...]).

(٢) عبد الكريم غلاب، «التعريب ودوره في حركات التحرر في المغرب العربي،» في: [الت]عريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ١٥٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٦) عبد الكريم غلاب، «الثقافة المغربية المعاصرة،» في: دراسات في التاريخ [و]السياسة والقانون والاقتصاد: مجموعة محاضرات الندوة الدبلوماسية السابقة لوزارة [ال]خارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي: وزارة الخارجية، ١٩٧٩)، ص ٦٣

(٧) محمد الميلي، «الجزائر والمسألة الثقافية: التناقضات الثقافية (الجذور)،» المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢)، ص ٣٨.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٩) محمد الهادي الشريف، «مناقشات،» في التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ١٨٠.

(١٠) نازلي معوض أحمد، «الشخصية العربية للجزائر بين الثقافة الفرنسية والسياسة الثقافية الجزائرية،» المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ١٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٠)، ص ٩٣

(١١) Mostafa Lacheraf, *l'Algérie: nation et société,* Cahiers libres, 71 - 72 (Paris: Maspero, 1965), p. 73.

(١٢) ساطع الحصري [أبو خلدون]، ما هي القومية؟ ابحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات، ط ٢ خاصة، سلسلة التراث القومي، الأعمال القومية لساطع الحصري، ١٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٦٠.

(١٣) تركي رابح، «أضواء على سياسة تعريب التعليم والإدارة والمحيط الإجتماعي في الجزائر: ١ ـ المعركة من أجل التعريب (١٩٦٢ ـ ١٩٧٨)،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣)، ص ٨٦.

(١٤) Ducrot, «correspondance,» vol. 2, cité dans: *l' Algérie: nation et société,* p. 73.

(١٥) Jean-Claude Martens, *Le modéle algérien de developpement: bilan d'une decennie 1962 - 1972* (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1973).

(١٦) صلاح العقاد، «مسألة التعريب في الجزائر،» الأهرام الإقتصادي (١ آذار/ مارس ١٩٦٥)، ص ٢٠ ـ ٢٢.

(١٧) عبد الله النفيسي، «الأبعاد القومية للغة العربية: البعد السياسي لقضية اللغة العربية،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٦٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤)، ص ٥٩.

(١٨) الميلي، «الجزائر والمسألة الثقافية: التناقضات الثقافية (الجذور)،» ص ٣٧.

(١٩) رابح، «أضواء على سياسة تعريب التعليم والإدارة والمحيط الاجتماعي في الجزائر: ١ ـ المعركة من أجل التعريب (١٩٦٢ ـ ١٩٧٨)،» ص ٨٧.

(٢٠) محمد الميلي، «الجزائر والمسألة الثقافية: قدر الموقع ومتاعبه،» المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٢، ٤٣، ٤٤ (آب/ اغسطس ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢)، ص ١١٨ ـ ١١٩.

(٢١) الميلي، «الجزائر والمسألة الثقافية: التناقضات الثقافية (الجذور)،» ص ٣٧.

(٢٢) Christiane Souriau, «L'arabisation en Algérie,» (A propos de la 1ere conference national de l'arabisation, Alger, 14 - 17 Mai 1975), «la pol-

itique algerienne de l'arabisation,» *Annuaire de l'Afrique du Nord,* No. xiv (1975), pp. 364 - 394.

(٢٣) سعد الدين ابراهيم، «تعقيب ٢،» التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ١٧١ - ١٧٢.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(٢٥) بشأن الحركات الوطنية بالمغرب العربي، أنظر:
Charles-André Julien, *Histoire de l'Afrique du Nord: Tunisie, Algérie, Maroc* (Paris: Payat, 1964); Roger le tourneau, *Evolution politique de l'Afrique du Nord musulman (1920 - 1901)*, 2eme éd. (Paris: A. Colin, 1962), et Samir Amun, *The Maghreb in the Modern World: Algeria, Tunisia, Marocco*, edited by R. Segal, translated by M. Perl (Harmonds Worth, Eng.: Penguin Books, 1970), and
علال الفاسي، الحركات الإستقلالية في المغرب العربي (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٩).

(٢٦) سعدون حمادي، «تجديد الحديث عن القومية العربية،» في: اللغة العربية والوعي القومي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالإشتراك مع المجمع العلمي العراقي ومعهد البحوث والدراسات العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٣٣.

(٢٧) غلاب، في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ١٥٩.

(٢٨) معوض، «عروبة الجزائر بين الثقافة الفرنسية والسياسة الثقافية العربية،» ص ١٠٢.

(٢٩) كان من الممكن بعد الاستقلال، تعريب ادارات الجنوب مباشرة لولا أن الحكومة الجزائرية رأت ان التعريب الجزئي قد يؤدي إلى اضطراب في العمل الإداري وأنه لا بد من تعميم التعريب في أنحاء الدولة في الوقت نفسه.

(٣٠) محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع؛ بيروت: دار العودة، ١٩٧٣)، ص ٩ - ١٠.

(٣١) رابح، «اضواء على سياسة تعريب التعليم والإدارة والمحيط الاجتماعي في الجزائر: ١ ـ المعركة من أجل التعريب (١٩٦٢ ـ ١٩٧٨)،» ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٣٢) عثمان سعدي، قضية التعريب في الجزائر (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٦)، ص ٥.

(٣٣) العقاد، المغرب العربي، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ص ٣١٨.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣١٩ ـ ٣٢٠.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٤٦ ـ ٣٤٨.

(٣٦) Abdel Aziz Kacem, «La politique culturelle tunisienne,» *Annuaire de l'Afrique du Nord*, no. xii (1973), pp. 29 - 30.

(٣٧) هشام بو قمرة، «تعقيب ٢،» في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ١٠٥.

(٣٨) هشام بو قمرة، «تعقيب ٣،» في: المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٤٠) عبد العزيز عاشوري، «محاولة لتقويم تجربة التعريب في تونس،» في: المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(٤١) مجلتان أدبيتان ثقافيتان، ظهرت الأولى عام ١٩٣٠، وأسس الثانية محمد البشروش سنة ١٩٣٨، ثم أشرف عليها منذ عام ١٩٤٤ محمود المسعدي. وجمعت مجلة المباحث نخبة من الكتاب التونسيين تقلد بعضهم مناصب هامة بعد الاستقلال مثل: علي البهلوان ومصطفى الفيلالي والباهي الأدغم.

(٤٢) عاشوري، في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ١٣٣.

(٤٣) Muhammed Abdel Mawla, *L'université zaytounienne et la société tunisienne* (Paris: Maison neuve larose, 1971), pp. 140 - 141.

(٤٤) الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ٤٢.

(٤٥) غلاب، في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ١٦٠.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

الفصل الثالث

جهود التعريب في المغرب العربي

يتناول هذا الفصل الثالث من الدراسة الظواهر الرسمية والفعلية لواقع عمليات التعريب الحادثة منذ لحظة الاستقلال في أقطار المغرب العربي الثلاثة. إلا أنّ التحليل في هذا الصدد ينطلق من العام إلى الخاص بمعنى أن الجهد التعريبي العام على مستوى الوطن العربي ككل له مؤسسات متخصصة وتعنى بالظاهرة التعريبية فنياً ولغوياً وأدبياً واجتماعياً. ولذلك يركز الجزء الأول في هذا الفصل النظر إلى تلك المؤسسات التعريبية في عموم الوطن العربي. ثم يعود من التعميم إلى التخصيص، فندرس في الجزء الثاني واقع التعريب في قطاعات التعليم والإدارة في بلاد المغرب العربي. أما الجزء الثالث من هذا الفصل فينفرد بتحليل جهود التعريب في أجهزة الإعلام بالمغرب العربي مع التركيز على الإعلام المكتوب بالذات، أي الصحافة.

أولاً: مؤسسات التعريب في الوطن العربي

يوجد في وطننا العربي عدد من المؤسسات المتخصصة في إثراء

اللغة العربية وإحلالها المكانة اللائقة بها كلغة للحضارة والتكنولوجيا والعلم والحفاظ على الرصيد اللغوي الضخم للعربية، والعمل على توحيد المصطلح العربي مما يستهدف ضبط الترجمة من اللغة العربية وإليها، لا سيما أن اللغة العربية أصبحت احدى اللغات العالمية المعمول بها في المحافل والمنظمات الدولية. وفيما يلي أهم تلك المؤسسات[1].

١ - مكتب تنسيق التعريب: أنشأ مؤتمر التعريب الاول المنعقد في الرباط في نيسان/ابريل ١٩٦١ هذا الجهاز من أجل تنسيق جهود التعريب في سائر الأقطار العربية تحت إشراف جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليكسو)، ومهمة هذا المكتب هي تنسيق الجهود المبذولة في الوطن العربي بشأن قضايا اللغة العربية واستجابتها لمطالب العصر وتتبع أنشطة وبحوث المجامع اللغوية والعلماء والأدباء والمترجمين. وجمع ذلك كله وتنسيقه لعرضه على مؤتمرات التعريب التي انعقد منها اربعة حتى الآن. خصّص الأول لتأسيس المكتب، واهتم الثاني بتوحيد مصطلحات التعليم العلمي (الكيمياء والجيولوجيا، والرياضيات، والنبات، والحيوان، والفيزياء)، كما وحّد المؤتمر الثالث المعاجم التي تهم التعليم العام وهي: الجغرافية والتاريخ والفلسفة والفلك والرياضيات والصحة والإحصاء، أما الرابع فقد درس مشروعات معاجم التعليم المهني والتقني والتعليم العالي (الطباعة والميكانيكا والتجارة والمحاسبة والكهرباء والهندسة المعمارية والنفطيات والجيولوجيا والحاسبات الإلكترونية). ويقوم المكتب بمتابعة تنفيذ مصطلحات هذه المعاجم

بالاتصال المستمر بوزراء التربية والتعليم في الأقطار العربية للتأكد من التزام المدرسين والكتّاب والمشتغلين بالإعلام بالمصطلحات الواردة في هذه المعاجم. كذلك يصدر دورية باسم اللسان العربي.

ولمكتب تنسيق التعريب لجنة استشارية وتمثّل فيها المجامع اللغوية، مهمتها اقتراح خطط وبرامج عمل المكتب وتقويم إنجازاته والنظر في ميزانيته وتجتمع مرة كل سنة. ويمتد عمل المكتب إلى خزن المصطلحات العربية في البنوك الدولية للمصطلحات كمؤسسة International Organization for Standardization (ISO) في جنيف، وSiemns في المانيا، وFederation Internationale pour documentation (FID) في فرسوفيا، وConseil Internationale de langue Française (CILF) في فرنسا. وكلها منظمات تمتلك بنوكا للكلمات تستخدم في تجميع المصطلحات العلمية والتقنية وتنظيمها بتنسيق مع المكتب فيما يتعلق بالمصطلح العلمي العربي.

٢ ـ مجامع اللغة العربية: وتشمل المجمع السوري للغة العربيه، ومجمع اللغة العربية في القاهرة، والمجمع العلمي العراقي، ومجمع اللغة العربية الاردني واتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، والاتحاد العلمي العربي واكاديمية المملكة المغربية.

تأسس المجمع العلمي السوري عام ١٩١٩ وله مجلة مجمع دمشق التي تنشر الابحاث العربية من جميع الأقطار العربية. وطبع المجمع منذ تأسيسه عشرات الكتب من عيون تراثنا الادبي القديم حققها اعضاء المجمع وغيرهم من علماء الأقطار العربية.

وانشيء مجمع اللغة العربية في ١٩٣٢ في القاهرة. وله جهود ضخمة شاملة في مجال المحافظة على سلامة اللغة العربية وموافاتها لمطالب العلوم والفنون في تقدمها وملاءمتها لحاجات الحياة العسكرية. وتتسع اعمال المجمع سنة بعد أخرى، فمنها القرارات العلمية اللغوية والبحوث التي يلقيها اعضاؤه في مؤتمره السنوي والمصطلحات العلمية والفنية والفاظ الحضارة التي تقترحها لجانه ومنها المشروعات المختلفة التي نفذ منها الكثير مثل تيسير النحو والصرف وتيسير الكتابة العربية واختصار حروف الطباعة ووضع المعاجم المختلفة وإنشاء الجوائز اللغوية والأدبية.

والمجمع العلمي العراقي مقرّه بغداد، ويسعى بدوره إلى المحافظة على سلامة اللغة العربية والعمل على تنميتها، كما يعمل على سلامة اللغة الكردية واللغة السريانية وإحياء التراث العربي والاسلامي في العلوم والآداب والفنون والعناية بدراسة تاريخ العراق وحضارته وتشجيع الترجمة والتأليف في العلوم والآداب والفنون.

وأنشيء مجمع اللغة العربية الأردني عام ١٩٧٦، ومهمته حصر المفردات المستعملة في المرحلة الابتدائية ضمن مشروع لتوحيدها في الوطن العربي، وترجمة الكتب العلمية الجامعية من أجل تعريب التعليم العلمي الجامعي، وتعريب المصطلحات العلمية والفنية الأجنبية المستعملة في مختلف الأجهزة والمرافق العامة في الأردن.

هذا، وقد تأسس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية سنة ١٩٧٠ في القاهرة من أجل تنظيم الاتصال بين المجامع اللغوية العلمية والعربية وتنسيق جهودها في مجالات توحيد المصطلحات

العلمية والفنية والحضارية العربية ونشرها، ويضم الاتحاد العلمي العربي، المُنشأ عام ١٩٥٣، ومقره القاهرة، عدداً كبيراً من الجمعيات العلمية العربية المصرية والأردنية والسورية والعراقية.

أما أكاديمية المملكة المغربية فهي منشأة حديثة منذ عام ١٩٨٠ وجاء في نظامها الأساسي أن من أهم مهامها: . . «السهر على حسن استعمال اللغة العربية بالمغرب وعلى إتقان الترجمة من اللغة العربية وإليها. . .»

٣ ـ جهود التعريب في نطاق المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية[٣]: لا يمكن إغفال الإسهام الكبير الذي تقوم به المنظمات الفنية للجامعة العربية في مجال التعريب بصفة عامة. ونذكر منها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ولها تسمية مختصرة «أليكسو»، وقامت منذ السبعينات حتى الآن بجهود هامة في مضمار حركة التعريب عامة، وتعريب العلوم والتقنيات الحديثة بصورة خاصة. ومن أبرز أعمال هذه المنظمة، التي تعتبر تطوراً للجنة الثقافية التابعة للجامعة العربية، مؤتمرات التعريب التي عُقدت في الرباط والجزائر وطنجة وطرابلس الغرب. وصدر عن هذه المؤتمرات المعجم الموحّد للمصطلحات العلمية في مراحل التعليم العام، وشارك في طباعته المجمع العلمي العراقي ومجمع اللغة العربية في دمشق، كذلك فإن جامعة الدول العربية كانت قد أصدرت المعجم العسكري الموحّد، القسم الأول (انكليزي ـ عربي) الذي أعدته لجنة توحيد المصطلحات العسكرية للجيوش العربية في مصر سنة ١٩٧٠. وهناك المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التي من أهم أعمالها في

مجال التعريب دليل المصطلحات للمواصفات القياسية العربية والدليل العربي لمصطلحات جَوْدة الإنتاج ومشروع قاموس المترولوجيا القانونية ومشروع توحيد المصطلحات المستخدمة في مجال المقاييس.

ونذكر أيضاً المنظمة العربية للعلوم الإدارية التي أصدرت المعجم العربي الموحد لمصطلحات الحاسبات الالكترونية (انكليزي، فرنسي، عربي) في عمّان عام ١٩٨١، واتحاد الأطباء العرب الذي أصدر عام ١٩٧٣ في بغداد، المعجم الطبي الموحّد[٣].

ومن أحدث مؤسسات التعريب على صعيد الأقطار العربية معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في الرباط، الذي حدد أهدافه بحصر المشكلات التي تعترض إحلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية في جميع مجالات العمل بها. ومن أهم منجزاته المعاجم والقواميس والرصيد اللغوي الوظيفي والطريقة المعيارية للطباعة العربية. وهناك في الجزائر «معهد اللسانيات» الذي يركّز جهوده في دراسة مشكلات اللغة العربية الصوتية واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة لجعل اللغة العربية تساير متطلبات العصر.

وفي الجزائر تكونت اللجنة الوطنية للتعريب كفرع من اللجنة الوطنية للفكر والثقافة التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني وذلك لدراسة مسألة التعريب في الجزائر منذ عام ١٩٧٣. وضمّت اللجنة المذكورة نخبة من رجال الثقافة والفكر في الجزائر من شتى التخصصات العلمية والفنية، وشاركت فيها جميع الوزارات

والمؤسســات الـوطنية . وقامت اللجنة بدراسات نظرية وميدانية شملت موضـوعـات التعـريب والثـورة ماضياً وحـاضراً ، والتعريب في الإدارة والتعريب والتعليم ، والتعريب والمجتمع ، والتعريب وأجهزة الإعلام[4] .

كذلك تأسست في الخرطوم في ١٨ / ٣ / ١٩٨٠ «اللجنة السودانية للتعريب» التي تختص بتعريب التعليم العالي وبإنهاض التعريب في عموم المجتمع السوداني . وترتبط هذه اللجنة بصلات وثيقة مع مجمع اللغة العربية في الاردن .

وهكذا تتعدَّد في الوطن العربي الأجهزة المتخصصة في الحفاظ على التراث اللغوي العربي ، مما يَدلُّ على الأهمية التي يُسبغها الرأي العام القومي العربي في فئاته الشعبية العادية ، وكذلك في مستوياته الرسمية السياسية ، على موضوع التعريب بالمفهوم العلمي الفني ، أي جعل اللغـة العـربية لغـة البحث العلمي والتدريس في الجـامعـة ولغـة التكنولوجيا الحديثة . ومما لا شك فيه أن هناك تواصلاً فكرياً وعملياً فيما بين جميع تلك الأجهـزة ينعكس بالضرورة ، على واقع عمليات التعريب في أقطار المغرب العربي .

ثانياً : تعريب التعليم في المغرب العربي

تجددت معـركـة التعـريب واشتـدت بعـد نيْل الأقطار الثلاثة استقلالها ، فقد كان من العسير أن يتمّ التحرر الفوري أو السريع من أوضـاع ثقـافية ولغوية وتعليمية دامت قرناً وثلث القرن في الجزائر

وثلاثة أرباع القرن في تونس وأربعاً وأربعين سنة في المغرب(*) وقبل تحليل العملية التعريبية في قطاعات التعليم في البلدان المغربية الثلاثة، يجدر بنا ايراد ملاحظات عامة في هذا الشأن:

الملاحظة العامة الاولى تبدو لنا في أن تعريب التعليم الشامل، أي في جميع مراحله ومستوياته، لم يتم حتى الآن وذلك لعدة أسباب موضوعية:

١ ـ ربط الاستعمار الفرنسي طيلة عقود طويلة من الزمن ما بين منهجيته التعليمية الفرنسية وبين منهجية التعليم في المغرب العربي، وتغلغلت فلسفة التعليم الفرنسي وأساليبه في سائر المرافق التعليمية للمغرب مما كان يعني ضرورة الانقلاب الجذري في أسس النظام التعليمي القائم. وهذا ما خشي المسؤولون في بلدان المغرب من عواقبه الفجائية قبل إقامة البدائل الفعّالة في هذا القطاع المصيري من قطاعات النشاط والإنتاج في المجتمع الإنساني عامة.

٢ ـ الندرة النسبية في الكفاءات التعليمية المعربة بخاصة في المواد الرياضية والعلمية. وتضاعفت خطورة هذه المشكلة وجسامتها مع ارتفاع الاقبال على التعليم بين مختلف الفئات العمرية من الشعب في الأقطار الثلاثة.

٣ ـ هناك مجموعة هامة من الأسباب التي تعرقل تعميم التعليم المعرّب (وهذا ما سيتناوله بالتحليل الفصل الرابع من هذه الدراسة) وتتركز في قناعات معينة لدى عدد من القائمين والمسؤولين رسمياً عن

التعريب التعليمي في بلاد المغرب العربي، تجعلهم مترددين إلى درجة السلبية أحياناً في معالجاتهم الإجرائية والعملية لهذه القضية الخطيرة.

الملاحظة العامة الثانية[٦] تتمثل في أن أقطار المغرب العربي الثلاثة قد حسمت القضية من حيث المبدأ، واتخذت جميعها قرار تعريب التعليم وفقاً لخطط مدروسة متكاملة الأركان بعد أن استقر اليقين لديها بأن استمرار فَرْنَسَة التعليم، من الناحية الاقتصادية البحتة، فضلاً عن ضرورات التحرّر القومي اللغوي، يكلّف الدولة إلى درجة الإرهاق المالي الشديد. وذلك بالنظر إلى الميزانيات الباهظة التي تتطلبها استعارة الأساتذة من الدول الناطقة بالفرنسية. فضلاً عن الندرة النسبية للأساتذة الفرنسيين أو المتفرنسين إذ أصبحت فرنسا نفسها عاجزة عن تلبية طلبات الدول التي تستعمل اللغة الفرنسية في تعليمها، نتيجة للتوسع في قطاعات التعليم بمستوياته المتعددة داخل تلك الدول الفرانكوفونية.

يضاف إلى ما سبق اعتبار مستوى التعليم باللغة الفرنسية الذي تدهور في انحاء مدارس المغرب العربي بصفة عامة، نتيجة لانخفاض مستوى الكفاءة الفنّية التدريسية للمعلمين والمدرسين القادمين من فرنسا. إذ أن فرنسا أصبحت تستخدم المجنّدين في إطار الخدمة المدنية لإعارتهم إلى بلاد المغرب العربي. وهؤلاء غير مؤهلين فنياً وتربوياً، في غالبيتهم العظمى. ولذا أيقن المسؤولون عن قطاعات التعليم في المغرب بوجوب التخلص تدريجاً من الازدواجية اللغوية في النظام التعليمي للأقطار الثلاثة.

الملاحظة العامة الثالثة محورها أن تعريب التعليم لا يعني في المفاهيم السائدة في بلاد المغرب العربي، القطيعة الثقافية ما بين العالم الفكري العربي من جهة والثقافات العالمية والفكر الاجنبي من جهة أخرى. بل إن المجال، هناك، فسيح واسع أمام تعليم اللغات الأجنبية وتدريس مختلف العلوم بلغات غير عربية في المستوى التعليمي الجامعي بالذات، مع الحفاظ على سيادة اللغة العربية في مراحل التعليم الثانوي والابتدائي.

ونبدأ بدراسة تعريب التعليم في الجزائر حيث يمثل هذا الموضوع، مشكلة أقسى وأشدّ وطأة مما هي في البلدين الآخرين. ذلك أن الثقافة العربية وجدت لها معقلاً عتيداً في تونس هو جامعة الزيتونة الاسلامية. ووجدت لها حصناً منيعاً في المغرب هو جامعة القرويين التليدة. كذلك بقي في تونس والمغرب هيكل إداري متواضع ينهض باللغة العربية. ولذلك وجد البلدان عند استقلالهما ـ ابتداء من عام ١٩٥٥ ـ اساساً قوياً في التعليم والإدارة والمحيط الاجتماعي، يبنيان عليه عملية التعريب في المجالات التربوية والإدارية والثقافية[٧].

أما في الجزائر فلم تجد الثقافة العربية سوى «جهود زوايا الطرق الصوفية التي ارتبطت بالحركة الوطنية ثم جهود جماعة العلماء التي حاربتها الإدارة الفرنسية» [٨] ومع الاستقلال ظهرت خطورة جديدة لقضية التعريب. فالدولة الجزائرية تستهدف ضمن غاياتها الاستراتيجية العليا، أن تنشر التعليم في البلاد. وكان معنى هذا، ومع ثقل المعونات الثقافية والتعليمية الفرنسية للجزائر، أن تتحوّل اللغة الفرنسية إلى لغة شعبية

شائعة بين أبناء الريف والجبال ممن يتكلمون العربية بلهجات محلية خاصة في مناطقهم (٩). وإذا كانت الفرنسية في عهد الاحتلال مظهراً من مظاهر الاستعمار فإنها يمكن أن تكتسب في عهد الاستقلال مظهراً قانونياً مقبولاً في إطار اتفاقيات التعاون الثقافي والتعليمي والفني بين الجزائر وفرنسا، مما يجعلها ضرورة لا غنى عنها وأمرا واقعيا لا مفر منه من أجل تنمية البلاد وتطويرها. وفي هذا الصدد يقول أحد المثقفين الجزائريين(١٠): «الخطر يبدأ دائماً بعد الاستقلال. عندما يزول ذلك الحاجز البارز الذي يفصل ما بين منبع الثورة والفكر الغربي. عندما تهزم الثورة الوجود العسكري للاستعمار. عندئذ يتحرك الجهاز الثقافي للمهزوم. مما يؤدي إلى انتصاره في المعركة الحضارية بعد أن يكون قد هزم في المعركة السياسية».

وواقع الأمر أن التعريب في الجزائر ليس مجرد تغيير لسان الشعب هناك بل هي قضية إعادة الإنسان الجزائري إلى مقومات شخصيته الوطنية العربية الأصيلة التي عملت سياسة الفرنسة الاجتماعية طوال ١٣٣ سنة في البلاد، على طمس معالمها. فاللغة الفرنسية السائدة في الجزائر يتمثل فيها نظام نفسي متكامل من الفكر والقيم والمبادىء والمثل والنظرة إلى مختلف أوجه الحياة العامة(١١).

ومن أبلغ ما قيل عن جوهر التعريب في الجزائر، عبارة لبومدين جاء فيها(١٢): «إن كسب قضية التعريب هو كسب للشخصية الجزائرية العربية وهزيمة نهائية لكل المخطط الإمبريالي الفرنسي الذي كان يهدف إلى مسخ شخصيتنا الوطنية عن طريق تحطيم لغتنا ليتمكن من السيطرة إلى الأبد على بلادنا بمواردها وإمكانياتها».

في السنة الأولى للاستقلال الجزائري رحل أكثر من ١٨ ألف

مدرس فرنسي دفعة واحدة من البلاد (١٣). وكانت لحظة عصيبة في حياة الدولة الجديدة، وبادرت السلطات الجزائرية إلى محاولة استعادة الأساتذة والمدرسين الجزائريين الموجودين في الخارج، كما عملت على الاستفادة من المدارس العربية الحرّة التي كانت قد انشأتها جماعة العلماء وقدر عددها آنذاك بـ ١٧٠ مدرسة ابتدائية ومعهداً ثانوياً في قسنطينة. ومنذ نيسان/ إبريل عام ١٩٦٤، وعلى أثر انعقاد مؤتمر حزب جبهة التحرير، تأسست لجنة التعريب وألحقت بالمكتب السياسي للحزب إلا أنها لم تنجح في مهامها نظراً لإنشائها دون برنامج محدد أو تعيين لصلاحيتها أو لمجالات نشاطها(١٤). كذلك تأسس «المركز الوطني لمكافحة الأمية» ابتداء من ١٩٦٤ من أجل أغراض التخطيط لمحو الأمية السائدة. وقررت الحكومة الجزائرية تأسيس لجنة وطنية في آب/ أغسطس ١٩٦٦ لدراسة جميع جوانب مشكلة تعريب التعليم بخطة محددة تطرح للنقاش أمام أجهزة الحزب ومؤسسات الحكم. ولقد اختار المسؤولون الجزائريون السير بالتعريب تدريجياً بحيث يتحقّق التعريب الكامل بالنسبة لمرحلة معينة من مراحل التعليم كالابتدائي مثلاً، ومن ثم تطبق خطّة التعريب في نطاق ضيق يتّسع بعد ذلك تدريجياً من مدرسة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى. وبعبارة أخرى فإن المدارس التابعة لوزارة التربية الوطنية في الجزائر تقوم بتعريب ألسنة عدد محدود من التلاميذ وأذهانهم كخطوة أولى، ثم يتضاعف عدد هؤلاء كلما توافرت الامكانيات اللازمة. ومن مزايا هذا الأسلوب التنظيمي التدريجي أنه يؤدي إلى نشر حركة التعريب في البلاد انطلاقاً من مراكز متعددة. وقد يتنافى هذا الأسلوب مرحلياً مع

مبـدأ توحيد نظام التعليم الجـزائري، إلّا أنّ محدودية إمكـانيات التـدريس باللغـة العـربية قد حتمت الأخذ به في الجزائر. وطبقت سياسة تعريب التعليم في الجزائر ابتداء من العام الدراسي ١٩٦٥ - ١٩٦٦ بحيث كانت السنـة الأولى الابتـدائية وحـدها هي التي تم التعريب فيها. وفي أواخر أعوام الستينات تَمَّ بالفعل تعريب التعليم الابتـدائي في سنواتـه الثـلاث الأولى كما تم تعريب ثلث المدارس الإعدادية تعريباً كاملاً، وعرّبت أيضاً المواد القومية في جميع مراحل التعليم الإعدادي (الجغرافيا والتاريخ)(١٥). وتطوّر النجاح الجزائري في ميدان تعـريب التعليم حتى بلغ عدد التـلاميذ الدارسين باللغة العربية في المرحلة الابتدائية عام ١٩٧٥ نحو ٢,٥ مليون و ٣٧٣ ألفاً في المرحلة الثانوية ووصلت نسبة التعريب الى ٥٧ بالمائة من تلاميذ المرحلتين. وكان من المتوقع أن تصل نسبة تعريب التعليم الابتدائي والثانوي في البلاد إلى ١٠٠ بالمائة عام ١٩٨٢ (١٦). هذا، وقد أممت الدولة جميع المدارس الخاصة الموجودة على أراضيها عام ١٩٧٦ تمهيداً لتعريب الدراسة فيها(١٧).

وفي سنة ١٩٧٦ أصبحت اللغة العربية إجبارية في كل الكليات، وعُرِّب التـاريخ والجغـرافيا والفلسفـة وعلم النفس وعلم الاجتماع والحقوق والاقتصاد. وفي سنة ١٩٨٠ قارب عدد الاطفال الجزائريين الـذين يجيدون العـربية اربعة ملايين طفل، وأصبح ٧٠ بالمائة من أعـداد التـلاميذ في التعليم العـام والتعليم الفني وتـأهيل المعلمـين معرَّبين، و ٥٠ بالمائة من الصفوف العلمية، و ٣٠ بالمائة من الصفوف المنتمية إلى الشعب التكنولوجية معرَّبة(١٨).

ومن أهم إنجازات القطر الجزائري في مجال التعليم في وقتنا الحالي أن خُمس الشعب الجزائري يتعلم في المدارس والمعاهد والجامعات. وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن عدد الدارسين الجزائريين في المدارس الثانوية قد ازداد أربعة أضعاف في عشر سنوات بعد عام ١٩٦٢، وأنّ التعليم العالي زاد سبعة أضعاف. وقد افتتحت خمس جامعات جزائرية جديدة في وهران وقسنطينة والعاصمة، وإجمالاً تنفق الجزائر سنوياً ما لا يقل عن ربع ميزانيتها العامة على شؤون التعليم، وهي نسبة تعتبرها دراسات اليونسكو في مقدمة النسب في العالم[١٩].

إلّا أنه رغم الإيجابيات المذكورة في مجال تعريب التعليم، ما زالت المدرسة الجزائرية تخضع بصفة خاصة لظاهرة الازدواجية اللغوية مع غلبة واضحة للغة الفرنسية على العربية سواء من حيث ساعات الدراسة أم قابلية الطلاب للتحصيل أم قدرة التوصيل العلمي من جانب المعلمين. هذا، ويسلّم الجزائريون بوجود تلك الظاهرة رغم جهود التعريب الشاقة إلا أنهم لا يعتبرون أنّ تلك الازدواجية قائمة على أساس فكري جامد ملزِم، بمعنى أنهم يرفضون أن تنحصر اللغة العربية في فنون الأدب، وأن تتخصص اللغة الفرنسية في ميادين العلوم. أو أن تصبح اللغة العربية أداة التعامل بين عامة الشعب في شؤون الحياة اليومية في حين تصبح اللغة الفرنسية هي لغة المدرسة والنخبة المثقفة والأوساط العلمية[٢٠].

بل إن الجزائريين يروْن في تلك الازدواجية ضرورةً مؤقتة تحتمها الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادهم أثناء المرحلة الانتقالية ما بين

عهود الغزو الثقافي الفرنسي ومستقبل التحرّر الثقافي واسترداد الأصالة الوطنية في المجال الفكري[٢١].

وقفز تعريب التعليم في الجزائر قفزة نوعية هامة بتكوين «المدرسة الأساسية» التي شرع في تنفيذها تجريبياً ابتداء من العام الدراسي ١٩٧٦/١٩٧٧ وتقرر تنفيذها على مستوى الوطن الجزائري كله ابتداء من العام الدراسي ١٩٨٠/١٩٨١، وهي عبارة عن إدماج المرحلة المتوسطة من التعليم بعد اختصارها من أربع سنوات إلى ثلاث، وهي مرحلة اجبارية بالنسبة لأطفال الجزائر كافة[٢٢].

أما لغة التدريس في التعليم الأساسي أو المدرسة الأساسية فهي اللغة العربية وحدها ولا تدرس اللغة الفرنسية بها إلا كلغة فقط ابتداء من السنة الخامسة الابتدائية. ويدْرس في هذه «المدارس الأساسية» أكثر من ٥ ملايين طفل وطفلة في الجزائر.

كما قررت الحكومة الجزائرية ابتداء من عام ١٩٧٣ تعريب جميع معاهد تكوين المعلمين لمرحلة التعليم الأساسي والثانوي ابتداء من عام ١٩٧٣ حتى يمكن تعريب التعليم العام تعريباً شاملاً في أقرب وقت ممكن. وهكذا تمّ بالفعل تعريب معاهد تكوين المعلمين (المعاهد التكنولوجية) وعددها ٥٥ معهداً تعريبياً شاملاً. كذلك فإن المدارس العليا لتكوين أساتذة التعليم الثانوي هي معرّبة بالكامل في الوقت الحالي[٢٣].

أما مجال التعليم العالي فيمكن ايجاز أهم انجازات التعريب فيه على النحو التالي[٢٤]:

(١) لقد تم تعريب جميع العلوم الاجتماعية (وهي علم النفس والتربية وعلم الاجتماع والفلسفة والتاريخ والآثار) وبالتالي توحيد أقسامها في قسم واحد معرّب، وذلك ابتداء من العام الجامعي ١٩٨٠/١٩٨١.

(٢) تم تعريب معاهد الحقوق والإدارة في مختلف الجامعات.

(٣) تم تعريب العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية وعلوم الصحافة في مختلف الجامعات.

(٤) تم فتح أقسام معرّبة في معاهد العلوم الطبيعية (فيزياء - كيمياء - طبيعة - رياضيات).

(٥) إقرار تدريس المصطلحات العلمية باللغة العربية في المعاهد العلمية والطب والصيدلة والهندسة.

وهكذا خطا تعريب التعليم في الجزائر في مختلف المراحل خطوات عملاقة، وأصبحت اللغة العربية لغة التدريس لمعظم المواد الدراسية ما بين ادبية وعلمية ورياضية وعلوم اجتماعية وإنسانية.

وبدأت السلطات الجزائرية منذ صيف ١٩٨٤ سياسة جديدة لإصلاح أجهزة التعليم العالي في البلاد بهدف زيادة فعاليته وتطويره بما يتسق مع الاحتياجات العامة للتنمية الشاملة الجزائرية[٢٥]. ففي أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤ قام الرئيس الشاذلي بن جديد بالتوقيع على ٥٦ قراراً بشأن الاصلاح الجامعي في الجزائر. وبموجب هذه القرارات التي

ترسم ملامح الخريطة الجامعية الجزائرية الجديدة حتى عام ٢٠٠٠، فإن الجزائر تعتزم تخريج ١٩١ ألف مهندس و ٩٤٥ ألف فني حتى نهاية القرن. وتحدّد هذه القرارات تخصصات الجامعات بالنسبة لتخريج المعلمين حيث تتولى جامعات الجزائر ووهران وقسنطينة مهمة تخريج مدرسين للآداب وللعلوم الإنسانية، وتتخصص جامعتا أم البوادي ومستغانم في تخريج مدرّسين للعلوم الطبيعية والرياضية مع إقرار تدريس جميع تلك العلوم باللغة العربية تدريجياً لتحل اللغة العربية محل اللغة الفرنسية في جميع معاهد العلم الجزائرية.

أما في تونس فقد تميز تعريب التعليم بسهولة نسبية بعد الاستقلال نظراً لاستمرار الوجود اللغوي والثقافي العربي في المراحل التعليمية الابتدائية والثانوية في البلاد طيلة عهد الحماية الفرنسية. فالمدارس الابتدائية في تونس قبل الاستقلال كانت تنقسم الى مدارس فرنسية بحتة، ومدارس فرنسية عربية، ومدارس قرآن عصرية. كذلك اشتمل التعليم الثانوي على معاهد ذات مناهج فرنسية بحتة، ومعاهد التعليم الصادقي (نسبة الى المدرسة الصادقية المؤسسة في عهد الصادق باي) والتي أخذت بالازدواجية اللغوية، ثم التعليم الزيتوني المعرّب بالكامل مع غلبة الطابع الديني الإسلامي على دراساته.

ومرّت تجربة تعريب التعليم في تونس المستقلة بعدة مراحل متميزة(٣٦):

١ ـ مرحلة التخطيط: في عام ١٩٥٨، أي بعد سنتين فقط من بدء

الاستقلال، وضعت الحكومة التونسية مشروعاً متكاملاً مدروساً لإصلاح التعليم والتربية تحت عنوان: «انبعاثنا التربوي منذ الاستقلال»، وذلك على مدار عشر سنوات وله أهداف رئيسية ثلاثة: توحيد النظام التعليمي ونشره على أوسع نطاق بين فئات الشعب التونسي، ثم إضفاء الطابع الوطني على التعليم التونسي لغة ومضموناً ومنهجاً، ثم إدخال أساليب العصرية الواقعية في التعليم. وكان هذا المشروع ثورياً، بحق، في نظرتـه التعريبية للتعليم بصفتـه الأداة التأسيسية للاستقلال الثقافي العربي في تونس. فقرر إجراء التعريب الكامل الفوري للسنتين الأولى والثانية من التعليم الابتدائي على أن تكون اللغة العربية هي اللغة الأولى في السنوات الأربع الأخرى. كما تقرر توحيد التعليم الثانوي بإلغاء التعليم الزيتوني المعرّب تقليدياً وإعتبار اللغة العربية في التعليم الموحد لغة أصلية لتدريس جميع المواد تدريجياً. وتقرر الاعتماد على الخبرات التربوية المتخرجة في كليات الجامعة التونسية لتنفيذ هذا المشروع التعريبي.

وبدأ تنفيذ هذا المشروع التعريبي الطّموح بالفعل عملياً، فتم ايقاف قبول التلامذة للتعليم الثانوي الزيتوني وأُنشئت شعبة (أ) المعرّبة تماماً، التي تدرس فيها اللغة الفرنسية كلغة حية لا كأداة تدريس، وفتحت مدرسة تكوين الأساتذة في تونس العاصمة، وخصّصت منح دراسية في كليات الجامعة التونسية الناشئة لإعدادهم للتدريس، وأرسلت بعثات من خريجي التعليم الزيتوني إلى عدد من جامعات المشرق العربي لتوفير الأُطر التربوية المعرّبة في تونس.

٢ ـ مرحلة التراجع عن تعميم التعريب في مراحل التعليم المختلفة: والتي امتدت طيلة أعوام الستينات تقريباً [٢٧]. ففي ١٩٦١ افتتحت جامعة تونس وتضم خمس كليات: الآداب، والحقوق، والعلوم الاقتصادية، العلوم والطب. وكلها استخدمت اللغة الفرنسية دون غيرها في كل المواد المدرّسة فيها. أما الكلية الخامسة فهي جامعة الزيتونة التي تحولت إلى كلية للدراسات العربية والإسلامية وتتبع جامعة تونس إدارياً.

وفي هذه الفترة أيضاً تضاءلت الشعبة المعرّبة من التعليم الثانوي تدريجياً حتى ألغيت نهائياً في السنة الدراسية ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨. وتم توجيه تلاميذها جبراً إلى شعبة ترشيح المعلمين التي لا تؤدي إلى التعليم العالي، أو توجيههم جبراً إلى التخصص في الآداب العربية مهما كانت الميول العلمية لهؤلاء الطلاب. أمّا أساتذة هذه الشعبة المعرّبة التي أغلقت، فقد نقلوا إلى وظائف إدارية في الأجهزة الحكومية أو أرسل بعضهم في بعثات تربوية إلى أقطار المشرق العربي.

كذلك ألغي التعريب الكامل للسنتين الأولى والثانية من التعليم الابتدائي عام ١٩٦٨، وعادت اللغة الفرنسية لتدّرس في السنة الأولى الابتدائية، كما عادت لتدريس مواد التاريخ والتربية وعلم نفس الطفل في مدارس اعداد المعلمين.

ويُفسَّر هذا الارتداد [٢٨] عن تعريب التعليم في تونس إبّان الستينات عدة اعتبارات على رأسها سبب سياسي هو التوتر الشديد

الحادث آنذاك في العلاقات الرسمية التونسية ـ المصرية مع اشتداد المد القومي الناصري في عدد من البلدان العربية الأخرى، مما انعكس في صورة ضعف التبادل الثقافي والتعليمي ما بين تونس والبلدان الأخرى وعلى رأسها مصر بطبيعة الأمر.

ثم يأتي سبب نفسي يتجلّى في تغير النظرة العامة للغة الفرنسية لدى المواطن التونسي. فقد تحولت اللغة الفرنسية، بعد إتمام الاستقلال واستتبابه أكثر من عقدين من الزمان، من لغة المستعمر الغاصب المستغل المتغطرس، إلى اللغة الخاصة بالطرف الدولي المتعاون الرئيس مع الدولة التونسية في جميع ميادين الإنماء الحديثة. وبذلك تراجع كثيراً في الضمير العام التونسي، ثقل التعريب التعليمي وقيمته كأداة للاستقلال الثقافي ما دام الاستقلال السياسي قد تحقق واستقر.

السبب الثالث لتراجع التعريب التعليمي في تونس إبّان الستينات ذو طبيعة نظامية سياسية ويتعلق بأن النظام الحاكم التونسي قد تبنّى آنذاك اتجاهات التنمية الاقتصادية الشاملة وتركزت اهتماماته في قضاياها الحيوية مع إدخال سمة اشتراكية تعاونية في شتّى مجالات الإنتاج، ومن هنا انحسر إلى حد كبير الاهتمام بالدور القومي للغة العربية وأصبح الاعتبار الأهم هو «إنجاز التنمية العصرية للحاق بركب الحضارة» بصرف النظر عن الأداة اللغوية المستخدمة في تحقيق التنمية، قوميةً وطنيةً كانت أم أجنبية مستوردة. واتضحت هذه الفكرة الأخيرة في عبارة وردت في خطاب حزبي لرئيس وزراء تونس الهادي نويرة،

جاء فيها(٢٩) «ولذا، وكي نتمكن من اللحاق بالقافلة، يتعين علينا الارتواء من مصادر ثقافية أخرى ومن حضارات مغايرة بدلاً من الاكتفاء بارتياد المعارف عن طريق الترجمة . . . وهكذا تصير اللغة التي هي أداة لنقل المعرفة ثانويةً، بل وبالأحرى مشكلة مزعومة».

السبب الرابع لتراجع تعريب التعليم في الستينات في تونس له طابع إداري تنظيمي ويتمثل في العجز المطّرد عاماً بعد عام في أعداد المدرسين المؤهّلين المعرّبين لغوياً للتدريس في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي التي انتشرت مدارسها على نحو هائل في شتّى ربوع البلاد. مما أدى إلى عودة تلقائية للمدرسين الفرنسيين أو المتفرنسين الذين أصبحوا في نهاية أعوام الستينات يشكّلون ما يقرب من نسبة ٤٠ بالمائة و ٥٠ بالمائة من الأطر التدريسية في التعليم الثانوي والتعليم العالي على التوالي.

٣ ـ مرحلة التدريج البطيء الهادي في تعريب التعليم في أعوام السبعينات: أعلن رئيس وزراء تونس الهادي نويرة بدء هذه المرحلة في شباط/ فبراير ١٩٧١ قائلا: «ان التعليم مشكل قومي يهم الأمة جمعاء وإذا اتضح لزوم مراجعة التعليم في جوهره وطرقه فسيكون نتيجة حوار ودرس عميق حتى نتوخّى أحسن الطرق ونجعل من تعليمنا تعليماً تونسياً بالمعنى الكامل، المعنى الذي يتضمّنه التعريف الدستوري القائل: تونس دولة دينها الإسلام ولغتها العربية».

وانعقد مؤتمر تربوي حكومي موسع خلال عام ١٩٧١ لإعادة النظر في نظام التعليم وشكلت سبع عشرة لجنة مقررة تدارست مشكلات التعليم من جوانبها المختلفة وقدمت تقارير فنية عديدة

أوصت فيها بتعريب التعليم في مواده العلمية، إلاّ أنّ الهيكل العام للعملية التعريبية لم يُحسَم عملياً في إطار هذا المؤتمر.

ولم تستأنف المبادرات التعريبية الحقيقية إلاّ في النصف الثاني من أعوام السبعينات حيث بدأ تعريب التعليم الابتدائي مرة ثانية بصفة تدريجية سنة فسنة وتمّ تعريبه في السنة الدراسية ١٩٨٠ - ١٩٨١ وبذلك أصبحت اللغة العربية هي اللغة الوحيدة للتدريس في السنوات الأربع الأولى ومعها اللغة الفرنسية في السنوات الثلاث التالية في المرحلة الابتدائية التي تصل سنواتها الدراسية إلى سبع في النظام التعليمي التونسي القائم.

وكذلك عُرِّبت مادة الفلسفة في المرحلة الثانوية خلال السنة الدراسية ١٩٧٦ / ١٩٧٧. واكتمل تعريب التعليم الثانوي عام ١٩٨١ على وجه التقريب بحيث أصبحت اللغة العربية هي لغة الأدب والدين والعلوم الإنسانية بينما استمر التدريس باللغة الفرنسية في العلوم الرياضية والطبيعية.

وتتميّز التجربة التعريبة التونسية بالعديد والهام من المميزات الذاتية وعلى رأسها اعتبار اكتفاء تونس الذاتي في مضمار العناصر البشرية ذات الكفاءات الفنية والتربوية العالية التي يستلزمها القيام بالعملية التعليمية باللغة العربية بفعالية ونجاح عملي.

وثاني مميزات التجربة التونسية في تعريب التعليم هي ظاهرة ارتباط التعريب في البلاد التونسية وداخل الضمير الجماعي التونسي

ببعدين أساسيين معنويين متداخلين فيما بينهما وهما البعد القومي العربي والبعد الوطني التونسي[30]. فالرأي العام التونسي يرى في التعريب دعامة مزدوجة لكل من ظاهرتي «العروبة الإسلامية» و «التونسية الوطنية للبلاد». هذا وان كان هذا المفهوم المزدوج للعملية التعريبية قد فتح الباب أمام جدل فكري حول مضمون التّونسة في حد ذاته وما إذا كان جوهره الحقيقي هو انتماء تونس لمجتمعات البحر الابيض المتوسط أو انتماؤها إلى قارة افريقيا بصفة عامة، مما سيشكل لدى شرائح الرأي العام النوعي أو الفئوي المثقف قدراً من البلبلة النفسية تجاه أسس عملية التعريب ومقتضياتها، كما سيرد ذكره عند تحليل معوقات التعريب في المغر ب العربي في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

والخلاصة في شأن تعريب التعليم في تونس، أن خبرة التونسيين في العملية التعريبية تستند إلى عمق تاريخي ومؤسسات أصيلة ورؤى واضحة عملية، مما يجعلها خبرة فريدة حقاً في هذا المجال.

أمّا تجربة التعليم في المغرب[31] فقد مرت بدورها بعدة مراحل موضوعية، إذ صدر قرار الحكومة بتعريب التعليم الابتدائي في تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٦٧، ويقضي بتدريس جميع المواد التعليمية بها بما فيها الرياضيات باللغة العربية والإبقاء على اللغة الفرنسية كلغة ثانية (أجنبية).

ولكن التعليم الثانوي لم يعرّب، وظلت اللغة الفرنسية هي لغة تدريس المواد العلمية والرياضيات والعلوم الطبيعية مما أدّى إلى تعثر

الطلاب المعرّبين في المرحلة الابتدائية عندما يصلون إلى التعليم الثانوي.

ومن ثم تعقدت الأمور حتى عادت اللغة الفرنسية مرة أخرى إلى السنوات الثلاث الأخيرة من التعليم الابتدائي في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٠.

إلا أنّه في عام ١٩٧٢ أصدرت وزارة التعليم المغربية بياناً بتعريب مواد التاريخ والجغرافية والفلسفة في المرحلة الثانوية. وساعد على إنجاح هذه الخطوة التعريبية وجود الأطر المتخرجة من كليات الآداب والمدرسة العليا للاساتذة في الرباط المنشأة منذ ١٩٦٢/١٩٦٣، والتي تولت عملية التدريس باللغة العربية في مراحل التعليم المختلفة في البلاد.

ولمواجهة مقتضيات تعريب المواد العلمية والرياضية في المرحلة الثانوية، أنشأت وزارة التعليم المغربية منذ ١٩٧٨/١٩٧٩ مدارس عليا لتكوين أساتذة للعلوم وللرياضيات.

وتتميز الحركة التعريبية للتعليم في المغرب بخصيصة هامة هي الطابع المؤسسي السياسي والرسمي، بمعنى أن هذه الحركة تستند في انطلاقها إلى مجموعة من الأجهزة الفنية والسياسية الرسمية التي تتشكل من عناصر فنية مسؤولة عن قطاع التعليم في البلاد ومهمتها إرساء الدعائم الثابتة والدائمة للتعريب الحضاري العام.

ففي أعقاب حصول المغرب على استقلاله[٣٢] بسنوات قليلة تمّ

إنشاء معهد الدراسات والأبحاث للتعريب سنة ١٩٦٠ والذي قدم لأول مرة مفهوم التعريب المواكِب أي «جعل اللغة الفصحى تتكفل بجميع المهام التي تقوم بها اللغات الأجنبية وتضمن تبليغ المعرفة العلمية والتقنية المعاصرة لمسايرة الركب الحضاري مع احتفاظ الشعوب بطابعها العربي الإسلامي».

كذلك اختارت التجربة المغربية في التعريب أسلوب التواصل مع عموم الوطن العربي ككل من أجل إنجاح تجربتها. ولذلك عقد أول مؤتمر للتعريب عام ١٩٦١ في الرباط، وساهم فيه الفنيون في مجالات التربية والتعليم من سائر الأقطار العربية.

وتولّد عن هذا المؤتمر كما سبق ذكره إنشاء المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي الذي تشرف عليه جامعة الدول العربية وتقدم إليه الحكومة المغربية ـ وهي الدولة المضيفة ـ التسهيلات اللازمة لأداء مهمته التعريبية.

ومن جهة أخرى أنشأت الحكومة المغربية لجنة وطنية لتخطيط التعريب بشأن المصطلحات التكنولوجية في حزيران / يونيو ١٩٧٩. وقامت اللجنة بإعداد عدد من المعاجم التقنية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتمّ التنسيق المستمر ما بين أعمال لجنة التخطيط للتعريب وما بين معهد الأبحاث والدراسات للتعريب المنشأ منذ مطلع الاستقلال. كما تفرّع عن لجنة تخطيط التعريب العديد من اللجان الفنية المتخصصة مثل لجنة الهندسة المدنية ولجنة الهندسة الميكانيكية ولجنة هندسة الإعلاميات ولجنة الهندسة البحرية ولجنة الجذب الزراعي

ولجنة العلوم الإنسانية ولجنة العلوم القانونية ولجنة العلوم الاقتصادية ولجنة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ولجنة السياحة ولجنة الشؤون العسكرية. وتُعنى تلك اللجان، كل في نطاق تخصصها، بإرساء المصطلح العربي الفني الثابت محل المصطلحات الأجنبية. ويتجسد عملها في إصدار المعاجم التكنولوجية المختلفة التي تخدم شتى مجالات العلم والمعرفة. وتم بالفعل إصدار معجم الإدارة العامة والإعلاميات، ومعجم البريد، والمعجم المالي والمصرفي، ومعجم التجهيز والرياضيات.

وينقسم النظام التعليمي في المغرب إلى مدارس التعليم العام ومدارس التعليم الخاص التي تتوزع بدورها ما بين التعليم الخاص الإسلامي، والتعليم الخاص بالطائفة اليهودية، والتعليم الفرنسي البحت، والتعليم الخاص المزدوج الذي يعني بصفة خاصة المدارس المسيحية المفتوحة أمام الطلبة المسلمين(٣٣).

وأصدر الملك الحسن قراراً في نيسان / أبريل ١٩٧٤ بتقسيم وزارة التعليم الوطني إلى وزارتين هما وزارة التعليم العالي ووزارة التعليم الابتدائي والثانوي. ومما يذكر أنّ الصحف المغربية قد أعلنت في التاريخ نفسه تقريباً أنّ الكويت قرّرت تقديم منحة قيمتها ألف مليون درهم للمغرب من أجل تحقيق برنامجه الخاص بتحديث التعليم وتعريبه.

وفي المغرب أربع جامعات هي: جامعة محمد الخامس وجامعة الحسن الثاني وجامعة محمد بن عبد الله وجامعة القرويين في فاس.

ويجدر بنا أن نقف عندَ جامعة القرويين نظراً للدور التاريخي الذي اضطلعت به هذه الجامعة في معركة الحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية واللغوية العربية للبلاد، فكانت جامعة القرويين على مرّ العصور هي المعقل الحصين للغة العربية ولتعليم العربية وعلوم الدين الإسلامي(٣٤). فكان للحلقات الدراسية التي شهدها جامع القرويين أكبر الأثر في المحافظة على الرباط الوثيق ما بين ماضي المغرب الحضاري وبين حاضره الحديث. إذ تمكن جامع القرويين من إحداث التوازن المعنوي والقيمي واللغوي في مواجهة السياسة الاستعمارية الفرنسية وتخطيطها للسيطرة اللغوية والفكرية وذلك من خلال مراكزه المنتشرة في أنحاء البلاد لتعليم اللغة العربية ولحفظ القرآن والمعارف الإسلامية.

ومنذ إعلان الاستقلال أنشأت وزارة التربية الوطنية المغربية مصلحة خاصة للنهوض بجامعة القرويين. وحققت هذه المصلحة عدة إصلاحات منها:

١ ـ إخراج الأقسام الثانوية والعالية من المساجد.
٢ ـ اطّراد تزايد أعداد التلاميذ والطلاب الملتحقين بالجامعة ومعاهدها.
٣ ـ تحديد سن القبول.

واتسع نطاق هذه المصلحة فأصبح لها ادارات مختلفة كما أصبح لأساتذة جامعة القرويين اطر مالية خاصة. وقُرِّرت منح دراسية للطلاب، وأنشئت معاهد جديدة في كل من سوس ووجدة والجديدة

اضافة الى المعاهد الكبرى التابعة للجامعة في فاس ومراكش ومكناس وتطوان ومعاهد ثانوية في الشاون والحسيمة والناضور والقصر وطنجة.

وأدخلت على برامج جامعة القرويين تعديلات جذرية بحيث أصبحت تشمل المواد الحديثة بما فيها اللغات الأجنبية إلى جانب المواد الإسلامية وأنشىء معهد إسلامي للفتيات في كلية ابن يوسف في مراكش وآخر بجامعة القرويين في فاس.

وأصبح التعليم الديني يسمى بالتعليم الأصلي بدلاً من التقليدي.

وتتشكل جامعة القرويين في تنظيمها الحديث من كلية الشريعة في فاس وكلية الأصول العربية في مراكش وكلية أصول الدين في تطوان ودار الحديث الحسنية في الرباط. كذلك يتبع قطاع التعليم الديني الإسلامي في المغرب حوالى ستة عشر معهداً ثانوياً منتشراً في أنحاء اقليم القطر المغربي.

وهكذا تتضح معالم الحركة التعريبية للتعليم في المغرب متمثلة في تطور متصل وتصاعد حقيقي في الفعاليات والقوى العربية داخل مختلف مستويات النظام التعليمي بالبلاد.

ثالثاً: تعريب الإدارة في المغرب العربي

إن تعريب الإدارة بمعنى إحلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية

في جميع أجهزة الدولة ومرافقها، وكذلك في سائر إدارات المشاريع الخاصة، وفي شتى هياكل الإنتاج الأساسية، وفي مختلف شبكات الاتصال الاجتماعي بين الأجهزة الإدارية للدولة والمواطنين المتعاملين مع تلك الأجهزة إنما هو نتيجة طبيعية لتعريب التعليم. ففي إطار عموميات التعريب الشامل نجد أن الإدارة المعرّبة هي فاعل تابع لفاعل مستقل هو التعليم المعرّب.

ومن هنا يمكن استخلاص حقيقة منطقية عامة وهي أنّ نصيب التعريب الإداري من النجاح العملي يتوقف مباشرة على مدى الفعالية المتحققة في التعريب التعليمي داخل المجتمع المعين وفي مرحلة تاريخية محددة.

وكما هو معروف فإن الاستعمار الفرنسي حرص أشد الحرص على فَرْنَسة جميع مظاهر الحياة العامة في بلاد المغرب العربي فكان لزاماً على المواطن العربي أن يتعامل باللغة الفرنسية مع أجهزة الإدارة الحكومية والاقتصادية والاجتماعية.

وسادت اللغة الفرنسية في المكاتبات والمراسلات الإدارية العامة داخل حكومات الأقطار المغربية الثلاثة، غير أنّ الإدارة في كل من تونس والمغرب استخدمت اللغة العربية في أحيان معينة حتى أثناء عهد الحماية.

وبعد الاستقلال استخدمت الإدارة في البلدين لغة مزدوجة تجمع ما بين اللغة الفرنسية واللغة العربية مع اتجاه مُطّرد إلى تغليب اللغة

العربية[٣٥]. ففي تونس توافق وتلازم مخطط إصلاح التعليم التونسي وتعريبه الذي أعلن عام ١٩٥٨ مع إنجازات عملية في مجال تعريب الإدارة[٣٦]. فتمّ تعريب بعض المصالح الإدارية بصفة جزئية أو كلية إذ عَرّبت وزارة الداخلية المصالح التابعة لها تعريباً كاملاً ونهائياً. وأسست وزارة الدفاع وأسلحة الجيش الوطني من مشاة وبحرية وطيران على أساس من اللغة العربية منذ بدايتها. كما عربت إدارات وزارة التربية القومية تعريباً جزئياً. أما الإدارة في الوزارات والمؤسسات ذات الطابع الفني والمالي مثل البريد والمواصلات والفلاحة والاقتصاد والتجارة والصحة... إلخ فقد ظلت اللغة الفرنسية سائدة في معاملاتها ومراسلاتها الخارجية والداخلية المتبادلة فيما بينها[٣٧].

أمّا الجزائر فقد واجهت صعوبات ضخمة في تعريب لغة الإدارة العامة. ورغم تلك الصعوبات قررت الحكومة الجزائرية تعريب إداراتها المختلفة في أنحاء البلاد على مرحلتين: الأولى من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ وتشمل الإدارات ذات الاتصال المباشر بالجمهور وتتوافر فيها العناصر البشرية القادرة على التعريب. والمرحلة الثانية من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ وتشمل بقية الإدارات الحكومية[٣٨]. وسبق هذا الطور الأخير معركة حادة سياسية وتنظيمية من أجل التعريب الإداري.. كضرورة حتمية في أجهزة الدولة الجزائرية.

فغداة الاستقلال، كانت الاطر الإدارية الجزائرية منقسمة إلى أكثرية مكونة تكويناً فرنسياً، وأقلية مكونة تكويناً عربياً، ولكل من الجانبين عقدة مستحكمة تجاه الآخر. فالموظف ذو الثقافة الفرنسية

يعتقد أنه عصري وأن الآخر رجعي لا يفهم مستلزمات العصر الحديث . . والموظف ذو الثقافة العربية يعتقد أنه مؤمن أصيل في انتماءاته الفكرية وأن الآخر ملحد ويتعلق بأذيال حضارة وثقافة أجنبيتين . ومن هنا كانت هذه الفترة أصعب مراحل تطبيق سياسة التعريب في أجهزة الحكومة الجزائرية حيث طلب من جميع الموظفين، الذين تَعدَّوْا الثلاثين من أعمارهم، وتمرسوا على العمل الإداري في اطار من الثقافة والمفاهيم البيروقراطية الفرنسية أنْ يتقنوا لغة بلادهم كتابة ومحادثة .

ونذكر في هذا الصدد أن فتح باب فرنسا أمام عدد كبير من الشباب الجزائري منذ سنة ١٩٥٨ كان فعلاً خطة بارعة اتّبعها الرئيس الراحل ديغول ليضمن ديمومة ارتباط الجزائر بالفلك الثقافي الفرنسي . حتى إذا تحقق الاستقلال كان هؤلاء الشباب في مراكز إدارية هامة في الحكومة الجزائرية، فيربطون بوشائج متينة، معنوية ونفسية، ما بين دولتهم والدولة الاستعمارية السابقة(٣٩) .

وهكذا عانت الدولة الجزائرية من مظاهر القطيعة الذهنية الكاملة بين أبناء الأمة الواحدة إذ انعدم التكيف ما بين الأجهزة الإدارية والواقع الاجتماعي وتضاءلت استفادة الجمهور من خدمات الإدارة التي لا تعبّر عن مشكلاته ولا تستوحي منه إجراءاتها وبرامجها أو أهدافها .

وفي سنة ١٩٦٢ تأسست في الجزائر مدرسة إدارية حديثة، أي غير موروثة من العهد الاستعماري، وكان من أهداف تلك المدرسة

تعليم الموظفين الجزائريين اللغة العربية إلّا أن الموظفين وهم يعملون بنظام الفترتين صباحاً ومساءً على الأسلوب الفرنسي لم يجدوا الوقت اللازم لتعلّم تلك اللغة الشاقة بالنسبة لمن يتعلمها في مرحلة متقدمة من العمر، لا سيّما أن من الأمور الصعبة أن يستوعب الموظف في فترة عام دراسي المصطلحات الفنية الإدارية باللغة العربية.

إلّا أنّ هذه الصورة القاتمة لتعريب الإدارة في البلاد قد اختلفت إلى حد بعيد بعد وصول الرئيس بومدين إلى السلطة، الذي أدرك أن تعريب الادارة لن ينجح الا بافهام كل جزائري أنه لا حياة في الجزائر لمن لا يتعلم اللغة الوطنية الأصيلة، و أنه بعد فترة زمنية معينة سوف لا يُؤكل الخبز الا بلغة البلاد.

ولقد كان من أول قرارات حكومة بومدين قرار برفع مرتبات الموظفين الذين يتعلمون العر بية في مدة لا تزيد عن ٤ سنوات. وأكثر من ذلك أن مجلس الوزراء الجزائري قرر في نيسان / أبريل ١٩٦٨ وقف تعيين أي موظف جزائري جديد اعتباراً من أول عام ١٩٧١ إذا لم تكن لديه معرفة كافية باللغة العربية. وتأكد هذا القرار في أوائل عام ١٩٧١ بمرسوم رئاسي صدر آنذاك يقضي بإجبارية معرفة اللغة العربية بالنسبة لجميع موظفي الجهاز الإداري بمختلف مستوياته.

وتسهيلاً لتعريب الإدارة افتتحت الحكومة الجزائرية فصولاً ليلية لتعليم الموظفين اللغة العربية ولم يخل الأمر من عقبات عملية. فإنّ كثيرين ممن يجهلون اللغة العربية هم من حملة الشهادات المتوسطة العاملين في وظائف كتابية وحسابية ويثيرون بطبيعة الحال ومن حيث

المبدأ تحفظات اجتماعية تجاه مسألة التعريب وضوابطها التي أعلنتها الحكومة الجزائرية فيحتجون بحقوق الطبقة العاملة التي تحميها قوانين العمل من الفصل التعسفي. ومن البديهي أن يقوم كبار الموظفين المتفرنسين بوضع العراقيل في مسيرة التعريب حماية لوجودهم ومصالحهم داخل إطار الهيكل الإداري الحكومي(٤٠).

ولقد اختلفت إنجازات التعريب من وزارة إلى أخرى حسب الظروف الخاصة بالجهاز ذاته، والوزارتان اللتان تطبقان سياسة التعريب بإصرار وعزم هما الدفاع والأوقاف فوزارة الدفاع ورثت التقاليد الفكرية العربية التي نشأ عليها قادة الثورة الأوائل... ومدرسة شرشال العسكرية تعتزّ في الوقت الحاضر باستخدام اللغة العربية في تدريس الاستراتيجية العسكرية والعلوم المعقّدة. أمّا وزارة الأوقاف فلها السبق أيضاً في ميدان تعريب الإدارة في الجزائر نظراً لأنها جمعت موظفيها من بين المشتغلين بالدين، وكان هؤلاء بحكم عملهم حتى إبّان العهد الاستعماري، يتلقون ثقافة عربية خالصة. كذلك تمكنت الدولة الجزائرية من تعريب الأقسام الهامة في بعض الوزارات مثل الخارجية والتعليم والإعلام والشباب والرياضة، كما تمّ تعريب الطيران المدني والإذاعة وفتحت الحكومة أقساماً دراسية باللغة العربية للموظفين في كل إدارة كما أصبحت مدرسة الإدارة.. العليا في العاصمة الجزائرية تهيّء منذ عدة سنوات الأطر الإدارية ذات الثقافة المعربة. والأفواج المتخرجة من تلك المدرسة تتسلّم تباعاً الوظائف الإدارية المختلفة.

وفيما يتعلق بتعريب الوثائق الادارية صدر مرسوم جمهوري في الجزائر في شباط / فبراير ١٩٦٩، يقرّر تكوين مكاتب للترجمة في مختلف الوزارات الجزائرية حتى يساعد على تعريب الوثائق الإدارية، على أن ويكلّف بالترجمة الكتابية والشفوية إلى اللغة العربية الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية ومشروعات النصوص ذات الصبغة التشريعية والتنظيمية»[٤١].

هذا، وقد كان لوزارة العدل فضل السبق إلى تحقيق التعريب الإداري في كثير من مصالحها وإداراتها حيث عملت على تعريب المحاكم في كل درجاتها، وتعريب المحاماة بحيث لا يحكم القاضي إلا باللغة العربية، ولا تجري المداولات والمرافعات في المحاكم إلا باللغة العربية.

كذلك تمّ في الجزائر تعريب المدرسة العليا للإدارة بالعاصمة وهي المختصة بتكوين أطر عليا للدولة في مجالات عدة. كما عرّبت معاهد التكوين الإداري المنتشرة في ولايات الجزائر الإحدى والثلاثين، وتقوم المعاهد المذكورة بإعداد الأطر المتوسطة لمختلف المصالح الإدارية الحكومية.

أما التعريب الاداري في المغرب[٤٢] فقد حظي بعناية خاصة في إطار سياسة «مَغْرَبة» الوظائف الحكومية **Marocanisation** أي إحلال الكفاءات البشرية المغربية من أبناء الوطن محلّ العناصر الأجنبية الدخيلة التي سيطرت على أجهزة الإدارة إبّان عهد الحماية الفرنسية. وارتبطت بهذه السياسة ضرورات تعريبْ تلك الوظائف أي

أن تصبح اللغة العربية أداة التعامل والتواصل في المعاملات الإدارية المختلفة.

وهكذا تلازمت وتزامنت عمليتا التعريب الإداري ومَغْرَبة الوظائف الإدارية، وأصبح تكوين الموظف المغربي الكفء الذي يستخدم اللغة العربية في أدائه لعمله الإداري يمثل الغاية العليا للعمليتين معاً: التعريب والمغربة.

ولكن سرعان ما اتضحت صعوبة التلازم الزمني بين العمليتين. فلقد ورث المغرب من عهد الحماية الفرنسية عليه، جهازاً إدارياً مختلطاً من الناحية البشرية، أجانب ومواطنين، كما يعتمد بالأساس في تعاملاته مع الجمهور على اللغة الفرنسية. وفي ظل تلك الظروف الإدارية، استطاعت الحكومة المغربية تحقيق «المغربة» في الجهاز الاداري في فترة قصيرة نسبياً نظراً لتوافر الاطر الوطنية المؤهلة فنياً وعملياً وإدارياً. ولكن «اَلمغْرَبة» تمت مع استمرار استخدام اللغة الفرنسية في الإدارات والمصالح الحكومية. وبقيت مشكلة تعريب الإدارة في شتّى أجهزة الدولة باستثناء التعريب شبه الفوري لأجهزة القضاء.

وقررت الحكومة المغربية في سنة ١٩٦٠ تعريب الإدارة تدريجاً. ثم قررت وزارة الإصلاح الإداري فرض تعلم اللغة العربية على كل الموظفين مهما كانت مستوياتهم الإدارية، واشترطت في ترقيتهم اجتياز امتحانات التعريب الإداري وأنشأت مصلحة خاصة لهذا الغرض في نطاق الوزارة ذاتها.

وبعد أن تحمّس الموظفون المغاربة في البداية لهذا التعليم باللغة العربية عادت الإدارات مرة أخرى إلى اللغة الفرنسية طيلة أعوام الستينات وذلك بالنسبة لغالبية الأجهزة الحكومية ولا سيما البعيدة عن النطاق الإسلامي أو شؤون الدين في المعاملات مع الجمهور. واستمرت مظاهر الفرنسة الإدارية في البلاد حتى أوائل السبعينات.

وخلال النصف الأول من أعوام السبعينات اشتدت الحملة العامة الشعبية ضد استمرارية الفرنسة الإدارية. وأبرزت الصحف المغربية الحزبية والحكومية مئات الرسائل التي بعث بها المواطنون، من جميع الأعمار ومختلف المهن والاتجاهات، إلى رئيس الوزراء يطالبون فيها بتعريب الإدارة وظهرت العناوين العريضة في جريدة العلم (أيار وحزيران وتموز / مايو ويونيو ويوليو ١٩٧٣) وهي لسان حال حزب الاستقلال المغربي بعناوين صارخة مثل:

- استعمال اللغة الأجنبية يعتبر مساساً باللغة الوطنية ولغة القرآن.
- سيادة اللغة الأجنبية احتقار للغة العربية.
- اللغة العربية يجب أن تحلّ محل اللغة التي فرضت علينا في عهد الاستعمار الفرنسي.
- فرنسة الإدارة ضربة موجهة للغة البلاد.
- جميع المرافق الإدارية ما زالت ترزح تحت وطأة اللغة الدخيلة.
- استعمال اللغة الأجنبية يذكرنا بفترة سوداء من تاريخنا.
- يجب رفع الاضطهاد عن لغة البلاد وتحقيق الاستقلال الفكري.

ونتيجة هذه الحملة أصدر رئيس الوزراء في ١٩٧٣/١٠/٨ منشوراً إلى الوزراء وكتّاب الدولة ونوّابهم، ينصّ على ضرورة التعريب الاداري الشامل والبدء بمراسلة المواطنين باللغة العربية، وأن يصدر كل وزير في نطاق وزارته التعليمات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

ثم صدر منشور تال في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ يؤكد أنه:

«بناء على مقتضيات الدستور، وتعميماً لما هو معمول به داخل المؤسسات الدستورية وخاصة منها مجلس النواب والمجالس الوزارية والحكومية وفي النصوص التشريعية والتنظيمية والمحاكم وبعض الوزارات والجماعات المحلية... يتحتم على السلطات المختصة بباقي الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية ان تعمل كل ما في استطاعتها على تطبيق مبدأ اعتبار اللغة العربية وحدها لغة العمل بداخلها». وطالب المنشور كل المؤسسات العامة والإدارات باتخاذ الاجراءات السريعة لتعريب الأعمال الإدارية في مجالات المراسلة بين الإدارة والمواطنين والمطبوعات النموذجية والوثائق الإدارية وأعمال تسيير شؤون الموظفين والمراسلات الاعتيادية بين الإدارات. كما أكد على أن تفرض السلطات المختصة في سائر الادارات اللغة العربية في امتحانات الالتحاق بشتى الوظائف الادارية.

وجدير بالذكر أن وزارة الشؤون الإدارية هي الجهاز الحكومي المكلف بإنجاز عملية التعريب الإداري وقد وضعت لهذا الهدف بالفعل برامج خاصة للتدريب وأنشأت مصلحة خاصّة لتنظيم دروس التعريب وفتحت مراكز تعليمية في جميع أنحاء المغرب ويكلّف بالتدريس فيها رجال التعليم بالنسبة للمواد العربية والمختصين الإداريين فيما يتعلق بالمواد الإدارية. وتنظم وزارة الشؤون

الإدارية في نهاية كل سنة دراسية امتحاناً تمنح في نهايته شهادة خاصة للناجحين.

كذلك كوّنت وزارة الشؤون الإدارية لجنة مشتركة بين الوزارات لتدارس المستلزمات المادية والفنية وتوفيرها لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق التعريب الإداري الناجح في البلاد. وما زال المغرب يواصل مسيرة التعريب في شتى أجهزة الإدارة والمؤسسات العامة والخاصة به.

وتستمرّ معركة التعريب الإداري في الأقطار المغربية الثلاثة ـ بصورة لا تقل أهمية أو تركيزاً عن معركة التعريب التعليمي. وما زالت الإدارة المغربية تعاني من سمات الازدواجية اللغوية ما بين الفرنسية والعربية. ويدور الصراع بينهما بهدف واحد هو أن تكسب كل منهما مواقع الأخرى داخل الهياكل الإدارية المغربية. مع اعتبار الزمن في صالح اللغة العربية ضد اللغة الفرنسية، في تلك المنطقة الهامة من الوطن العربي.

رابعاً: تعريب أجهزة الإعلام في المغرب العربي

من المعلوم أن أجهزة الإعلام تتضمن أساساً الإعلام غير المكتوب وهو الإذاعة المسموعة والإذاعة المرئية والسينما والمسرح، ثم الإعلام المكتوب وتتصدّره الصحافة بطبيعة الحال. والصحافة بالذات تعتبر من الدعامات الرئيسية ومن المنطلقات الأساسية في عملية التعريب بالمفهوم الاجتماعي والحضاري.

وينقسم التحليل في هذا الموضوع إلى جزأين: الجزء الأول عام

ويتعلق بنظرة شاملة إلى أجهزة الإعلام المكتوبة وغير المكتوبة. والجزء الثاني يتركز في دراسة الملامح الخاصة المتميزة للصحافة في أقطار المغرب الثلاثة.

١ ـ ملاحظات عامة على أجهزة الإعلام المغربية[٤٣]

إن فكرة الدراسة الشاملة لأجهزة الإعلام في أقطار المغرب العربي تصطدم واقعياً بعقبة دراسية رئيسية، إذ أنّ مثل تلك الدراسة الشاملة تستلزم القيام ببرنامج كامل للبحث الإعلامي والسياسي المزدوج في طبيعته الفنية. وحجر الأساس في مثل هذا البرنامج هو توافر العديد من الكتابات المتخصصة الدقيقة التي قدمت من قبل والتي تسمح للدارس بتبين حقائق ملموسة تتعلق بدور البرامج الخاصة لكل جهاز اعلامي في الأقطار الثلاثة، كل على حدة، وبمضمونها ومكوناتها.

وفي مواجهة هذه الصعوبة يمكن الدارس أن يورد بعض الملاحظات العامة حول أجهزة الإعلام المغربية ووسائل الاتصال الجماهيري غير المكتوبة بخاصة التي تتضاعف بصددها صعوبات التحليل العلمي المنظم[٤٤].

أ ـ الملاحظة الأولى

إن مختلف تنظيات الأجهزة الوطنية القائمة في الأقطار الثلاثة والمختصة بالإذاعة المسموعة وبالإذاعة المرئية، قد نقلت للنموذج الخاص بهذا المجال الإعلامي لدى الدولة الاستعمارية السابقة

(فرنسا) بحذافيره وبأدق التفاصيل الإجرائية والفنية، فهي أجهزة قومية تتبع مباشرة الحكومات الرسمية في كل من تلك الأقطار. وهكذا يمكن المرء أن يقول إنه فيما يتعلق بالإعلام السياسي فإنّ الإذاعة المسموعة والإذاعة المرئية تعتبران، واقعياً، بمثابة متحدث رسمي أمين باسم الاتجاه السياسي المسيطر على مقاليد الحكم في الدولة، وتتماثلان في هذا الصدد مع الصحافة الحكومية.

ب ـ الملاحظة الثانية

إنّ جميع أنواع أجهزة الإعلام في أقطار المغرب العربي تقدم إلى الجمهور بلغتين أساساً هما العربية والفرنسية، (ومما يذكر في هذا الشأن أنّ الصحف الإيطالية في تونس والصحف الإسبانية في شمال المغرب قد أصبحت ذات أهمية ثانوية لا يعتدّ بها كقوة اتصالية مؤثرة جماهيرياً). هذا الازدواج اللغوي في أجهزة الإعلام في أقطار المغرب إنما هو نتاج عملية استعمارية شاملة تعرضت لها هذه المنطقة من الوطن العربي سيطرت تماماً على مجتمعات الأقطار المغربية الثلاثة وتغلغلت بقوة في جميع جوانب الحياة فيها، اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وثقافياً وفكرياً. وحتى الوقت الحاضر، وبعد مرور نحو ربع قرن على استقلال أقطار المغرب العربي من القبضة الفرنسية فإنّ الصيغتين العربية والفرنسية تسودان، على نحو متوازن تقريباً، في دوائر الإعلام في الأقطار الثلاثة، سواء أكانت تليفزيوناً أم راديو أم سينما أم صحافة. ومن الطبيعي أن فئات الجمهور التي تنهل من أجهزة الإعلام الناطقة والمكتوبة باللغة الفرنسية تختلف اختلافاً بيّناً عن الفئات الجماهيرية التي

تتّجه أساساً إلى أجهزة الإعلام المقدمة باللغة العربية. ومن جهة أخرى فإن الأبحاث المرتكزة على تحليل المضمون، تبين لنا بوضوح أنّ تلك الأجهزة التي تتعامل مع نوعيات جماهيرية مختلفة فيما بينها من حيث التكوين الفكري والأساس الثقافي، لا تحمل بازدواجها اللغوي مضموناً موضوعياً واحداً، وإن كانت تتماثل فيما بينها من حيث الاتجاه السياسي أو الفكري الذي تقدمه للناس.

وجدير بالذكر ان الإذاعة في الجزائر كانت من أوائل وسائل الإعلام التي عُرِّبت في السنوات الأولى للاستقلال(٤٥). وقد قسمت إلى ثلاث قنوات: القناة الأولى الوطنية وهي تذيع باللغة العربية الفصحى وحدها طوال أربع وعشرين ساعة متواصلة. والقناة الوطنية الثانية، وتذيع لفترة محدودة ببعض اللهجات المحلية. وأما القناة الثالثة فهي القناة الدولية وتذيع بعدد كبير من اللغات الأجنبية من بينها اللغة الفرنسية وهي قناة موجهة أساساً إلى الأجانب الموجودين بالجزائر وإلى الخارج. وهكذا فإنّ اللغة الفرنسية التي كانت في عصور الاحتلال تحتكر الاذاعة الجزائرية قد أزيحت بعد الاستقلال إلى القناة الثالثة مع اللغات الانكليزية والإسبانية والألمانية واللغات الافريقية والآسيوية. كذلك أصبح حوالى ٨٠ بالمائة من مواد التليفزيون الجزائري (الصحافة المرئية) باللغة الوطنية وقد كان أول ما عرب في التلفزة هو نشرات الأخبار التي أصبحت تذاع بالعربية منذ منتصف الستينات، ولا يذاع بالفرنسية إلا ملخص فقط في نهاية الارسال. وابتداء من السبعينات عرّبت البرامج الرياضية تعريباً شاملاً بحيث أصبحت كل

النشاطات الرياضية سواء في المباريات المحلية أم الدولية لا تذاع إلا بالعربية وحدها.

واهتمت الجزائر بتعريب المحيط الاجتماعي ذاته، فتمّ إعادة الأسماء الوطنية القديمة للمدن والقرى، كما تمّ تعريب أسماء الشوارع بإطلاق أسماء الشهداء عليها أو أسماء شخصيات عربية إسلامية ومحو كل أثر للأسماء الاجنبية التي كانت تسمى بها في السابق، كما عربت أسماء المدارس والمعاهد عن طريق الغاء الأسماء القديمة التي كانت غالبا لرجال الاحتلال أو لقادة عسكريين، واستبدلت بأسماء جزائريين أو عرب بصفة عامة.

ج ـ الملاحظة الثالثة

إنّ هذه الازدواجية اللغوية التي توجد في بعض أجهزة الإعلام في أقطار المغرب العربي، تمثل مؤشراً حقيقياً لوجود تصنيف اجتماعي معين في تلك المجتمعات، في (الفرانكوفونيين)، أو ذوي الثقافة واللسان الفرنسيين، تتجسد فيهم الفئة الاجتماعية «العصرية»، بينما نجد ان (الأرابوفونيين) أو ذوي الثقافة واللسان العربيين، يمثلون الفئة «التقليدية». هذا، وتجدر الإشارة إلى ظاهرة ضعف الصلة وقلة الاندماج أو الانصهار الاجتماعي فيما بين الفئتين المذكورتين، حتى داخل المجتمع الواحد.

د ـ الملاحظة الرابعة

تتعلق ببنية أو هيكل التبعية الإعلامية التي تعاني منها حتى يومنا

هذا المجتمعات المستعمرة قديماً والتي غدت الآن أقطاراً حديثة الاستقلال نسبياً، وذلك تجاه الدول المتقدمة الغنية حالياً التي كانت قوى استعمارية في الماضي. وتبدو تلك التبعية الإعلامية كأوضح ما تكون على الصعيد الفني أو التكنولوجي. لا شك في ان أقطار المغرب الثلاثة باستثناء مناطق محدودة نائية عن العمران والحضارة الحديثة - تملك جميع الهياكل التحتية Infrastructure اللازمة للانتفاع بأجهزة الإعلام واستخداماتها المتنوّعة وذلك مثل شبكات متطوّرة للكهرباء ومحطات إرسال قوية تتعدّى الحدود الإقليمية لكل من الأقطار الثلاثة، وقاعات للعرض السينمائي، بل وسيارات ضخمة تنقل السينما إلى أعماق الريف وإلى المناطق التي لم تدخلها الكهرباء حيث توجد أجهزة الترانزستور ذات الأثر الخطير على البدو سكان الصحراء.

ولكن بالرغم من تلك المظاهر الإيجابية في الحقل الإعلامي لدى أقطار المغرب فإنّ إنتاج الأفلام السينمائية وبرامج التليفزيون، بل وبعض برامج الإذاعة، يتطلب مستويات متقدمة من التكنولوجيا ودرجة فنية عالية للعاملين فيها سواء أكانوا من الفنيين أم من المنفذين أم من المؤدّين. هذا العنصر الفني غير متوافر بصفة عامة لدى أقطار المغرب الثلاثة مما يعني ان الطاقة الإنتاجية القائمة فعلاً لا تكفي إطلاقاً لتنفيذ البرامج المخطّطة نظرياً. وهنا تسنح الفرص للمنتجين الأجانب الذين يسارعون إلى تقديم البرامج والأعمال الفنية الجاهزة ابتداء من المجالات التثقيفية الجادة إلى أغراض التسلية وقضاء الوقت، وذلك كله بتكاليف تقل كثيراً عن نفقات الإنتاج المحلي لمثل

تلك البرامج والأعمال داخل البلاد. وهكذا يتدرّب الذوق العام في المجتمعات الثلاثة على التقبل ثم الترحيب ثم الإدمان لكل ما هو غربي. ويصل الأمر أحياناً كثيرة إلى أن يستمع الفلاح التونسي أو الجزائري أو المغربي، إلى شرح وافٍ لوسائل الري الحديثة بواسطة خبراء من أوروبا أو من أمريكا طبقاً لأحدث الأساليب التكنولوجية التي لا تطبق واقعياً إلا في مساحات محدودة للغاية في البلاد.

إن الاثر الخطير الناتج عن الاعتماد على برامج وأعمال فنية مستوردة جاهزة يبدو في الحقيقة أنه من خلالها تنتشر نظم للقيم والسلوكيات والمفاهيم والفكر تصلح أصلا للثقافة الغربية وتبعد موضوعياً وجوهرياً عن «الحقيقة المغربية الكلية». هذا بالنسبة لفئات الجماهير «الفرانكوفونية». وعلى الجانب الآخر من التصنيف الاجتماعي أو الجماهير «الأرابوفونية»، نجد أيضاً ما يسمى بـ «المألوف» أو حفلات الموسيقى البدوية والبربرية القديمة، والأفلام التقليدية المصرية والهندية في معظمها، وكلها وسائل اتصال لا تساهم، بدورها، بأثر حقيقي فعّال في الإنماء الفني أو الإعلامي أو الثقافي لدى تلك الجماهير.

هذا النموذج يوضّح لنا على أوسع نطاق أبعاد الازدواجية التناقضية أو ظاهرة التوازي دون التلاقي في أوسع معانيها التي تسيطر على الحياة الثقافية في كل مستوياتها في الأقطار المغربية الثلاثة.

هـ ـ الملاحظة الخامسة

تدور أيضاً في نطاق هيكل التبعية الإعلامية المغربية، على الصعيد الدولي، وتتعلق بدور وكالات الأنباء القائمة في الأقطار المغربية الثلاثة وأساليب التشغيل الخاصة. ذلك أنّ وكالات الأنباء التابعة للدول الكبرى، ولا سيما غير الاشتراكية منها، إنما تعمل على أسس تجارية محضة ويتمتع بعضها بوضع شبه احتكاري على المستوى العالمي. وبالنسبة لوكالات الأنباء في أقطار المغرب العربي الثلاثة، فإنّ هناك استحالة مادية لتطوير شبكة من المراسلين الوطنيين الذين يقومون بجمع الأنباء من مواطنها وعبر العالم كله. ولذلك تأتي إليها الأنباء العالمية بواسطة بضع وكالات عالمية مسيطرة على رأسها اليونايتد برس والأسوشيتد برس ورويتر، وبدرجة أقل وكالة تاس السوفياتية ووكالة الأنباء الفرنسية. ويقتصر دور الوكالات الوطنية في أقطار المغرب على نقل تلك الأخبار أو توصيلها إلى أجهزة الإعلام المحلّية، كلّ في بلده. ومن جهة أخرى فإنّ تلك الوكالات تقوم بنقل أخبار الأحداث الداخلية في بلادها إلى وكالات الأنباء العالمية سابقة الذّكر. هذا مع ملاحظة أنّ الإمكانيات المالية الضخمة لوكالات الأنباء العالمية تتيح لكل منها أن تتحمّل الإنفاق على مجموعة من المراسلين التابعين لها في كل عاصمة من عواصم الأقطار المغربية الثلاثة، في حين لا تستطيع أقطار المغرب أن تتحمل سوى نفقات نفر قليل من مراسليها في عواصم عالمية معدودة.

٢ ـ الصحافة في أقطار المغرب العربي[٤٦]

قبل التعرض للأوضاع الحالية لصحافة المغرب العربي يجب أن نلقي نظرة سريعة على الأصول والجذور التاريخية لتلك الصحافة المتميزة.

لقد ولدت الصحافة الحديثة في تونس والمغرب في فترة زمنية سابقة على العصر الاستعماري الفرنسي، على أيدي عناصر إيطالية واسبانية. أما في عصر الاستعمار فقد وضعت تشريعات ظالمة في المجال الصحفي، وآية ذلك انّ الصحف الناطقة بلسان المستعمر الفرنسي لم تتعرض لأية قيود أو اجراءات إدارية خاصة بينما كانت الصحافة الإسلامية المعبّرة عن الأهالي الوطنيين في البلاد، هدفا للتعقيدات الإدارية والرقابة والمصادرة التعسفية من جانب السلطات الاستعمارية.

وفي الجزائر ألغت الإدارة الفرنسية عام ١٩١٥، بجرّة قلم، كل أجهزة الصحافة الإسلامية أو العربية في جميع أنحاء البلاد الجزائرية. إلا انّ فترة ما بين الحربين، وبخاصة بعد ظهور الحركة الوطنية للجبهة الشعبية، تميزت بانتشار نسبيّ لمبادىء حرية الصحافة وتطبيقها عملياً في الجزائر. فوجدت صحافة جزائرية باللغة الفرنسية، تتميز بالاتجاه الثوري في التعبير الإعلامي. كذلك وجدت بالجزائر في فترة ما بين الحربين العالميتين صحافة ذات نزعة إسلامية واضحة، مثال ذلك ان صحيفة المنتقد والتي حلّت محلها صحيفة الشهاب التي أصدرتها جماعة العلماء لقيت انتشاراً ونجاحاً في كل أنحاء المغرب الاسلامي منذ عام

١٩٢٥ وحتى عام ١٩٣٩. ولكن الإجراءات الإدارية الاستثنائية عام ١٩٤٠ أدّت إلى إيقاف الصحافة الإسلامية العربية.

وفي أعوام الكفاح المسلّح من أجل الاستقلال (١٩٤٥ - ١٩٦٢) فرض الحظر التام على صدور أي صحيفة تساند الثوّار حتى ولو كانت فرنسية المصدر واللسان وهنا قامت جبهة التحرير الوطني الجزائرية بإصدار جريدتها المجاهد ابتداء من حزيران/ يونيو ١٩٥٦، انطلاقاً من العاصمة التونسية.

وفي مراكش، صادرت حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا في الثلاثينات جميع الصحف العربية في مراكش ابتداء من عام ١٩٣٧.

وفي تونس اختفت الصحافة الإسلامية بعد صدور لائحة ١٩١١ من جانب أجهزة الحماية الفرنسية والتي قررت إيقاف تلك الصحافة إلى أجل غير مسمّى.

ونخلص مما سبق ان التاريخ الصحفي الحديث لأقطار المغرب العربي الثلاثة هو تاريخ تتجسد فيه عمليّات الحظر والإيقاف والإلغاء والمصادرة، ثم إعادة الصحف نفسها إلى الحياة بأسماء جديدة مختلفة.

ثم جاء الاستقلال بوضعية وظروف جديدة مميزة وأصبح لكّل بلد في المغرب مؤسساته الصحفية الحديثة، منها المعرَّب ومنها المستمر في الفَرْنسة القديمة، وهي ذات انتشار واسع بصفة عامة وتغطّي في تداولها معظم أقاليم الأقطار الثلاثة. ومن ثم تتضح فعالية الأجهزة الصحفية، اليومية والأسبوعية ونصف الشهرية والشهرية وخطورتها

في إنجاح أو عرقلة جهود التعريب الاجتماعي والحضاري في المغرب العربي.

أ ـ إن الصحافة الجزائرية تتميز بالطابع المركزي الرسمي السياسي. ذلك أن جميع الصحف الجزائرية المعترف بوجودها رسمياً هي صحف تابعة للنظام الحاكم في البلاد وتخضع في نشاطها الفني والإداري لأجهزة القطاع العام في إطار من التأميم الكلي وبعضها يصدر باللغة العربية والبعض الآخر باللغة الفرنسية(٤٧).

(١) الصحف اليومية في الجزائر وهي صحيفة **المجاهد** التي تصدر باللغة الفرنسية في العاصمة الجزائرية منذ ١٩٦٥ ـ وصحيفة **الشعب** التي تصدر باللغة العربية في العاصمة أيضاً منذ ١٩٦٢ ـ وجريدة **النصر** التي تصدر باللغة العربية في مدينة قسنطينة ابتداء من ١٩٦٣ وهذه الجريدة تتميز بأنها ظلت تكتب باللغة الفرنسية في الفترة ما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٠ ثم صدرت باللغتين العربية والفرنسية لمدة سنتين أخريين حتى اقتصر الأمر في النهاية على صدورها باللغة العربية وحدها ابتداء من ١٩٧٢ ثم جريدة **الجمهورية** وتصدر باللغة الفرنسية في مدينة وهران منذ ١٩٦٣.

(٢) توجد في الجزائر صحف اسبوعية نذكر منها **الشباب** و **المجاهد** وكلتاهما تصدران باللغة العربية في العاصمة. ثم صحيفتان باللغة الفرنسية هما ريفولسيون أفريكان **Révolution Africaine** وألجيري اكتواليتي **Alger-Actualité**.

(٣) من أهم الصحف الشهرية في الجزائر، الجيش الصادرة في العاصمة منذ ١٩٦٣ باللغة الفرنسية، والجيش الصادرة في العاصمة أيضاً منذ عام ١٩٦٨ ولكن باللغة العربية.

وجدير بالملاحظة بشأن هاتين الجريدتين الشهريتين أنه على الرغم من صدورهما بالغلاف نفسه إلاّ ان مضمون كل منهما لا يتشابه مع الآخر إلاّ جزئياً، ومن المحتمل ان هذا الاختلاف الموضوعي بين الجريدتين الشهريتين اللّتين تحملان الاسم نفسه الجيش وتصدران من الناحية الرسمية عن أجهزة القوات المسلحة الجزائرية إنّما يرجع إلى اعتبار معينّ وهو مراعاة اختلاف المستوى الثقافي والنوعيات الاجتماعية لقرّاء كل من الجريدتين.

ومنذ الأعوام الأولى للاستقلال والصحافة الجزائرية تتجه إلى مضاعفة نشاطها الفني والكمّي عامة إلاّ أنّها تلاقي حرباً تنافسية ضارية تشمل في واقع الأمر جميع أقطار المغرب العربي، وتشنّها الصحف الفرنسية الآتية عبر البحر الأبيض المتوسط إلى البلاد المغربية عامة.

ومن قبيل الأدلة على تلك الحرب الضروس والخفية في الحقل الإعلامي المغربي عامة أنه منذ عام ١٩٦٢، لم يُتداول في أنحاء الجزائر جريدة صادرة في المغرب بينما يوجد بعض الصحف التونسية في المدن الجزائرية الكبرى مثل صحيفتي لاكسيون والعمل. أمّا الصحف الفرنسية فتجد انتشاراً واسعاً وتلاقي رواجاً وإقبالاً شديدين من جانب شرائح عريضة من المجتمع الجزائري. ونذكر هنا

أنه منذ أواخر فترة الكفاح المسلّح من أجل التحرير وفي أوائل عهد الاستقلال الجزائري تمّ حظر العديد من الصحف الفرنسية المنتشرة في البلاد ومصادرتها وعلى رأسها الفجر والباريسي المتحرر والانسانية الجديدة.

وأخيراً ونحن بصدد الصورة العامة للصحافة الجزائرية نذكر أنّ حكومة الجزائر المؤقتة قبل إعلان استقلال البلاد رسمياً، وسعياً منها إلى التخلص من ربقة الاستعمار الثقافي الفرنسي، عملت على إنشاء وكالة جزائرية للأنباء سميت L'Algérie Presse Service وكان مقرها تونس ثم انتقلت إلى الجزائر بعد الاستقلال وأصبح لهذه الوكالة الاختصاص الاحتكاري في عملية تلقي الأنباء العالمية ثم إعادة توزيعها ونشرها في الصحف المحلية الجزائرية.

وابتداءً من عام ١٩٨٠ تقرر تعريب كل جرائد حزب جبهة التحرير والمجلات الصادرة عنه أو عن المنظمات الجماهيرية التابعة له مثل جريدة الثورة والعمل التابعة للاتحاد العام للعمّال الجزائريين وجريدة الوحدة التابعة للشبيبة الجزائرية ومجلة أوّل نوفمبر التابعة للمنظمة الوطنية للمجاهدين ومجلة الجزائرية التابعة للاتحاد العام للنساء الجزائريات وغيرها من المجلات والجرائد والنشرات التابعة للحزب ومنظماته الجماهيرية وذلك طبقاً لقرارات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في دورتها الثالثة في أيار / مايو ١٩٨٠ حيث جاء في قرارها رقم ١٢ ما يلي: «تكون الصحافة الرسمية الناطقة باسم الحزب والمنظمات الجماهيرية باللغة الوطنية وحدها».

ب ـ أمـــا في تونس فيوجـد عدد كبـير من النـوعيات الصحفية المختلفة. وأهم الصحف اليومية التونسية هي: جريدة العمل الناطقة باسم الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم وتصدر باللغة العربية في العاصمة ثم صحيفة لاكسيون الناطقة أيضاً باسم الحزب الحاكم وتصدر باللغة الفرنسية ثم صحيفة لابريس التي تصدر باللغة الفرنسية في العاصمة، وصحيفة الصباح باللغة العربية في العاصمة أيضاً.

ومن أهم الصحف نصف الشهرية الشعب وتصدر باللغة العربية في العـاصمـة، وهي الجـريدة النـاطقـة باسم الاتحـاد العام للعمال التـونسيين ثم صحيفـة القنال الصادرة في بنزرت باللغتين الفرنسية والعربية. وجريدة المستقبل باللغة العربية.

وتـوجـد في تونس صحف أخرى نوعية متخصصة في الشؤون الرياضية والاجتماعية والأدبية والثقافية، وكلها تصدر باللغة العربية.

وفيما يتعلّق بوكالة الأنباء الوطنية الموجودة في تونس حالياً، نجد أن وكالة تونس افريقيا التي أنشئت غداة الاستقلال، لم تؤمم رسمياً، وإن كانت الدولة التونسية تسيطر على النسبة الكبرى من رأسمالها وأجهزة الإدارة فيها مما يتيح لها الرقابة على الأنباء الواردة عن طريق الوكالة.

ج ـ وتنقسم الصحافة في المغرب إلى صحف حكومية وصحف ناطقة بلسان أحزاب قائمة في البلاد.

والصحف الحكومية هي الأنباء اليومية الصادرة باللغة العربية في الرباط ولوماتان وماروك سوار وهما صحيفتان يوميتان تصدران باللغة الفرنسية في الرباط أيضاً.

والصحف الحزبية تتصدرها صحيفة العلم اليومية الناطقة بلسان حزب الاستقلال وتصدر باللغة العربية في الرباط، ثم صحيفة أخبار المغرب التي تصدر باللغة الفرنسية في الدار البيضاء وهي ناطقة بلسان الاتحاد المغربي للعمل، ثم صحيفة الاتحاد الوطني الموالية لحزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية وهي أسبوعية وتصدر باللغة العربية في الدار البيضاء.

وإلى هذه القائمة الصحفية في المغرب يمكن إضافة عدد من الصحف الأسبوعية مثل جريدة البيان وجريدة الميثاق في طنجة وجريدة الشعب وجريدة الفلاح وجريدة الكرة وكلها تصدر باللغة العربية وحدها. هذا، وتجد الصحف الفرنسية المستوردة، بالذات، رواجاً كبيراً بين المواطنين المغاربة ممن لا يقرأون إلاّ اللغة الفرنسية أو ممن تلقوا تعليماً لغوياً مزدوجاً. كما أنشئت وكالة المغرب العربي للأنباء في أيار / مايو ١٩٥٩، وكانت الوكالة قد بدأت إرسالها بكلمة للملك محمد الخامس اختار فيها شعار الوكالة وهو «الخبر مُقدّس والتعليق حر».

ومنذ ستينات هذا القرن ونقابة الصحف القومية في المغرب، وهي تضم في عضويتها أصحاب الصحف في المغرب، تطالب الحكومة المغربية بوقف صدور الصحف الفرنسية التي تصدر في المغرب في وقت صدورها نفسه في بلادها. ودعت النقابة إلى تجميد أموال تلك الصحف الفرنسية التي ساهمت دائماً في تركيز استمرارية نفوذ الاستعمار الفرنسي العسكري والاقتصادي والسياسي حتى بعد الاستقلال.

وثـارت القضية من جديد عندما أصدرت الحكومة المغربية في ١٩٨٢ (٤٨) مرسوماً يسمح بطبع أربع صحف فرنسية في الدار البيضاء على الرغم من الاحتجاجات القوية من مالكي الصحف المحلية. وينص المرسـوم الـذي وقّعه رئيس الـوزراء على أن تطبع صحف لوفيجارو و وفرانس سوار و ليكيب و باري تور، في وقت واحد في كلّ من المغرب وفرنسا.

د ـ استخلاصات من التحليل السابق: إن الأهمية النسبية المستمـرة للصحف الفرنسية وللصحف الـوطنية الصـادرة باللغة الفرنسية بالنسبة لشرائح عريضة من مجتمعات أقطار المغرب العربي الثلاثـة شاهد قوي على المصاعب الواقعية الشديدة التي تعترض سبيل سياسات التعريب في تلك الأقطار المذكورة وبصفة أخصّ في القطر الجزائري.

هذه الأهمية المؤثرة التي تتمتع بها الكلمة المكتوبة باللغة الفرنسية، إنما تعتبر رواسب نفسية خطيرة ناجمة أساساً من آثار ومخلفات الغزو الثقافي التاريخي الذي نجحت القوة الاستعمارية الفرنسية في تحقيقه عملياً في حياة المواطنين المغاربة.

إن مفهوم الصحافة المستوردة، كنتاج فكري جاهز ذي أثر نفسي وتربوي عميق وراسخ في الضمير الجماعي للشعب المعين، إنما يسيطر على الـواقع الإعلامي في الأقطار المغربية الثلاثة بصفة عامة، وعلى الواقع الصحفي اليومي على وجه الخصوص، وتتساوى في هذا الواقع المذكور كلّ من الجزائر وتونس والمغرب بدرجة كبيرة فيما بينها.

إنّ الصحف الفرنسية الصادرة في فرنسا ذاتها ما زالت تمثل عنصر جذب إعلامي شديد في تلك الأقطار العربية الثلاثة، فهي تجذب إليها في المقام الأول أولئك الذين يقرأون باللغة الفرنسية فقط، ونجد في هذا المجال ان تلك الظاهرة للمجذب الصحفي الفرنسي إنها تتزايد في أهميتها بالنسبة للمجتمع الجزائري عنها بالنسبة للمجتمع في المغرب أو في تونس، نظراً لارتفاع نسبة القراء باللغة العربية في القطرين الأخيرين.

والحقيقة الثانية التي تبدو لنا من العرض السابق للصحافة عامة في أقطار المغرب العربي، أنّ الصحف الفرنسية ذات الجاذبية الشعبية العالية هي صحف الأخبار والحوادث والمنوعات الخفيفة والطرائف، وعلى رأس قائمة تلك الصحف المذكورة نجد صحيفة فرانس سوار بالذات التي تركز معظم اهتماماتها على النوادر والجرائم، وكلها تعتبر من الموضوعات التي تبعد عن دائرة اهتمامات الصحف الوطنية المغربية بخاصة تلك تصدر باللغة العربية أساساً.

والحقيقة الثالثة التي ترجع في واقع الأمر إلى الحقيقة الثانية سالفة الذكر، تنعكس في ظاهرة ضعف أحجام السحب أو عدد النسخ المطبوعة بالنسبة للصحف الوطنية في أقطار المغرب العربي. ويضاعف من تلك المشكلة، أنه على الرغم من توافر أجهزة ومعدات الطباعة الصحفية على أحدث طراز في تلك الأقطار على البحث، إلاّ أنّها تعاني في الوقت نفسه من نقص واضح في العناصر الفنيّة البشرية في مجال الصحافة بفروعها الكثيرة المختلفة. هذا إضافة إلى محدودية انتشار

تلك الصحف في الأسواق المحلية نظراً لعدم فعالية شبكات التوزيع الصحفية داخل البلاد بصفة عامة.

ومن جهة أخرى، فإن الصحيفة الوطنية، سواء في الجزائر أم في تونس أم في المغرب إنما تخاطب أقلية ضئيلة هي الفئة المتعلّمة تعليماً يسمح لها بقراءة الصحف، مما يشكل تميزاً اجتماعياً نسبياً في حدّ ذاته بالنسبة لمجتمعات الأقطار الثلاثة التي ما زالت تعاني من مشكلة الأمية، شأنها في ذلك شأن غالبية بلاد العالم الثالث. وأكثر من ذلك ان الصحيفة الوطنية تخاطب أساساً سكان المدن وتكاد لا تمسّ شؤون الريف والأقاليم النائية من البلاد. وفي أحيان كثيرة تخاطب الصحيفة على وجه التحديد قدامى المكافحين أو اطر الحزب (يصدق هذا على صحيفتي العمل ولاكسيون في تونس) أو اطر المدن الكبرى (يصدق هذا على صحيفتي الثورة والعمل في الجزائر).

كما ان هذه التفرقة ما بين صحافة حكومية وصحافة مستقلة أو معارضة، انها تساير تماماً الخصائص المعيّنة للبنيان الاقتصادي القائم في البلد المعين أكثر مما تعكس مفاهيم ومباديء حرية الصحافة. فإذا كان القطر الجزائري لا يعرف أية معارضة سياسية رسمية فذلك لأن الدولة هناك تسيطر على جميع أدوات الإعلام وأجهزته التي هي جميعها مؤسسات عامة (وكالات أنباء، المطابع.. الخ). كذلك فإن الوضع الصحفي العام في المغرب يتمشى مع الهيكل الرأسمالي السائد في النظام الاقتصادي العام للبلاد حيث ما زالت المؤسسة الخاصّة تمثل القاعدة العامة الموجودة في جميع مستويات الاقتصاد القومي للدولة.

أما بالنسبة للصحافة التونسية، فيمكن تفسير موالاتها الكاملة للنظام الحاكم القائم في البلاد بأنها تعتمد أساساً في تمويل عملياتها على المعونات الحكومية.

إلّا أنّ الصحافة المعارضة في تونس تتمثل في صحيفة الرأي وهي لسان حال حزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ومجلة ١٤ - ٢١ الإسلامية الاتجاه ومجلة أطروحات التي يصدرها الحزب الشيوعي التونسي وكلها تصدر بالعربية.

وأخيراً، إن الأقطار المغربية الثلاثة تبذل جهوداً لا تُنكر في تعريب أجهزة الإعلام بصورة عملية ملموسة. فالصحف الصادرة في العواصم الثلاث معظمها مكتوب باللغة العربية كما وضح في العرض السابق. صحيح ان الصحف العربية في تونس والمغرب أكثر عدداً وأوسع انتشاراً من الصحف العربية في الجزائر إلّا أنه قياس مع الفوارق الجذرية الهائلة في التجربة الاستثنائية مع سياسة الفَرْنَسة في أشد درجاتها وأشرس أساليبها طيلة قرابة القرن ونصف القرن من الزمان، بالمقارنة بالتجربتين التونسية والمغربية في مواجهة سياسية ثقافية أجنبية أخف وطأة وأقصر زمناً مما حدث في الجزائر.

إنّ التحليل المنصف لا يملك غير الإشادة بما تمّ إنجازه في مدة وجيزة نسبياً في عمر الشعوب، في نطاق تعريب أجهزة الإعلام بالمغرب العربي، فالتعريب الإعلامي هو القوام الأساسي للتعريب الاجتماعي الحضاري للمجتمع، والاعلام وبصفة خاصة الصحافة، أصبح من أقوى الدعائم لتشكيل الفكر القومي وتعميق الشعور بالولاء للأمة والوطن(٤٩).

هوامش الفصل الثالث

(١) عبد العزيز بنعبد الله، «مؤسسات التعريب في الوطن العربي: عرض وتحليل وتقويم نقدي،» في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١١٣ ـ ١٢٧.

(٢) عبد الكريم خليفة، «تعقيب ١،» في: المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٧ ـ ١٣٩.

(٤) تركي رابح، «أضواء على سياسة تعريب التعليم والإدارة والمحيط الاجتماعي في الجزائر: ١ ـ المعركة من أجل التعريب (١٩٢٢ ـ ١٩٧٨)،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣)، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٥) عبد الكريم غلاب، «التعريب ودوره في حركات التحرر في المغرب العربي،» في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ١٦٣

(٦) André Adam, «Chronique sociales et culturelles,» *Annuaire de l'Afrique du Nord*, no. iii (1964), pp. 165-193 . no. xvi (1977), pp. 633-646.

(٧) تركي رابح، «جامع الزيتونة: أقدم جامعة إسلامية في عصرنا الحاضر،» العربي، العدد ١٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩)، ص ٢٨ ـ ٤٤.

(٨) أحمد أبو طالب، حديث إلى: الأهرام، ١٩/٤/١٩٧٢.

(٩) عزت صافي، «الثورة الإشتراكية ومعركة التعريب والعناصر المضادة،» الأنوار (بيروت)، ٢٢/٢/١٩٧٥.

(١٠) محمد الميلي، «إفتتاحية،» المجاهد (الجزائر)، (أيار/ مايو ١٩٦٨).

(١١) Werner K. Ruf, «Dépendance et aliénation culturelle,» dans: Ruf, et.at., Indépendance et interdépendance au Maghreb, Avant-propos de M. Flory, collection du C. R. E. S. M. (Paris: Centre nationale de la recherche scientifique, 1974), pp. 234-235.

(١٢) هواري بومدين، حديث إلى: اساهي (طوكيو)، نقلاً عن: الشعب (الجزائر)، ١٩٧٤/١/١٥

(١٣) Mohamed Dahmani, *l'Algérie: legitimité historique et continuité politique* (Paris. Editions le Sycomore, 1979), p. 264.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(١٥) أحمد طالب الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (١٩٦٢ ـ ١٩٧٢)، ترجمة حنفي بن عيسى (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٢)، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(١٦) أحمد طالب الإبراهيمي، حديث إلى: الأهرام، ١٩/٤/١٩٧٢.

(١٧) Dahmani, l'Algérie. *legitimité historique et continuité politique*, p. 261.

(١٨) أحمد العزعوري، «مناقشات،» في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ٣٠١.

(١٩) خيري عزيز، التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث، السلسلة الشهرية، ٢٣ (القاهرة: مركزالدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨)، ص ١٢٨.

(٢٠) André Fontaine, «l'Algérie au travail: une école et deux langues,» *Le monde*, 17/11/1970.

(٢١) Abdallah Mazouni, *Culture et enseignement en Algérie et au Maghreb*, Domaine Maghrebin (Paris: Maspero, 1969), p. 38.

(٢٢) الجريدة الرسمية (الجزائر)، العدد ٣٣، ٢٣/٤/١٩٧٦، المواد ٢٤ ـ ٣٢ من مرسوم رقم ٧٦، الصادر في ١٦/٤/١٩٧٦.

(٢٣) تركي رابح، «أضواء على سياسة تعريب التعليم والإدارة والمحيط الاجتماعي في الجزائر: ٢ ـ سياسة تعريب التعليم العام والجامعي في الجزائر (١٩٦٢ ـ ١٩٨٢)،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٦٠ (شباط/ فبراير ١٩٨٤)، ص ٨٣.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٢٥) وكالة الأنباء الجزائرية، ١٥/٩/١٩٨٤.

(٢٦) عبد العزيز عاشوري، «محاولة لتقويم تجربة التعريب في تونس،» في: التعريب

ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ٢٣٤.

(٢٧) المنجي الشملي، «رأي في مستقبل اللغة العربية بتونس،» الفكر (باريس)، العدد ٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠)، ص ٤ ـ ٨.

(٢٨) محمد الناصف، «حول التونسة والتعريب أو أضعف الإيمان،» الفكر، السنة ١٦، العدد ٧ (نيسان/ أبريل ١٩٧١)، ص ٨٠.

(٢٩) الصباح، ١٩٧٩/٩/٦.

(٣٠) عاشوري، في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ٢٤٨ ـ ٢٤٩، و

André Adam, «Chroniques sociales et culturelles,» *Annuaire de l'Afrique du Nord*, no. v (1966), no. viii (1969).

(٣١) Andre Adam, «La politique culturelle au Maroc,» *Annuaire de l'Afrique du Nord*, no. xii (1973), pp. 107 - 128.

(٣٢) العلم، ١٩٧٩/١/٢٦، ص ٨.

(٣٣) خيري عزيز، التجربة المغربية في التنمية والتحديث (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٠)، ص ١٣٦.

(٣٤) تأسست جامعة القرويين سنة ٢٤٥ هـ / ٨٥٩م. أي قبل مائة عام من تأسيس جامعة الأزهر في القاهرة وأنشأتها فاطمة بنت محمد بن عبد الله الفهري القيرواني. وكانت من أسرة بربرية عريقة. وأقيمت الجامعة بمدينة فاس، وكان العصر الذهبي للقرويين خلال القرن الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر الميلادية أي أيام دولتي الموحدين والمدينيين اللتين كان عصرهما عصر علم وعهد تشييد مدن وحواضر. وكانت القرويين مقصد الطلاب المسلمين من انحاء شمال وغرب أفريقيا، ومن بين أساتذة القرويين ابن خلدون وابن الخطيب وابن حرازم وابن باجة.

(٣٥) صلاح العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي (القاهرة: جامعة الدول العربية، بيروت: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١)، ص ١٩٣.

(٣٦) Hervé Bleuchot, «Chronique sociale et culturelle (Tunisie),» *Annuaire de l'Afrique du Nord*, no. v (1966), pp. 343 - 344.

(٣٧) عاشوري، في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ٢٣٥.

(٣٨) André Adam, «Chronique sociale et culturelle de l'Algerie,» *Annuaire de l'Afrique du Nord,* no. xv (1976), pp. 511 - 512.

(٣٩) نازلي معوض أحمد، «الشخصية العربية للجزائر بين الثقافة الفرنسية والسياسة الثقافية الجزائرية،» المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ١٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٠)، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٤٠) العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، ص ١٩٤.

(٤١) تركي رابح، «أضواء على سياسة تعريب التعليم والإدارة والمحيط الاجتماعي في الجزائر: ٣ ـ واقع التعريب في الجزائر في مجالات الثقافة ـ الإعلام ـ المحيط الاجتماعي ـ الإدارة (١٩٦٢ ـ ١٩٨٢)،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٦١ (آذار/ مارس ١٩٨٤)، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٤٢) فاطمة الجامعي الحبابي، «تقويم تجربة التعريب في المغرب العربي،» في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٧، و André Adam, «Chronique culturelle et sociale (Maroc),» *Annuaire de l'Afrique du Nord,* no. XIV (1975), pp.579-589.

(٤٣) Christiane Sourian, «La presse maghrébine: situation actuelle et développement,» *Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques,* vol. 9, no. 2 (Juin 1974), pp. 379 - 409.

(٤٤) Bruno Etienne, «Vocabulaire politique de légitimité en Algérie,» *Annuaire de l'Afrique du Nord,* no x (1971), pp. 80-87.

(٤٥) رابح، «أضواء على سياسة تعريب التعليم والإدارة والمحيط الإجتماعي في الجزائر: ٣ ـ واقع التعريب في الجزائر في مجالات الثقافة ـ الإعلام ـ المحيط الإجتماعي ـ الإدارة (١٩٦٢ ـ ١٩٨٢)،» ص، ٥٤ ـ ٥٥.

(٤٦) «La Presse en Algérie,» *Maghreb,* no. 14 (1966).

(٤٧) «La Presse au Maroc,» *Maghreb,* no. 17 (1966), et «La Presse en Tunisie,» *Maghreb,* no. 15 (1966).

(٤٨) الجريدة الرسمية المغربية، ٢١/٧/١٩٨٢.

(٤٩) عفيف دمشقية، «أدوات التعريب المواكب ووسائله من منظور وحدوي»، في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ٤١٢.

الفصل الرابع

معوقات التعريب في المغرب العربي

يركز التحليل في هذا الفصل على العقبات أو العوائق التي تعترض سيولة العملية التعريبية في سياقها الطبيعي في المغرب العربي. فيتناول الجزء الأوّل المعوقات ذات الطبيعة النفسية والاجتماعية، ويعرض الجزء الثاني أهم المعوقات الفكرية والثقافية، بينما يبرز الجزء الثالث المعوقات السياسية الخارجية، والفرنسية على وجه الخصوص، التي تؤدي الى تعسّر جهود التعريب في أقطار المغرب.

أولاً: المعوقات النفسية والاجتماعية

إن أخطر العوائق والعقبات النفسية والاجتماعية التي تقف حائلاً دون إتمام عمليات التعريب بنجاح عملي حقيقي هي ظاهرة الاعتياد الشخصي والاجتماعي طويل المدى لدى الإنسان المغربي، بخاصة المتعلّم والمثقّف، لكل ما هو فرنسي لغة وحضارة وثقافة وفكراً.

وتظهر هذه المعوقات النفسية كأوضح ما يكون في المجتمع

الجزائري. والواقع ان أحد مظاهر الأزمة التعريبية ألتي تعيشها الجزائر منذ استقلالها يتمثل في هذا التناقض بين كونها بلداً عربياً أصيلاً وبين هذا الواقع الموضوعي الذي هو من آثار الاستعمار. فاللغة الفرنسية ما زالت هي لغة الحديث اليومي في المنزل، وهي وسيلة التخاطب في العمل والشارع بالنسبة لقطاعات كبيرة من الشعب هناك. إذ أنّها اكتسبت قوة العادة في الجزائر على مدى السنوات الطويلة التي عاشها المستعمر والمستوطن الفرنسيان في أراضي الجزائر[1].

إن بعض الجزائريين وهم في غمرة حماسهم الصادق لإنجاح معركة التعريب ما زالوا يتكلمون الفرنسية. والجزائريون يعربون عن تضامنهم الحقيقي الملموس مع شعوب العالم الثالث ومع الدول الاشتراكية ولكنهم في الوقت نفسه ينهلون من الثقافة الفرنسية. والجزائريون وهم يبحثون جادّين عن استعادة ذاتهم الوطنية والحضارية وأصالتهم الفكرية لا يملّون إجراء المقارنات الدائمة بالنماذج والأنماط الفرنسية في الحياة والفكر والمجتمع.

إن العلاقات الجزائرية الفرنسية[2] حتى بعد مرور ربع قرن من الزمان على الاستقلال الجزائري عن الحكم الاستعماري الفرنسي، ما تزال تتصف بخاصية ذاتية تتمثل في وجود ما يمكن أن يطلق عليه «واقع جزائري ـ فرنسي مشترك» يجعل للعلاقات بين هاتين الدولتين طابعاً وعمقاً غير عاديين، إنها ليست صلات دولية اعتيادية مثلما يقوم من علاقات بين مختلف أعضاء المجتمع الدولي. فإن أية دولة مهما أوتيت من قوى ومن إمكانيات لا تستطيع أن تمحو آثار مائة واثنتين

وثلاثين سنة متصلة من تاريخها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والنفسي، بقرار أو بخطة أو حتى بحرب ضروس.

إن «الواقع الفرنسي» هذا لا يتركز فقط في عقود الاستعمار الفرنسي الطويلة، بل تظهر جزئياته في جميع المستويات. فمن الناحية الجغرافية هناك القرب الشديد بين إقليمي الدولتين. وهناك المبادلات البشرية الهامة بين البلدين حيث عاش ملايين الجزائريين في فرنسا وحيث عاش ملايين الفرنسيين في الجزائر وهناك ما يزيد عن ١٥٠ اتفاقية جزائرية فرنسية ابرمت في الفترة ما بين عام ١٩٦٢ حتى الآن. وتتضافر جميع تلك العوامل والاعتبارات لتكون ظاهرة «الاعتياد الاجتماعي» لدى الجزائر تجاه فرنسا.

وتلتقي ظاهرة الاعتياد الاجتماعي المذكورة، كعقبة نفسية تعترض مسار عملية التعريب الشاملة في الجزائر، مع عقبة أو عائق نفسي خارجي يتعلّق بالموقف الفرنسي العام من بلاد الجزائر على وجه الخصوص. بالنسبة لفرنسا هناك أيضاً «واقع جزائري». إنّ كل ما هو جزائري يمثل في وجدان الإنسان الفرنسي ذكريات عنيفة وعميقة لاستعمار تاريخي وحرب تحريرية شرسة ورحيل جماعي للمستوطنين الفرنسيين بما خلّفه من مشكلات ومعضلات لكل من الدولتين الجزائرية والفرنسية.

كذلك فإنّ الجزائر بالنسبة لفرنسا تعتبر من «الإنجازات الحضارية الباهرة» التي تؤمن فرنسا أنها نجحت في القيام بها في إطار أفكارها العتيقة عن «رسالتها الثقافية التمدينية» في العالم، التي كثيراً ما بررت

بها حركاتها الاستعمارية فيما وراء البحار. كذلك فإن الإصرار الجزائري على احترام الذات القومية وعلى تحقيق الوجود الفعال في المحافل الدولية يجعل فرنسا تتيقن من أن الجزائر أصبحت باباً هاماً إلى كل من الوطن العربي والعالم الثالث. إن هذا «الواقع الجزائري» يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الضمير الجماعي الفرنسي أو بمثابة إحساس عام يندرج في نطاق الأحاسيس العامة لدى مجموع الفرنسيين.

إن ظاهرة الاعتياد الاجتماعي لدى الجزائر تجاه فرنسا وظاهرة الإحساس العام لدى فرنسا تجاه الجزائر، تشكّلان معاً ما يمكن أن نعتبره «العمق الشخصي النفسي» للعلاقات الدولية بين الجزائر وفرنسا الذي يكوّن عائقاً نفسياً يعترض مسار عملية التعريب الشامل في الجزائر.

هذا عن العوائق النفسية أمام التعريب في الجزائر بصفة خاصة.

أما فيما يتعلق بالنظرة الكلية الشاملة للمعوّقات النفسية والاجتماعية لعملية التعريب في المغرب العربي بصفة عامة فإنّ هناك ظاهرتين اجتماعيتين تعقدان معاً إنجازات التعريب في المغرب.

الظاهرة الأولى تتمثل في الشرائح الاجتماعية المغربية داخل المجتمع في الأقطار الثلاثة، ذات الارتباطات المصلحية الدائمة مع استمرارية مظاهر الفَرْنَسَة في مجالات الفكر والحياة والتعليم في المجتمع المغربي.

والظاهرة الثانية تتجلّى في الوجود اللغوي والاجتماعي والحضاري

المتميز للبربر المنتشرين أساساً في المناطق الجنوبية للأقطار الثلاثة.

وكل من الظاهرتين تملك قوتها الذاتية وفعالياتها العملية: الأولى قوة التحديث والأخرى قوة الانتماء في التعامل اليومي بلغة غير عربية حميمة وذلك بالنسبة لمجموعات البربر في بلاد المغرب العربي[٣].

وفيما يلي تحليل موجز لكل من الظاهرتين: الطبقات المتفرنسة والبربر.

إنّ الاستعمار الفرنسي قد زال بشكليه السياسي والعسكري من بلاد المغرب، ولكنه استطاع بمناوراته الإدارية واللغوية أن يحدث تشوّهات اجتماعية غائرة في البنيان الاجتماعي والنفسي داخل أقطار المغرب العربي، تقوم دوماً بعرقلة مسيرة التعريب بعد استتباب الاستقلال السياسي. فالمستعمر الفرنسي قبل رحيله تمكن من السيطرة على عقلية الصفوة الوطنية وقادة الرأي العام في البلاد وتمكّن من احتكار ولائها وانتمائها الثقافي لصالحه.

والملاحظ هنا أنّ عدداً لا يستهان به من تلك العناصر المتفرنسة ثقافياً قد ساهمت بجهود واضحة في معارك التحرر الوطني وحاربت بالفعل ضد استمرار القبضة الاستعمارية السياسية لفرنسا عن بلادها إلّا أنّ المقاومة الوطنية لتلك العناصر لم تمتد قط إلى الهيمنة اللغوية والثقافية التي ما زالت فرنسا تمارسها عملياً في المغرب العربي.

وبعد مرور عقود على الاستقلال ما زالت هذه الفئة الاجتماعية تسيطر على مراكز الثروة وعلى مفاتيح عديدة للسلطة السياسية في

أجهزة الحكم في المغرب العربي. وأصبحت هذه الفئة المتفرنسة بمثابة الجالية المغلقة «شبه الأجنبية»، التي تبلورت في شكل طبقات اجتماعية في الأقطار الثلاثة ومهمتها الدفاع عن مصالح فرنسا وامتيازاتها واستثناءاتها داخل مجالات الحياة في المجتمع المغربي كافة، بخاصة بعد أن أصبحت تلك الطبقات تحتل المواقع نفسها التي كان يشغلها المستعمر الفرنسي في الماضي[٤]. وهذه القوى الاجتماعية هي التي تلعب دور الوسيط أو الطرف أو الصناعي، في عهد الاستقلال ما بين «المتروبول» السابق أو المركز الأوروبي، وما بين حكومات الأقطار المغربية الثلاثة. مما يجعل لهذه القوى الاجتماعية مصالح اقتصادية أساساً في استمرارية التفرنس في اللغة والثقافة والتأليف والنشر، ويساندها في ذلك المضمار شرائح واسعة من التقنوقراطيين والبيروقراطيين الذين أصبحوا يعتمدون على التفرنس كأداة أساسية للحراك الاجتماعي والارتفاع درجاتٍ إلى أعلى السلم الطبقي للمجتمع[*].

ومن ثمّ فمن الأمور البديهية أن تعرقل تلك القوى الاجتماعية المذكورة مشروعات التعريب بشتى الوسائل لأنها نشأت وانتعشت مادياً في ظل الثقافة الفرنسية وارتبطت مصالحها بمصير تلك الثقافة الأجنبية وانتشار لغتها في البلاد.

ولذلك فإن طرح البديل الطبيعي اللغوي للثقافة القومية داخل المجتمع يعتبر انتحاراً اقتصادياً واجتماعياً بالنسبة لتلك القوى، وهي بحكم مواقعها الاستراتيجية في أجهزة السلطة والاقتصاد والإدارة

والثقافة تجد دائماً الذرائع العديدة لإعاقة التعريب بمعناه الواسع في أقطار المغرب[٦].

إذن فإنّ معركة التعريب هي موقعة رئيسية ضمن مواقع الحرب ضد التبعية وضد استمرارية سيطرة «الجالية ـ الطبقة» على مقاليد الحكم والإدارة داخل المجتمع المغربي العربي.

ومن جهة أخرى فإنّ المجتمع المغربي قد قاد معركته التحررية في جولتها الأخيرة والحاسمة بقوى اجتماعية جديدة وصاعدة ركّزت بشدّة على اللغة العربية تراثاً ولغة وثقافة، في صدر أهدافها ومطالب حركتها الوطنية. إلا أن تلك القوى بعد نَيْل الاستقلال وتولّيها الكثير من مراكز السلطة الرسمية في البلاد، لم تجعل من معركة التعريب في الثقافة وأسلوب الحكم وإدارة الحياة العامة والخاصة شاغلها الأول والأساس؛ بل إن التردد والحذر والتخوف ما زالت كلها علامات واضحة في شتّى سياسات التعريب داخل بلدان المغرب العربي[٧].

أمّا العائق الاجتماعي الثاني أمام مسار عملية التعريب في المغرب فيتركز في الوجود البربري أو «الأمازيغي» كما يطلق عليه أهل البلاد، وتعني في اللغة البربرية الأحرار والأشراف[٨].

ويختلف المؤرخون في أصولهم، فمنهم من أرجعهم إلى عروق أوروبية، ومنهم من قال بأنهم ينحدرون من أصول سامية شرق أوسطية. ولكنّ الأرجح أنهم معرقون في القدم على هذه الرقعة من العالم وهو ما تؤكده الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة والاكتشافات الأثرية.

وتاريخ البربر هو تاريخ شمال افريقيا الذي كان لعصور طويلة من التاريخ معبراً للغزاة من فينيقيين وإغريق ورومان وفندال الذين تعاقبوا على شمالي افريقيا منذ نهاية الألف الثانية قبل الميلاد وحتى القرن السابع الميلادي.

وبالرغم من تعاقب السيطرة الأجنبية على شمالي افريقيا طوال هذه الحقبة فقد كانت للبربر ممالك قوية مثل مملكة نوميديا التي حكمها ماسينيسّا، وهو أول قائد بربري يتحدث عنه التاريخ، ويوغورتا الذي قاد ثورة طويلة ضد روما.

ومع مجيء الفتح الإسلامي العربي اتخذ تاريخ شمال افريقيا اتجاهاً آخر. فالبربر الذين قاوموا على مدى ألف عام تقريباً كل الغزاة تقبلوا بعد مقاومة استمرت بعض الوقت الدين الإسلامي الجديد وساهموا بصورة فاعلة في بناء الحضارة والفكر الإسلاميين أي أنهم وجدوا هويتهم في الحضارة الإسلامية.

وقامت للبربر ممالك بل امبراطوريات عديدة، إما مستقلة أو تدين بالولاء للخليفة العباسي في بغداد أو للخليفة الفاطمي في القاهرة، ومن أبرزها دولة المرابطين، ودولة الموحِّدين التي وحّدت المغرب حتى حدود مصر.

وللبربر قبائل عديدة أشهرها: زناتة وصنهاجة وكتامة، تعرّب معظمها وأصبح من العسير التمييز بين البربر والعرب بعد أربعة عشر قرناً من التاريخ المشترك.

وتبلغ نسبة السكان البربر نحو ٣٥ بالمائة من جملة الشعب الجزائري، فيصل عددهم إلى خمسة ملايين نسمة تقريباً ويسكنون جبال الأوراس ومنطقة «القبائل» ويتحدّثون اللغة البربرية المختلفة عن اللغة العربية، ونظامهم الاجتماعي يقوم على القرى الصغيرة التي يحكم كل منها مجلس الجمعة الذي كانت له فيما مضى سلطة مدنية وجنائية.

وللبربر دور أساسي في حرب الاستقلال الجزائرية فهم أوّل من لبّى نداء التحرير عام ١٩٥٤ عندما اشترك ثلاثة من شباب البربر هم حسين آية أحمد ومصطفى بن بولايد وكريم بلقاسم في تأسيس لجنة التسعة التي أُطلق عليها اللجنة الثورية للوحدة والعمل حتى إذا تقرر بدء حرب التحرير في ١/١١/١٩٥٤ انطلقت الرصاصة الأولى من جبال الأوراس موطن البربر.

كذلك ينتمي حوالى ٤٥ بالمائة من شعب المغرب الى البربر ويسكنون مناطق جبال الأطلس. أمّا في تونس فلا يمثل البربر ثقلاً بشرياً أو اجتماعياً هاماً في إطار هيكلها السكاني.

وجدير بالذكر أنّ الحكومة الجزائرية قد واجهت في السنوات الأخيرة مشكلة داخلية تتعلق بمطالبة البربر بالاعتراف بكيانهم الثقافي الذاتي داخل إطار الدولة الجزائرية. وتغذّي هذه المطالب البربرية بعض الحركات الطلابية في جامعات الجزائر وتيزي أوزو، كما تشعلها القوى الجزائرية المعارضة في الخارج وتشكّلت جبهة لتحرير القبائل البربرية في بلدان المغرب العربي بباريس في بداية عام ١٩٨٠، ضمّت

عدداً من المثقفين والسياسيين ذوي الأصل البربري وعلى رأسهم حسين آية أحمد أحد الزعماء الجزائريين المنفيين في فرنسا. وطالبت هذه الجبهة بإقامة دولة مستقلة للبربر في مناطق إقامتهم في كلّ من المغرب والجزائر وموريتانيا.

واشتعلت الإضرابات والمظاهرات الطلابية في جامعات الجزائر وتيزي أوزو عاصمة منطقة القبائل معقل البربر بالجزائر، طيلة عامي ١٩٨٠ و١٩٨١، للمطالبة بالاعتراف الرسمي بإحياء الثقافة البربرية داخل البلاد.

وردّت الحكومة الجزائرية بحزم شديد، إذ حذّر الرئيس الشاذلي بن جديد من أن حكومته ستتصدى لكل محاولات التشكيك في الوحدة الوطنية مؤكداً أنّ الجزائر كلّ لا يتجزأ مشيراً بذلك إلى رفضه القاطع الاستجابة لمطالب البربر الثقافية المذكورة.

وبصفة عامة، تبدو مسألة الوجود الحضاري البربري غير العربي عائقاً في مسار التعريب في بلدان المغرب، في قناعات عدد من المفكرين والمثقفين المغاربة بشأن ضعف الركيزة التاريخية واهتزاز الأساس الواقعي للعربية، لغة وحضارة وثقافة، في الوجدان العام لبلاد المغرب(٩). فيتساءل هؤلاء عن مدى التعريب الحقيقي الذي كان قائماً في بلاد المغرب قبل الاحتلال الفرنسي. ذلك أنّ أكبر الأسر الحاكمة في الشمال الافريقي كانت من البربر مما جعل اللسان الرسمي ما قبل الحكم العثماني لساناً بربرياً، واقتصر اللسان العربي على

الممارسة الدينية الإسلامية للشعائر والصلوات. واستمرّ هذا الوضع اللغوي حتى القرن الخامس عشر الميلادي. ثم بسيطرة الحكم العثماني على شمال افريقيا امتزجت اللغة التركية وكانت لغة الطبقات الحاكمة عموماً، باللغة البربرية حتى كان عهد الاستعمار الفرنسي حيث بدأت سياسات الفرنسة المتنوعة في أساليبها ومرماها، ويعتبر هذا الفريق من مناهضي التعريب.

إن بدء انتشار اللغة العربية الفصحى في شتّى مجالات التعليم والحياة في بلاد المغرب كان نتاجاً مباشراً لحركة التحرير الوطني ضد المستعمر الفرنسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لأن مؤسسات اللغة العربية: الزيتونة والخلدونية والصادقية والقرويين، كانت هي المعاقل الأساسية للمقاومة المغربية الشاملة ضد الوجود الأجنبي العسكري والثقافي.

ويخلص هؤلاء إلى أن اللغة البربرية تنازع اللغة العربية واقعياً في الحياة الاجتماعية لفئات عريضة من شعوب الأقطار الثلاثة.

إلا ان الغالبية العظمى من مثقفي بلاد المغرب ترى عكس الرأي المذكور القائم على التشكيك في التأصيل اللغوي العربي للمجتمع المغربي عامة. فعلى الرغم من أنّ اللهجة البربرية منتشرة بالفعل بنسب مختلفة في مناطق القبائل والأطلس والريف، إلا أنّ اللغة العربية متأصلة في الحياة الثقافية للبلاد منذ الفتح الاسلامي. فأصبح من الصعب عملياً التفرقة بين الإنسان العربي والإنسان البربري الذي

تعلم اللغة العربية واستعملها لغة تعليم وثقافة وتجارة وإدارة وعقود وتدوين . . . . . الخ[١٠].

كذلك نبغ علماء من البربر في بحور العلوم العربية من أدب ونحو وبلاغة، كما ألفوا الكتب باللغة نفسها. ولا أدلّ على هذا الامتزاج الحضاري بين البربر والعرب من أن سيدة من أسرة مغربية بربرية كبيرة هي التي أنشأت جامعة القرويين بفاس. هذا وإن كانت اللهجات البربرية قد احتفظت بتراثها الفني في الشعر والغناء والموسيقى وبمكانتها كلهجة خطاب لملايين السكان في الجزائر والمغرب بصفة خاصة وفي تونس وليبيا بدرجة أقل.

ويمكن القول بشأن تأثير الوجود البربري، العنصري واللغوي، على عملية التعريب في المغرب العربي انه في العهد الأول للفتوحات الإسلامية في الشمال الافريقي، لم تتمكن اللغة البربرية المقسمة إلى عدة لهجات أن تقاوم أو ان توازن اللغة العربية وهي في قمة ازدهارها وتكاملها الفني والأدبي. وكان الحسم النهائي لصالح اللغة العربية، حتى ان المعارضة البربرية المناهضة للسلطة العربية القائمة أقبلت على تعلم اللغة العربية بصفتها لغة القرآن والشريعة الاسلامية. فأصبحت اللغة العربية هي لغة الثقافة والعلم والتعامل الخارجي في مناطق المغرب بينما بقيت البربرية مستعملة داخل بيوت البربر. ولم تكن هذه الازدواجية صراعاً لغوياً بل كانت توفيقاً بين لغة شفوية وهي البربرية وأخرى مكتوبة هي اللغة العربية[١١]. واللغة العربية، وليس اللغة البربرية، هي التي كانت على مرّ العصور الوسيلة الأساسية لنقل

الإسلام ونشره في افريقيا الغربية من نيجيريا حتى النيجر وتشاد ومالي والسنغال وساحل العاج.

خلاصة التحليل لموقع البربر من تعريب المغرب، أنه كان للإسلام الأثر الأكبر في وحدة الفكر والممارسة الإدارية والحيوية بين العرب والبربر بلغة واحدة هي اللغة العربية التي اكتسبت شبه قدامة دينية لكونها لغة القرآن.

هذا وقد برزت عدة كتابات لمثقفين مغاربة في السنوات الأخيرة تؤكّد أصالة الشخصية القومية العربية للبربر. ومن أهم هذه الكتابات مؤلف عروبة الجزائر عبر التاريخ لعثمان سعدي، وهو مثقف جزائري بربري الأصل، يستند إلى التاريخ ليكشف زيف التنظيرات والمزاعم التي حاولت فصل العرب عن البربر أو فصل المغرب العربي عن بقية الوطن العربي. وفي إطار إثباته لعروبة البربر يتناول المؤلف قضية «اللغة البربرية». وهنا يستشهد الكاتب بآراء المختصين في اللغة والتاريخ مثل لانغر وباسيه ودائرة معارف يونيفرساليس. وقد أكد هؤلاء الباحثون الأصولَ «السامية ـ الحامية» للغة أو اللهجات البربرية، وان البربرية في استعمالها الحالي هي امتداد لصيغ اللغة العربية[١٢].

وأجرى الكاتب تحليلاً مقارناً بين أبجدية قبائل الطوارق «التيفيناغ» من جهة وبين عدد من اللغات السامية من جهة ثانية. وتوصّل مثلاً إلى ان حرف الألف بالتيفيناغ هو مثل الألف بالخط السرياني واليعقوبي والعربي، والجيم مثل الجيم الفينيقي والآرامي،

والدال مثل الدال العربية . . . إلخ . فحروف اللغة الخاصة بالطوارق، وهم أكثر من نصف المجموعات البربرية في أنحاء بلاد المغرب العربي، متطابقة الشكل مع أبجديات اللغات الساميّة القديمة . ويثبت المؤلف التشابه بين البربرية والعربية في التركيب اللغوي والقواعد النحوية والصرفية والاشتقاق والتشابه في تاء التأنيث وفي استعمال نون الربط (نون الوقاية) والضمائر المتصلة والمشتقات التي تبدأ بالميم .

ويقول المؤلف(١٣) : «واني صرت متيقناً بأن اللغة البربرية ما هي إلا إحدى اللهجات العربية القديمة، التي تفرعت عن اللغة العربية الأم، التي يعتبر مهدها الجزيرة العربية، ثم إنّ القبائل التي تكلمت اللهجة (البربرية) انتقلت جميعها بلغتها الى شمال افريقيا، ومما يؤكد ذلك وجود بعض القبائل بجنوب اليمن لا زالت تتكلم لغة شبيهة بالبربرية حتى الآن». ويضرب المؤلف لتزكية اعتقاده الأمثلة الكثيرة عن المفردات البربرية المحرَّفة عن اللغة العربية والمتداولة في الحياة اليومية .

ثانياً : المعوقات الفكرية والثقافية

تتركز المعوقات الفكرية والثقافية لمسارات التعريب داخل بلاد المغرب العربي في التيار المستمر والقائم حتى الآن بين عدد من الأدباء والمفكرين والمتعلمين والمثقفين المغاربة، الذين يرفضون كموقف مبدئي عمليات التعريب على أساس تقادم اللغة العربية وتحجرها وعدم مواكبتها لتطورات العصر الحالية . ويدعم هذا التيار الفكري المضاد للتعريب، الاتجاهات السلبية لعدد لا يستهان به من قادة الرأي

في المغرب العربي تجاه قضايا التعريب.

ومن أوضح الدلائل على وجود هذا العائق الفكري وقوته استمرارية الوجود الثقافي واللغوي الفرنسي في الحياة العامة والخاصة، بل وفي تفاصيل المعيشة اليومية للانسان المغربي العربي.

والحياة الثقافية الجزائرية تموج بالصراع الفكري بين تيارين متميزين في الاتجاه والهدف(١٤).

التيار الأول ما زال متفرنساً بعد مرور ربع قرن على الاستقلال. والتيار الثاني تكوّن فكرياً في بلدان المشرق العربي أو في تونس والمغرب.

يرى الفريق الأول، وهم المتفرنسون، ان الحفاظ على استخدام اللغة الفرنسية يساعد الجزائر على استمرار الاتصال بالتقدم العلمي في الخارج، كما أنه يخدم سياسة الجزائر الخارجية بخاصة في الدائرة الافريقية منها، فالجزائر تستطيع أن تؤدي دوراً قيادياً في افريقيا الناطقة بالفرنسية. هذا، ولقد اتجه بعض المثقفين الماركسيين من الجزائريين المتفرنسين إلى هذا الرأي ظناً منهم بأن الارتباط بالثقافة العربية هو نوع من التمسك بثقافة رجعية قديمة مناهضة للماركسية. ومن ناحية أخرى ينادي المتفرنسون بضرورة الفصل بين التعليم والثقافة من جانب والسياسة من جانب آخر، لأن التعريب الممارس، في رأي هؤلاء، ما هو إلا عملية سياسية تهدف في المقام الأول إلى كسب رضى الجماهير الشعبية ودون مراعاة المصلحة الحقيقية للجزائر في التقدم

والتطور، ومن حجج المتفرنسين أيضاً أن الجزائر كدولة وكأمة ليست عربية، بل هي دولة افريقية شمالية ويجب أن تستفيد أساساً من الحضارة والثقافة الفرنسيتين. والجزائر في نظرهم دولة متوسطية تضم مجموعة من الجنسيات واللغات[١٥].

وأخيراً يطعن المتفرنسون في كفاءة اللغة العربية من حيث كونها أداة صالحة للتطبيق في الحياة العملية لأنها غير قادرة على متابعة التطور العلمي الحديث، فالعربية في رأيهم ليست لغة حضارة بل إنها سوف تعيد الجزائر إلى غياهب القرون الوسطى، وعلى العكس فإن اللغة الفرنسية تستطيع ان تفتح نافذة عريضة للجزائريين على تطور نهايات القرن العشرين[١٦]. ويتساءل هؤلاء عما تستطيع اللغة العربية تقديمه لحل مشكلات التنمية في الجزائر.

وبذلك تتضح لنا حقيقة معينة وهي أن التيار الذي يصارع اللغة العربية في الجزائر ليس اجنبياً خالصاً وانما يضم فئة غير قليلة من أبناء البلاد، ممن تلقوا تعليماً فرنسياً صرفاً، وبالتالي استمرت تجارب تعميم اللغة العربية، خفية وعلانية، سواء في قطاعات التعليم أم في مستويات الإدارة.

ويرتبط بدعاة الفرنسية واستمرار الفرنسة الثقافية والتعليمية اتجاه ينادي بالازدواجية اللغوية في التعليم على أساس حجتين أساسيتين: [١٧]

- إن إقرار سياسة الازدواج اللغوي في التعليم وغيرهما سوف

يمكن الجزائر من الانفتاح على العلوم الحديثة وذلك بأن يدرس الطلاب العلوم والرياضيات باللغة الفرنسية والعلوم الانسانية والاجتماعية باللغة العربية.

- الازدواجية اللغوية تمثل عاملا هاماً في تمكن الجزائر من ناصية لغة أجنبية متطوّرة إلى جانب اللغة الوطنية الأصيلة.

وواقع الأمر أن الازدواجية اللغوية تفرض ميزانية للتعليم مضاعفة تقريبا مما يعود بالضرر على تعميم التعليم ورفع مستواه لأن الازدواجية تتطلب مضاعفة عدد المعلمين والكتب والوسائل التعليمية... باللغتين العربية والفرنسية.

ومن الناحية النفسية فإن الازدواجية اللغوية في التعليم لا بد وأن تُحدث اهتزازاً في شخصية الطالب. ذلك أن الازدواجية التي تعني تخصيص اللغة العربية للدراسات الأدبية والدينية والفلسفة، واللغة الفرنسية لتدريس العلوم الحديثة إنما تقدم للطالب الجزائري عن طريق اللغة صورتين: صورة للماضي وتتمثل في الدراسات باللغة العربية، وصورة للمستقبل وللمستحدث وللحضارة وتقدّمه الدراسات باللغة الفرنسية(١٨).

أما الفريق الثاني ويتمثل في دعاة السيادة الثقافية واللغوية للعربية في الجزائر فيركز على حجج قوية مستمدة من الوقائع التاريخية الثابتة وتتعلق بأهمية اللغة العربية ثقافياً وحضارياً(١٩). فاللغة العربية لعبت في منطقة شمال افريقيا دوراً حضارياً هاماً. ويكفي أن يذكر أن اللغة

العربية هي لغة ابن خلدون المنتمي إلى تلك المنطقة والذي يعد واحداً من أعظم علماء الاجتماع قاطبة. كذلك فإن الفرنسية لم تصل إلى الفلاحين والبدو وهم الجزء الاساسي من الشعب الذي لا يتكلم سوى العربية في الجزائر. ومن جهة أخرى، فإن القول بأن الفرنسية لغة حضارة والعربية لغة عصور وسطى فيه مغالطة من أكبر المغالطات التي عرفها تاريخ الاستعمار الأوروبي. فمن الناحية النظرية لا توجد هناك لغة متخلفة من حيث الأساس، وانما هناك شعب متخلّف وشعب متحضّر. والشعوب المتخلفة تعكس نفسها أيضاً على اللغة فتضعف وتنهار، والشعوب المتقدمة تعكس تقدمها أيضاً وقوّتها على لغتها. مثال ذلك أن اللغة الصينية كانت قبل ثورة الصين ١٩٤٩ لغة متخلّفة ولكنها تحولت الآن إلى لغة حية يستخدمها الصينيون في أحدث العلوم. واللغة العبرية كانت لغة ميتة ولم تكن ضعيفة فقط، إذ كانت لغة لا يستخدمها أحد من أبناء الشعوب المتحضرة ولا المتخلفة، ولكن إسرائيل استطاعت أن تضع برنامجاً قوياً حاسماً لإعادة هذه اللغة إلى الحياة.

أما من الناحية العملية الواقعية فإننا نجد أن اللغة العربية كانت في الماضي لغة حضارة كبيرة اعترف بها الاوروبيون أنفسهم لأنها تخطت حدود الشرق إلى أوروبا ذاتها. ولقد كانت اللغة العربية تقوم بوظيفة حضارية عظيمة حتى جاء عصر الركود العثماني وتلاه الاستعمار الاوروبي فانحطت الحضارة العربية وتجمدت معها اللغة العربية. كذلك فإن عملية التعريب لا تمنع الاهتمام بإتقان اللغات الأجنبية. وفرق بين أن يكون هذا الإتقان هو نتيجة عهد وحكم استعماريين وأن

يكون نتيجة سياسة تعليمية وطنية سليمة تدرك ما للغات الأجنبية من أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية. فالعلم لا جنسية له وما اللغات إلا وسائل لمعرفته.

وفي صدد مدى علمية اللغة العربية، كتب أحد آباء الفكر القومي العربي يقول[20]: «إن اللغة العربية، لاتزال غنية بالقابليات الكامنة وقد مرّ عليها حين من الدهر كانت فيه لغة علم وتفكير بكل معنى الكلمة حتى انها صارت تدرس في بعض الجامعات الأوروبية الكبيرة بجانب اللاتينية واليونانية - كلغة علم ضرورية للإحاطة بالعلوم العالية. كما ان اللغة العربية تركت في اللغات الأوروبية عدداً غير قليل من الاصطلاحات العلمية التي لاتزال مستعملة فيها حتى الآن. فلماذا لا تتمكن من النهوض مرة ثانية والتكيّف بمقتضيات العصور الحاضرة كما كانت تكيفت من قبل تكيّفاً تاماً بمقتضيات العصور الغابرة؟ . . . إنّ المصطلحات وليدة احتياجات فإنها لا تتكوّن إلاّ عندما يشعر الناس بالحاجة إليها ولا يشعر أحد بالحاجة إليها إلاّ عندما يفكر بمدلولاتها فيضطر إلى البحث عنها في أحاديثه أو كتاباته. ولهذا السبب عندما انقطع الناطقون بالضاد عن التفكير في مواضيع العلوم توقف نموّ اللغة ونشوء الاصطلاحات بطبيعة الحال.

أمّا وقد بدأت منذ مدة تباشير النهضة الفكرية وزاد عدد الذين يدرسون ويكتبون في المواضيع العلمية فقد أخذ «الشعور بالحاجة إلى الاصطلاحات» يتقوّى من يوم إلى يوم وصار المفكّرون والكتاب يقدمون على استحداث هذه الاصطلاحات. . .»[21].

ويخلص أنصار التعريب في الجزائر إلى ان المعارضين لسيادة اللغة العربية، برغم كل حججهم الفكرية ذات المظاهر الموضوعية

الخارجية، إنما يخشوْن في الواقع على مستقبلهم الشخصي والعملي إذا ما تمّ زحف اللغة والثقافة العربيتين إلى المراكز الرئيسية التي يحتلونها حتى وقتنا الحالي، في مجالات الإدارة والتعليم. إن هؤلاء المتفرنسين يؤمنون بأن نجاح التعريب في الجزائر هو الثورة الحقيقية التي ستبعدهم عن مناصبهم ومواقعهم.

ومنذ عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، أخذ نشاط المثقفين الجزائريين باللغة الفرنسية يتقلّص تدريجياً على الرغم من تعدد الاسماء الهامة في هذا المضمار مثل محمد ديب ومولود فرعون ومولود معمري وكاتب ياسين ومالك حداد وآسيا جبار الذين كانوا اللسان البليغ باللغة الفرنسية، لتعريف الرأي العام العالمي بحقائق الثورة الجزائرية وبجوهر الواقع الجزائري تحت التسلط الفرنسي الطويل. وظلت أعمال هؤلاء بعيدة عن متناول الجماهير الجزائرية بوجه عام إلى أن ترجمت إلى اللغة العربية في الستينات والسبعينات، وصارت أعمالهم المسرحية تعرض في الجزائر بعد تحويلها إلى اللهجة الجزائرية. وينحصر نشاط الجزائريين المثقفين ثقافة فرنسية الآن في بعض الكتب والملاحق الأدبية في الصحف والمجلات الأدبية الموجودة في انحاء البلاد الجزائرية.

وعلى مستوى المغرب العربي ككل يشتد أيضاً الصراع الفكري والثقافي بين أنصار التعريب ومناهضيه. فلقد نجحت القوة الاستعمارية الفرنسية قبل رحيلها في ترسيخ التناقضات وتأكيدها بين المثقفين هناك حول موضوع الانتماء الحضاري والتاريخي الأصيل لبلاد المغرب(٢٢). ففي أوائل الخمسينات ظهر اتجاه باسم الوحدة الإسلامية

بحجة ان المغاربة مسلمون قبل أن يكونوا عرباً. ومعنى هذا هو إنشاء، أو قيام، اتحاد إسلامي، لا عربي، ما بين أقطار المغرب الثلاثة من جانب، وكل من باكستان وتركيا وايران والبلاد الإسلامية الأخرى في آسيا من جانب آخر(٢٣).

ثم ظهرت فكرة الوحدة الافريقية كبديل عن الوحدة العربية على اعتبار ان اراضي المغرب كانت هي طريق انتقال الحضارة العربية والدين الإسلامي إلى غرب القارة الافريقية وجنوبها. وشجع هذا الاتجاه المنادون بالروابط الثقافية بين فرنسا وأقطار المغرب العربي في نطاق المجموعة الناطقة بالفرنسية من الدول الافريقية التي كانت مستعمرات فرنسية سابقة(٢٤). ثم ظهر تيّار ثالث ينادي بفكرة المغرب الكبير كمجموعة عربية إقليمية توازي مجموعة الهلال الخصيب في المشرق.

وكان الهدف النهائي من كل تلك الدعاوى والتيارات حول حقيقة الانتماء الحضاري التاريخي لبلدان المغرب، هو محاربة القومية العربية ومناهضة عمليات التعريب في تلك البلدان في عهود الاستقلال، بخاصة في بداياته.

والخطير في الأمر أنه قد تولد عن هذه الدعاوى، شعور حاد بالشك في الهوية القومية بخاصة في أوساط الشباب والطلاب منذ الاستقلال(٢٥). فأصبح من شواغل المثقفين المغاربة وهمومهم التساؤل حول أيّ الانتماءات هو الأصح والأكثر أساسية؟ أهو العروبة أم الإسلام، أم المغرب العربي، أم العالم الاسلامي، أم افريقيا، أم

المنطقة المتوسطية، أم الصلة الخاصة بين اقطار المغرب والضفة الشمالية من البحر المتوسط، أي أوروبا؟

وأصبحت الأحزاب في البلاد المغربية، انطلاقاً من ذلك الصراع الفكري حول انتهاء المغرب العربي، تختص كل منها بثوابت فكرية معيّنة وذلك مثل التعلق بافريقيا كمجال حيوي للجزائر، في نظر جبهة التحرير، والقول بالنظرية المتوسطية و«الصلة الحضارية» مع الدول الغربية بالنسبة لتونس في نظر الحزب الاشتراكي الدستوري، وفكرة التوجه إلى العالم الاسلامي بالنسبة لحزب الاستقلال في المغرب (بما فيه الوطن العربي ولكن من منطلق إسلامي عقيدي لا بمنطلق عروبي قومي)[٢٦].

خلاصة القول ان من أهم العقبات الفكرية المعاصرة المضادة لعمليات التعريب في المغرب العربي، هو تنافر وتباعد الرأي والاتجاه بين النخب السياسية في الأقطار الثلاثة بشأن التحديد الدقيق للهوية القومية العربية لبلادها.

وفي الوقت الحالي يتركز فريق من مناهضي التعريب، بخاصة في تونس والجزائر، في مجموعة من المناصب الادارية والجامعية الهامة مما أتاح لهم فرصة الخلط المحكم ما بين آرائهم الشخصية والمصلحية والأهداف الوطنية للمجتمع القائم[٢٧].

فهم لا يرون في الاستمرارية اللغوية مجرد أداة تعبير مُثلى للعمل والتربية والثقافة تنسجم وتتسق مع خلفيات تكوينهم الثقافي

والفكـري نفسهـا، بل يعتمـدون على تلك الأداة كمعيار للتمييز الفئوي بين شرائح التركيب الاجتماعي والسياسي للدولة بمعنى أن الاستمرارية اللغوية الفرنسية تكفل لهم ضمان امتيازاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مواجهة الجماهير الشعبية من عامة الناس. وهؤلاء المناهضـون للتعـريب يعطّلون انجازات التعريب بذرائع وحجـج واهية مثـل مبادىء التـزام الموضوعية وتجنب التعصّب، والمحـافظة على التفتـح الحضـاري تجاه العالم الخارجي، والحداثة والمعاصرة، وغموض الصلة بين الفصحى والعامية، وتوفير الشروط الواقعية لإنجاز التعريب... الخ[٢٨].

ومن جهة أخرى يعتبر مناهضو التعريب أنّ مشكلة استعادة اللغة القـومية الأصيلة من المشكـلات الثـانـوية في الأهمية، بالنسبـة للمشكلات في بياناتهم عن استنكارهم لمظاهر[٢٩]: «اتخاذ نصّ القرارات خلف الاستار، ويؤكـدون ضرورة الإبقـاء على التفتـح على الثقـافات الأجنبية ويطالبون بشدة بوقفة تأمل في انتظار تنظيم منبر على الصعيد الوطني حتى يعالج هذا المشكل (أي التعريب) بكل تعقداته ونتائجه في وضح النهار وبمشاركة كل الاتجـاهات وكل الشرائح الاجتماعية لتحدّد على بيّنة من الأمر أساليب التعريب ومراحله». هذه الفقرة الأخيرة وردت في لائحة بالفرنسية صدرت عن النقابة القومية للأساتذة المحاضرين ولأساتذة التعليم العالي في تونس بتاريخ ١٩٨١/٢/٣ بعنوان Arabisation أي التعريب.

وفي مجالات لفظية عقيمة يحاور مناهضو التعريب أنصاره حول ضبط مفـاهيم «الذاتية والتميّز والخصوصية والأصالة والاستقلال والشخصية

والنهضة الثقافية. . . . . » وبذلك يحوّلون جوهر القضية وهو اعادة اللسان المغربي إلى لغته الأم الحقيقية، إلى قضايا هامشية مجردة لا جدوى موضوعية من التناقش فيها.

ويتطرف بعض مناهضي التعريب فيصوّرون القضية، رغم مضمونها الوطني العام، على أنها مطلب أقلية مستبعدة من الأنشطة الحيوية ذات العائد المادي المرتفع في المجتمع، مثل مجموعات خريجي المعاهد التعليمية العربية، التي تبحث لنفسها عن دور اجتماعي واقتصادي محوري في البلاد اعتماداً على إثارة مسألة التعريب فترة بعد أخرى. كذلك ذهب الكثيرون من مناهضي التعريب إلى الأخذ برأي وسط يعتبرونه حلاً توفيقياً أمثل، وهو اتّباع مسارين في آن واحد ليس بينهما تعارض وهو إنجاز التعريب داخلياً من جهة وتنمية العلاقات الثقافية بين المغرب ودول العالم الخارجي من جهة أخرى. ويستندون في ذلك إلى فكرة قائمة على مغالطات واضحة وهي انّ اللغة الفرنسية، بعد نوال الاستقلال واستقراره قرابة عقود ثلاثة من الزمان، لم تعد لغة المستعمر السابق بل صارت أداة تثقيفية عالمية ليست حكراً لأحد. وقد دعا الى هذه الفكرة الأخيرة بعض المستشرقين الفرنسيين وعلى رأسهم جاك بيرك(٣٠).

وكثيراً ما اشتد الجدل الثقافي بين انصار التعريب ومناهضيه فشهدت الساحات الفكرية في الأقطار الثلاثة اتهامات نارية متبادلة بين الطرفين إلى درجة اتهام أنصار التعريب بالانغلاق والغيبية والرجعية، وإلى حد اتهام مناهضي التعريب بأنهم ضحايا الاستعمار

«والمغالطون عن قصد»، وأعداء الأمة العربية الاسلامية . . . الخ[٣٦] .

واخيراً، إن هذه الصراعات الفكرية بين جميع أجنحة القوى الثقافية القائمة في بلاد المغرب العربي، حول قضايا ولزوميات التعريب، إنما أضفت على العملية التعريبية انتعاشة حيوية وجعلت منها واحدة من أهم شواغل الذهن لدى الإنسان العربي المغربي في السنوات الاخيرة .

ثالثاً: المعوقات السياسية الخارجية

تمثل الدوائر العلمية والثقافية والسياسية في فرنسا صاحب المصلحة الأول في إجهاض جهود التعريب وإفشالها في بلدان المغرب العربي . وتتكاتف في سبيل تحقيق هذه الغاية الاستعمارية المجددة أو المستحدثة مراكز الابحاث الجامعية الفرنسية التي تصدر المؤلفات المتكاملة في أركانها العملية، عن اللغة والثقافة والحضارة الأمازيغية (أي لغة البربر وثقافتهم) على اعتبار أنها الحقائق اللغوية الأصيلة في هذه المنطقة من الأرض العربية . وتستهدف هذه المؤلفات اثبات مصداقية دعاوى الانفصال العرقي واللغوي والفني والتاريخي والحضاري للبربر عن العرب . وتصبح المحصلة النهائية الانسلاخ الفكري لأبناء المغرب العربي عن بقية الامة العربية .

وتتركز المدرسة الفكرية للعلماء الجامعيين الفرنسيين الذين يساندون بدراساتهم الدعوى الانفصالية الثقافية البربرية في المغرب

العربي، في الجامعات الفرنسية بجنوب فرنسا مثل المركز الجامعي للبحث العلمي التابع لجامعة إكس ـ مارسيليا. وعلى الرغم من المسحة العلمية التي يحاول هؤلاء العلماء الفرنسيون صبغ أبحاثهم بها إلا أن هدفهم الحقيقي يظل إذكاء الصراع بين العنصرين العربي والبربري وتمهيد السبيل لتمزيق الوحدة الوطنية داخل بلدان المغرب العربي[٣٢].

وكما تحتل قضية التعريب موقعاً خاصاً بين خطط السياسة العامة الجزائرية وبرامجها، وكما تأخذ هذه القضية مركزاً مميزاً بين اهتمامات الرأي العام الوطني هناك، فإنّ أخطر مظاهر المعوقات الخارجية الفرنسية لعملية التعريب تتضح أيضاً في الحالة الجزائرية بالذات أكثر مما هي في الحالة التونسية والحالة المغربية في مضمار التعريب وتحدياته.

ومعروف أنّ فرنسا قد جعلت من أولويات سياستها الخارجية التقليدية هدف انتشار الثقافة الفرنسية عبر أنحاء العالم الثالث بصفة خاصة، والحفاظ على مكانة فرنسا الحضارية المتميزة تجاه مستعمراتها السابقة في غرب وشمال افريقيا[٣٣]، ومن ثم جاء تأييد كثير من قطاعات الرأي العام الفرنسي لمبدأ المعونة الخارجية الباهظة، بالنسبة للاقتصاد والخزانة الفرنسيين، على أساس قيمة فكرية معيّنة هي «استمرار الإشعاع الثقافي لفرنسا في العالم». والحقيقة أنّ هذا الوجود الثقافي ما هو إلا أداة رئيسية لتدعيم النفوذ السياسي الخارجي لفرنسا ولضمان مصالحها الاقتصادية في العالم الخارجي. وفي هذا المجال من الاهتمامات الفرنسية احتلت الجزائر مكان الصدارة من حيث المعونات

المالية الفرنسية المخصصة لأغراض ثقافية وتعليمية، وإمداد بالعنصر البشري الفرنسي من الخبراء العاملين الفنيين، والمنح الدراسية للجزائريين في الجامعات والمعاهد الفرنسية.

لقد استقلت الجزائر وهي تعاني من مشكلة الأمية التي وصلت نسبتها الى ما يقرب من ٨٠ بالمائة من مجموع السكان. وهنا واجه البلد الناشيء المشكلة على النحو التالي: هل تمحو الأمية باللغة العربية، لغة الأصول القومية العريقة ولغة ثورة التحرير المجيدة ولغة «الأنا» الوطنية المكتشفة من جديد في أعماق الجزائري، أم تمحو الأمية باستمرار التراث التعليمي والثقافي للاستعمار الفرنسي في البلاد، بخاصة وأنّ فرنسا قد خلّفت وراءها هيكلاً تعليمياً متكامل الأركان أقامته فئات المستعمرين الفرنسيين طيلة قرن وربع قرن من الزمان؟ وهنا اضطر الجزائريون، لمواجهة مشكلة الأمية ونقص العناصر الادارية والفنية والتعليمية إلى اللجوء مرة أخرى، بعد استقلال بلادهم، الى القوة الاستعمارية السابقة. وهكذا جاءت اتفاقيات الاستقلال الجزائري في ايفيان (١٩ آذار/ مارس ١٩٦٢) لتنص صراحة في متنها على استمرار العلاقة الثقافية غير العادية بين البلدين بعد الاستقلال[٣٤] وذلك وفقاً للأحكام التالية:

أولاً: تتعهد فرنسا بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر لمساعدتها في تطوير التعليم وفي الإعداد المهني والبحث العلمي وسير المرافق الإدارية، وهيئة للتدريس من الفنيين والمتخصصين والباحثين[٣٥].

ثانياً: تضع فرنسا بتصرّف الجزائر الوسائل اللازمة لمساعدتها في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، لجعل التعليم في هذه المجالات في مستوى التعليم الفرنسي. وتنظم الجزائر في حدود إمكانياتها أقسام الكليات الأساسية في جامعاتها «مراعية الأقسام الرئيسية المشتركة بين الجامعات الفرنسية، مع اتباع نظم مماثلة في البرامج ونظم التعليم والامتحانات»(٣٦).

ثالثاً: يسهّل كل من البلدين دخول جميع وسائل التعبير عن الرأي الخاصة بالبلد الآخر في أراضيه ونشرها(٣٧).

رابعاً: تقدّم فرنسا مساعدتها الى الجزائر لتنظيم وسائل التقدم الفني، وتكفل للجزائر توصيل المعلومات الخاصة بالدراسات والأبحاث والتجارب، وتضع بتصرف الجزائر متخصصين فرنسيين في حدود إمكانياتها لتقديم العون للجزائر في المجالين الإداري والفني(٣٨).

وطبقت بالفعل هذه الأحكام والمبادىء الواردة في اتفاقيات إيفيان بعد الاستقلال بأسابيع معدودة. ففي ١١ آب/ أغسطس ١٩٦٢ أصدرت وزارة شؤون الجزائر لائحة إنشاء المكتب الجامعي والثقافي للجزائر(٣٩) لادارة نحو ٦٠ منشأة ثقافية وتعليمية فرنسية في تلك البلاد منها أربع ليسيهات استقبلت حتى عام ١٩٦٨، ١٣٥٠٠ طفل جزائري. لقد قبل الجزائريون مرغمين، وتحت ضغوط واقعية عنيفة، وجود (بعثة ثقافية فرنسية) في بلادهم، وتمثلت في (المكتب الجامعي والثقافي) سالف الذكر، الذي نُظِّمَ من حيث وضعه القانوني، كفرع

من فروع السفارة الفرنسية في الجزائر، وكجهاز أجنبي يتمتع بالكثير من مظاهر الاستقلال الذاتي عن الأجهزة الوطنية للقطر الجزائري.

ومعنى «البعثة الثقافية» هو وجود مجموعة من المؤسسات التعليمية والثقافية التي تمتلكها الحكومة الفرنسية ويديرها فرنسيون يقومون باتّباع نظام التربية والتعليم واجراءاته نفسها المتبعة داخل فرنسا.

ولقد كان هذا الوضع القانوني المستقل الى حد كبير للمكتب الجامعي والثقافي الفرنسي في الجزائر(٤٠)، يمسّ بطبيعة الحال اعتبارات السيادة الوطنية للقطر الجزائري، وإن كانت هناك دواعٍ موضوعية أدّت إلى هذه الوضعية المتميزة للمكتب، فالمؤسسات التي كلف المكتب بإدارتها كانت كثيرة ومتشعبة واستلزمت بطبيعة مهامها تدخّل عددٍ من الوزارات الفرنسية والجزائرية معاً وعلى رأسها المالية والتربية والتعليم والثقافة والخارجية... الخ. فبعد تصفية الاستعمار، أصبحت وزارة الخارجية الفرنسية هي الجهاز الرئيسي المختص بإدارة العلاقات مع الجزائر. ونظراً لأنّ المعونة الثقافية ذات طابع تعليمي غالب، فإنّ دور وزارة التعليم الفرنسية يتّضح في أن تضع تحت أمر وزارة الخارجية العدد اللازم من الخبرات الفنية في هذا المجال.

وعقب استقلال الجزائر أصبحت العلاقات الفرنسية ـ الجزائرية من صلاحيات وزير الدولة للشؤون الجزائرية. ومنذ آب/أغسطس ١٩٦٦ أصبحت إدارة الجزائر تابعة مباشرة لوزير الخارجية.

هذا وقد أقيم الأسلوب التنظيمي للمكتب الجامعي والثقافي

الفرنسي في الجزائر على أساس مجلس إدارة يجمع بين ممثلين عن الوزارات الفرنسية سالفة الذكر، إضافة إلى ممثلين عن الحكومة الجزائرية، وممثلين عن المدرّسين العاملين في نطاق المؤسسات التي يديرها المكتب، وقرارات هذا المجلس ينفّذها مدير معين بلائحة صادرة من قبل كلّ من الوزراء الفرنسيين المذكورين (شؤون ثقافية، خارجية، شؤون جزائرية، تربية وتعليم)[٤١].

ومما يذكر أنّ ميزانية أعمال هذا المكتب قد بلغت في عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ على التوالي، ٣٣,٧ مليون فرنك و٣٨,٥ مليون فرنك.

هذا الوضع القانوني للبعثة الثقافية الفرنسية كان يهدد النظام التعليمي الوطني الجديد في الجزائر المستقلة، الا ان استمرار هذا الوجود الثقافي الرسمي لفرنسا كانت تحتمه ضرورات الموقف العام في البلاد عند الاستقلال، حتى تبقى العناصر الفرنسية اللازمة لإدارة دولاب الإنتاج وتشغيل فروع الاقتصاد الجزائري، ولمنع احتمالات الفراغ التعليمي والثقافي في البلاد ريثما تتحقق للعناصر الوطنية الفترة الزمنية الكافية لبناء نظام تعليمي وطني وتكوين الاطر الفنية اللازمة، من مدرسين وأساتذة جامعيين من أبناء الجزائر.

لقد رأى الجزائريون، بنظرة واقعية سليمة، أن استمرار الوجود الثقافي الفرنسي بعد الاستقلال مرحلة انتقال ضرورية تفصل ما بين عهود التبعية الثقافية المطلقة لفرنسا، وعهد الجزائر المستقلة في الحركة التعليمية الوطنية التعريبية في مجالات الحياة كافة.

وتوالت بعد ذلك، وطيلة سنوات العقد الأول للاستقلال الجزائري اتفاقيات التعاون الثقافي بين البلدين. وكان الجانب الجزائري يوقّع تلك الاتفاقيات ويصدق عليها وفي ذهنه فكرة مسيطرة قوامها الإسراع بالخروج من قبضة تلك الاتفاقيات وخناقها.

فأبرمت الحكومتان الجزائرية والفرنسية اتفاقية جديدة للتعاون الثقافي والفني في نيسان/ ابريل ١٩٦٦ وبمقتضى أحكامها نظم المركز القانوني للفرنسيين العاملين في ميادين التعاون الفني والثقافي في الجزائر لمدة عشرين سنة تالية(٤٢). وكانت تلك الاتفاقية هدفاً لنقد شديد من جانب الهيئات التعليمية الفرنسية القائمة في الجزائر من حيث إنها لم تؤكد على أية ضمانات حقيقية للحريات الفردية وللحقوق الشخصية للعاملين في حقل التعاون الفرنسي في الجزائر.

هذا، ولقد بلغ عدد الفرنسيين الذين يقضون فترة تجنيدهم في مشروعات التعاون الفرنسي في الجزائر في أواخر أعوام الستينات نحو ١٣١٦١ فرداً(٤٣). وفي آب/ أغسطس ١٩٧٠، أبرمت الدولتان اتفاقية جديدة للتعاون الثقافي والفني بينهما تضمنت أحكام اتفاقية عام ١٩٦٦.

وبموجبها التزمت الحكومة الجزائرية بدفع رواتب العناصر العسكرية الفرنسية العاملة في مجالات التعاون الثقافي لديها، وبلغت قيمتها الإجمالية آنذاك ٥٦ مليون فرنك، كما التزمت الجزائر بدفع ٦٠ بالمائة من مكافآت العناصر المدنية الفرنسية العاملة في تلك المجالات مما أدى إلى رفع الاعباء المالية الجزائرية إلى ما يربو على ٢٠٦ ملايين

فرنك. كما بلغ الالتزام المالي الفرنسي في المجال نفسه ١٣٧,٥ مليون فرنك تقريباً[٤٤].

وكمثال على ضخامة أعداد الفرنسيين العاملين في الجزائر، طيلة العقد الأول للاستقلال الجزائري، نذكر أنه في نهاية عام ١٩٧٠ قدّر عددهم بـ ٧٨٦٥ (قاموا بتحويل ما يزيد عن ٥٠ مليون فرنك إلى بلادهم في العام نفسه) من بينهم ٦٢٤١ مدنياً و ١٦٢٤ يؤدون فترة تجنيدهم العسكري في مجالات التعاون الثقافي الفرنسي في الجزائر.

ومن بين العناصر المدنية كان هناك ٤٧٩٢ شخصاً يعملون في المجالات الثقافية و١٤٤٩ شخصاً يعملون في النواحي الفنية التكنولوجية.

أما في قطاع التعليم فقدّر عدد المعلمين الفرنسيين في الجزائر عام ١٩٧٠ أيضاً بما يصل إلى ٧٠٠٠ شخص منهم ٥٠٠ أستاذ جامعي. ومن جهة أخرى وصل عدد الفنيين الفرنسيين العاملين في مرافق الادارة الجزائرية إلى ما يقرب من ٣٠٠٠ فرد[٤٥].

إلا ان ملامح الصورة العامة للوجود الثقافي الفرنسي في الجزائر، بخاصة في جوانبه البشرية العددية، قد أخذت تبهت مع مرور أعوام السبعينات. ذلك أن العاملين الفرنسيين في الجزائر، بدأوا في التذمر من الضوابط المالية التي فرضتها الحكومة الجزائرية، فقد ألغت مثلا «مكافأة الرحيل» أو مكافأة نهاية الخدمة للفرنسيين الذين عملوا في أجهزتها، والتي كانت تبلغ ما قيمته ستة أضعاف الراتب الاساس.

وظهرت عوائق أخرى غير مالية أوضحها استبيان قام به الاتحاد العام المهني للعاملين في حقل التعاون الثقافي والفني بالجزائر في حزيران/ يونيو ١٩٧١[٤٦]، وفي مقدمة تلك العوائق تأتي مشاكل الإسكان ونقص الحوافز وضعف ثقة الجزائريين في الأجانب... الخ.

وهكذا تناقص الإعداد البشري الفني والتعليمي الفرنسي للجزائر منذ ذلك الحين، وازدادت الفجوة اتساعاً ما بين المطالب الجزائرية والإمكانيات الفرنسية المتاحة لها في مختلف قطاعات التعليم. مثال ذلك ما حدث في العامين الدراسيين ١٩٧٣/١٩٧٢ و١٩٧٤/١٩٧٣. ففي العام الأول طلبت الجزائر ١٠٤٩٧ خبيراً فرنسياً ولم تقدم لها فرنسا سوى ٣٦٧٤ وفي العام الثاني طلبت الجزائر ١٢٧٣٩ خبيراً فرنسياً ولم تقدم فرنسا لها سوى ٣٥٥٧. كذلك كان الحال بالنسبة لبرنامج التعاون الفني بين البلدين ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٤.

فبينما طلبت الجزائر ٣٧٦٥ خبيراً، لم تقدم فرنسا إليها سوى ١١٥٧ خبيراً فقط، مما لا يكفي نصف الاحتياجات الجزائرية في هذا المجال الحيوي من مجالات التنمية الشاملة في البلد[٤٧].

والواقع أن سياسة فرنسا في ميدان التعاون الثقافي والفني مع الجزائر قد تأثرت سلبياً وبشدّة بأزمات ومنعطفات العلاقات النفطية والتجارية ما بين البلدين. مثال ذلك انكماش المعونات المالية الفرنسية للجزائر لأغراض الثقافة والتعليم في أعقاب قيام الجزائر بإجراء تأميم جزئي للمصالح الفرنسية النفطية لديها في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٧١،

وعلى أثر تأزم العلاقات الاقتصادية بين البلدين في عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ بسبب التفاقم المستمر في اختلال الميزان التجاري بين الجزائر وفرنسا لصالح الاخيرة على حساب الأولى. هذا، وإن كانت بعض فئات الرأي العام الفرنسي تعتبر أن استمرار التعاون الثقافي والفني (والتعليمي بصفة جوهرية) مفتاح العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية في أعوام الثمانينات خاصة بالنظر الى اضمحلال التفوق الفرنسي في مجالات التجارة الخارجية الجزائرية.

ولعل الاتجاه المذكور يفسر استمرار الضخامة النسبية التي ما زال يتمتّع بها نصيب الجزائر من المعونات المالية لأغراض ثقافية تقدّمها فرنسا إلى العالم الخارجي، إذ بلغ إنفاق البعثة الفرنسية في الجزائر، لأعوام ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ما يصل إلى ربع الميزانية العامة لإدارة الشؤون الثقافية في وزارة الخارجية الفرنسية[٤٨].

ومنذ عام ١٩٧٣، لم يعد للعناصر الفرنسية أهمية تذكر في ميدان التعليم الابتدائي في الجزائر، بينما تركزت تلك العناصر في المرحلة الثانوية وبخاصة في تدريس المواد العلمية إذ بلغ عدد الأساتذة الجامعيين الفرنسيين العاملين في الجزائر عام ١٩٧٧ أكثر من ١٣٠٠ شخص. وإن كانت السلطات الجزائرية تتحفظ بشأن مستوى هؤلاء العلمي والتربوي نظراً لأن الحاصلين منهم على درجة الدكتوراه لا يزيدون عن ربع العدد المذكور[٤٩]. ومن جهة أخرى تناقص عدد الخبراء الفرنسيين العاملين في المجالات الفنية الصناعية إلى أقل من ألف خبير.

وللوجـود الثقافي الفرنسي في الجزائر مراكز لها أهميتها أيضاً وإن كانت أقل أثراً وأخف وطأة من سياسة التعاون الثقافي والفني، وعددها خمسة مراكز موزّعة على العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة وتلمسان.

وبالنظر إلى الكثافة السكانية للجزائر، وبالمقارنة بغيرها من الدول مثل إيطاليا التي يبلغ تعداد سكانها ضعف تعداد سكان الجزائر وحيث لا تزيد فيهـا المراكز الثقافية الفرنسية على أربعة مراكز فقط، يمكن للمرء أن يدرك أبعاد هذه الظاهرة الثقافية في حياة الجزائريين.

ويشتمل كل مركز ثقافي فرنسي في المدن الجزائرية على مكتبة أدبية وعلمية وفنية ضخمـة يسمـح فيهـا للجـزائـريين بالاستعارة بأبسط الإجـراءات، كما تنظّم فيهـا العروض المسرحية الفرنسية وحفلات السينما والموسيقى والمعارض الفنية والمؤتمرات الأدبية.

وخلاصة الأمر أن تلك المراكز في واقع الأمر نوافذ فسيحة مفتوحة أمـام كلّ جزائـري، مهمـا كانت درجة تعليمه، ليطّلع على مختلف جوانب الثقافة الفرنسية وتطوراتها.

ومن جهة أخرى، تمتلك فرنسا في الأراضي الجزائرية ٢٨ «بيتاً ثقافياً» ليس لامتداد نشاطها واتساعه نظير في أية دولة أخرى في العالم. وهـذه البيوت الثقـافية الفـرنسية تنتشر في المـدن الجـزائرية الثانوية الاهمية، كما يوجـد بعضهـا في أعـماق الريف الجزائري وعلى حدود الصحـراء الكـبرى أيضـاً. ولعـل تلك البيوت الثقافية التي يديرها ويشرف على شؤونها أشخاص من العاملين رسمياً في مجالات التعاون

الفرنسي الثقافي في الجزائر شاهد قوي على إرادة الغزو الثقافي والسعي الحثيث نحو السيطرة على الأذهان والعقول الجزائرية، تلك الإرادة التي ما زالت تحرك السياسة الفرنسية نحو الجزائر.

وتوجد في تونس والمغرب مظاهر الاستمرارية الثقافية والتعليمية الفرنسية نفسها متمثلة في المؤسسات التعليمية والثقافية التي تمتلكها الحكومة الفرنسية ويديرها فرنسيون، وعلى رأسها المكتب الجامعي والثقافي الفرنسي في كل من الرباط وتونس ثم المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في المدن المغربية والتونسية الهامة.

إلاّ أنّ الظاهرة الثقافية الفرنسية في ذينك القطرين المغربيين أخف وطأة مما هي في القطر الجزائري نظراً لقوّة وعراقة وتأثير المؤسسات الثقافية العربية الاصيلة القائمة في تونس والمغرب على نحو ما فصّلته هذه الدراسة في مواضع سابقة منها.

ومما يزيد من صعوبة التعريب جماهيرياً إحدى معوقات التعريب الآتية من خارج نطاق بلاد المغرب العربي وإن كانت ذات طبيعة مزدوجة أي داخلية وخارجية في آن واحد، وهي مشكلة الوجود العمالي الكثيف من أبناء الأقطار المغربية الثلاثة من المقيمين في فرنسا حيث يقترب عدد هؤلاء العمال المغاربة وأسرهم من المليونين في شتى مجالات النشاط الإنتاجي في الاقتصاد والصناعة الفرنسية(٥١). وهؤلاء العمال يستخدمون اللغة الفرنسية أداة تخاطب وحيدة في محيطهم الاجتماعي والعملي وبذلك يمثلون حلقة وصل قوية بين جماهير الشعب في المغرب العربي واللغة الفرنسية.

والأخطر من ذلك ظاهرة محو أمية جانب كبير من هذه القوة العمالية المغربية الفرنسية إذ يجري تنسيق مستمر بين الأجهزة الجزائرية لصالح العمال الجزائريين بفرنسا. وقد بلغ عدد الجزائريين الذين يتلقون دروس محو الامية والتأهيل في فرنسا حوالى عشرين ألفاً من العمال، ويشكلّون بذلك قرابة نصف إجمالي العمال المهاجرين الذين يتلقون هذه الدروس في فرنسا، بينما يبلغ عدد عمال المغرب العربي كله الذين يتلقون هذه الدروس باللغة الفرنسية أكثر من ٢٥ ألفاً، أي ما يصل إلى ٦٠ بالمائة من كل العمال المهاجرين الذين يتلقون دروس محو الأمية في فرنسا.

ولذلك يعتبر القائمون على عمليات التعريب في بلاد المغرب العربي أنه من الضروري الاهتمام بعروبة هذه الجالية المغربية الضخمة المقيمة في فرنسا وإدخالها ضمن جهود التعريب الشامل.

وأخيراً، مهما كانت طبيعة المعوقات التي تعترض مسار التعريب وأياً كان المدى أو الثقل أو الوزن الذي يمكن أن تكتسبه تلك المعوقات من الفعالية والتأثير، فإن الإنسان المغربي أصبح يعيش في قناعة ضميرية عميقة بلزوم التعريب في حياته العامة والخاصة ان آجلا أو عاجلاً.

هوامش الفصل الرابع

(١) خيري عزيز، التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث، السلسلة الشهرية، ٢٣ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨)، ص ١١٩.

(٢) نازلي معوض أحمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة ما بين عامي ١٩٦٢ - ١٩٧١ : استكمال الاستقلال الجزائري (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٩).

(٣) حامد ربيع، «العلاقة الاتصالية بين المفهوم القومي والتطور الاجتماعي،» في: اللغة العربية والوعي القومي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي ومعهد البحوث والدراسات العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٥٧.

(٤) سعد الدين إبراهيم، «تعقيب ١،» في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٨٠.

(٥) الطاهر لبيب، «البعد السياسي للتعريب وصلته بالوحدة والديمقراطية،» في: المصدر نفسه، ص ٩٨ - ٩٩.

(٦) إبراهيم، «تعقيب ٢،» في: المصدر نفسه، ص ١٧٢ - ١٧٣.

(٧) الطاهر لبيب، «العجز عن التعريب في مجتمع تابع،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٢٩ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ٢٠ - ٢٦.

(٨) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٥١٢.

(٩) عبد الله العروي، الايديولوجية العربية المعاصرة، ط ٤ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨١)، ص ٥٧ - ٦١.

(١٠) عبد العزيز الدوري، «الإسلام وانتشار اللغة العربية والتعريب،» المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ٢٤ (شباط/ فبراير ١٩٨١)، ص ٥٤ - ٥٥، ومحمد حسن، «الأصول التاريخية للتعريب في المغرب العربي،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٢ (شباط/ فبراير ١٩٨٥)، ص ٦٣.

(١١) عبد الكريم غلاب، «التعريب ودوره في حركات التحرر في المغرب العربي،» في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ١٥٥ - ١٥٦.

(١٢) عثمان سعدي، عروبة الجزائر عبر التاريخ (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٢)، ص ٤٢ - ٤٣.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(١٤) عزيز، التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث، ص ١٢٣.

(١٥) André Adam, «Chronique sociale et culturelle (Algérie),» *Annuaire de l'Afrique du Nord,* no. vi (1967), pp. 535-550

(١٦) Bruno Etienne, «Eléments d'une recherche sur la dépendance idéologique,» dans: Werner. I. Ruf, et al., *Indépendance et interdépendance au Maghreb,* Avant propos de M. Flory, collection du C.R.E.S.M. (Paris: Centre nationale de la recherche scientifique, 1974), pp. 297-299.

(١٧) مصطفى الأشرف، «مشكلات التربية والتعليم،» ترجمة حنفي بن عيسى، الثقافة (وزارة الاعلام والثقافة في الجزائر)، السنة ٧، العدد ٤١ (تشرين الاول/ اكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧)، ص ١٣ - ٤١.

(١٨) تركي رابح، «أضواء على سياسة تعريب التعليم والإدارة والمحيط الاجتماعي في الجزائر: ١ - المعركة من أجل التعريب (١٩٦٢ - ١٩٧٨)،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣)، ص ٩٦.

(١٩) عبد الله شريط، معركة المفاهيم (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، [د. ت.])، ص ١٣١ - ١٣٣.

(٢٠) ساطع الحصري [أبو خلدون]، في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية، طبعة خاصة، سلسلة التراث القومي، الأعمال القومية لساطع الحصري، ١١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٧٤ - ٧٥.

(٢١) كتب ساطع الحصري هذه الكلمات في: التربية والتعليم (بغداد)، (١٩٢٨).

(٢٢) عفيف البوني، «الوعي القومي العربي والأحزاب السياسية في المغرب العربي،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٢ (شباط/ فبراير ١٩٨٥)، ص ٨٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٢٤) Saleh Hamazaoui, «L'arabisation, probléme idéologique,» *Revue tunisienne de sciences sociales,* vol. 31, no. 44 (1976).

(٢٥) عبد العزيز العاشوري، «اللغة العربية والهوية الثقافية وتجارب التعريب،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٢٧ (نيسان/ أبريل ١٩٨١)، ص ٦.

(٢٦) محمد المنجي الصيادي، «من ملامح التطور الفكري في المغرب العربي،» المستقبل العربي، السنة ٢، العدد ١٢ (شباط/ فبراير ١٩٨٠)، ص ٢٧.

(٢٧) العاشوري، «محاولة لتقويم تجربة التعريب في تونس،» في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ١٤٨.

(٢٨) *La presse,* 30/12/1970, et *l'action,* 1-2/1/1971.

(٢٩) André Adam, «La politique culturelle au Maroc,» *Annuaire de l'Afrique du Nord,* no. xII (1973), pp. 125-126.

(٣٠) Pierre Gascar, «Aux avants - postes de la culture française en Algérie,» *Le monde,* 10/6/1971.

(٣١) الاتفاقية السابعة والثامنة من اتفاقيات إيفيان وعنوانها على التوالي: إعلان المبادىء الخاصة بالتعاون الثقافي، إعلان المبادىء الخاصة بالتعاون الفني.

(٣٢) المادة (١) من إعلان المبادىء الخاصة بالتعاون الثقافي.

(٣٣) المادة (٤) من إعلان المبادىء الخاصة بالتعاون الثقافي.

(٣٤) المادة (٩) من إعلان المبادىء الخاصة بالتعاون الثقافي.

(٣٥) المادة (١) من إعلان المبادىء الخاصة بالتعاون الفني.

«L'ordonnance no. 62 - 952,» *Journal officiel de la Népu.rèpublique Française,* 14/8/1962, p. 8075.

Bruno Etienne, «La coopefation culturelle franco-Magh maghfebine» *Annuaire de l'Afrqique du Nord,* no. vi (1976), pp. 115-125.

(٣٨) *Annuaire de l'Afrique du Nord,* (1966), p. 216.

(٣٩) الجريدة الرسمية (الجزائر)، ٤/١١/١٩٦٦.

(٤٠) Bruno Etienne et Maurice Flery, «Chronique diplomatique,» *Annuaire de l'Afrique du Nord,* no. viii (1969), pp. 399-424.

(٤١) *Annuaire de l'Afrique du Nord,* (1968), p. 217.

(٤٢) *Le monde,* 15/6/1971.

(٤٣) Philippe Herreman, «Trois aspects de la diplomatie algérienne,» *Le monde,* 24/3/1971.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) Hervé Bleuchot, «le mot coopération dans le discours de l'élite algérienne,» dans: *Indépendance et interdépendance au Maghreb,* pp. 222-229.

(٤٦) André Adam, «Chronique sociale et culturelle de l'Algérie,» *Annuaire de l'Afrique du Nord,* no. xv (1976), p. 568.

(٤٧) Daniel Junqua, «France - Algérie de l'idyle a la crise,» *Le monde,* 30/1/1976.

(٤٨) *Le monde,* 10/6/1971.

(٤٩) عزيز، التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث، ص ١٢١.

(٥٠) عبد الله العروي، «التعريب وخصائص الوجود العربي والوحدة العربية،» في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

خاتمــة

نظرة إلــى مستقبــل التعــريب في المغرب العربي

نصل إلى نهاية دراستنا هذه عن واقع التعريب في المغرب العربي باستخـلاص حقيقـة كبرى تحدد مستقبـل العملية التعـريبية بصفة شاملة. هذه الحقيقـة مضمونها أن مشكلة التعريب لا تهم المغرب العـربي نظراً للظروف الاستعـمارية الاستثنائية الخاصة التي اكتنفت تاريخـه الحـديث فحسب، بل هي إشكال يتعلق بوجود العرب جميعاً من الـرّبـاط إلى بغداد. فالتعريب بالمنظور المنطقي وبالتحليل العلمي الـواقعي هو قضية قومية محورية لوطننـا العـربي في إطـاره السياسي والاجتماعي والاقتصادي، هو قضية إثبات ذات وتأكيد هوية للأمة المتميّزة بحضارتها وبلغتها وثقافتها وبتاريخها وبطابعها المعنوي العام، تلك الأمة التي تعيش على بقعة استراتيجية خطيرة من العالم ممتدة من الخليج إلى المحيط الأطلسي.

وتتولد عن هذه «الحقيقة ـ الأم» عدة نتائج فكرية وعملية هي ما يلي:

أولاً : ان التعريب هو أداة أساسية لإنجاز المشروع الحضاري العربي الوحدوي الذي تطمح إليه جميع الشعوب العربية .

إنّ الالتفاف حول اللغة العربية الفصحى الموّحدة ومفاهيمها ومصطلحاتها العلمية والحضارية هو أهم السبل لتحقيق التكامل والتنسيق بين الجهود العربية في جميع مجالات النشاط الإنساني الاقتصادية والسياسية والثقافية الحضارية .

ثانياً : التعريب قوامه جهد تخطيطي قومي كلي، تتكاتف بشأنه جميع القوى الوطنية العربية . وترتيباً على الحقيقة السابقة، فإن التعريب الناجح على المستوى القومي كفيل بتحقيق مشاركة الأمة العربية مشاركة فعالة في تيارات الحداثة والمعاصرة . ونقطة الانطلاق في هذا الشأن هي توافر خطط مدروسة للتعريب على مختلف المستويات القطرية وفي مختلف المجالات ومن خلال سائر المؤسسات القائمة، الإعلامية منها والتربوية والإدارية والاقتصادية، على أن يتم هذا التخطيط التعريبي على الصعيد القومي الشامل من خلال الأجهزة السياسية واتّحاد المجامع القومية والعلمية العربية والجامعات ومراكز البحوث ومن خلال المنظمات المهنية[1] . والمحصلة النهائية لمثل هذا الجهد الكلي الشامل لا بد أن تكون تعميماً وترسيخاً للاستخدامات اللغوية الموحدة بخاصة فيما يتعلق بالمصطلحات العلمية والفنية .

ثالثاً : إن التعريب جسر يربط ما بين العرب والحضارة العالمية الحديثة . إذ انه يترتب على التخطيط التعريبي المذكور، في حالة نجاحه

وفعاليته، ازدهار حركة الترجمة إلى اللغة العربية من مختلف اللغات الأجنبية. فالتعريب في أبعاده الفكرية والثقافية والتعليمية يعني أساساً ترجمة ثمار التطور العقلي للبشرية في العصر الحديث من اللغات العالمية إلى لغتنا القومية. ويُذكر في هذا الصدد أن كثيراً من الدول المتقدمة في العصر الحالي (مثل اليابان والاتحاد السوفياتي) تتعاقد في إطار خطة قومية لغوية بخاصة مع دور النشر الأجنبية الكبرى لترجمة المطبوعات العالمية في مختلف ميادين المعرفة أولاً بأول بحيث تصدر ترجمة هذه المؤلفات أحياناً إلى لغات تلك الدول في الوقت نفسه الذي تصدر فيه المؤلفات بلغاتها الأصلية.

وقد بدأت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم خطة تنسيق في قطاع الترجمة ما بين السياسات الثقافية لمجموع الأقطار العربية. وبذلك الأسلوب المخطط لعمليات الترجمة، يقوم التعريب بدوره الثاني، بعد دوره الأول التوحيدي القومي، في حياة الأمة العربية، وهو تحرير تلك الأمة من التبعية الفكرية والسياسية والاقتصادية لقوى ثقافية أجنبية، بحيث تصبح الأمة العربية عنصراً فعّالاً مساهماً بقوة في التطور الحضاري المعاصر.

رابعاً: إن التعريب ضرورة لغوية لامتلاك القدرة الذاتية العلمية على الانتاج بأوسع معانيه، وفي ظلّ الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبالاعتماد على الفنون التكنولوجية المتقدمة. معنى ذلك أن نجاح حركة التعريب لا بدّ أن يخلق الدعائم العربية الخاصة المتميزة للتكنولوجيا والفن الإنتاجي. ونذكر في هذا الصدد أنّ عالم التكنولوجيا

الرحيب يقدر طبيعته العلمية النمطية إلاّ أنّه يعرف أيضاً الشخصية الإبـداعية المتميزة للحضارة المعنية عن الحضارات الأخرى، فهناك التكنـولـوجيا الأوروبية والتكنولوجيا اليابانية والروسية والصينية. . . الخ(٢). فما دمنا نملك مقوّمات حقيقية للحضارة العلمية التي نقلتها عن الأمة العربية أوروبا العصور الوسطى، فلماذا لا نصنع تكنولوجيا عربية؟

خامسـاً: وأخيراً، إن التعريب ضرورة حيوية جماهيرية لإعادة التوازن الاجتماعي المختلّ في الوقت الحالي ما بين مختلف فئات البناء الاجتماعي وشرائحها في البلاد العربية بصفة عامة والبلاد المغربية على وجه الخصوص. ذلك أنّ اللغة الأجنبية تستخدم في الوطن العربي عامة، وفي بلدان المغرب خاصة، معياراً أساسياً للتميز الطبقي بين أبنـاء المجتمع العربي الواحد، والتعريب الناجح اجتماعياً وحضارياً كفيل بإنهاء هذا التمايز الطبقي المفتعل والمؤسّس على امتلاك طبقة دون أخرى لناصية لغة أجنبية.

وهنا تظهر خطورة التعريب الإداري على وجه الخصوص في بلاد المغرب العربي. فالقوى من البرجوازية العليا ومن الطبقة الرأسمالية لها ارتباطات مصلحية وفكرية وروحية بالدولة الاستعمارية السابقة على نحـو ما ورد في مواضـع أخـرى من هذه الـدراسة. هذه القوى المتفرنسة تسيطر على مفاتيح الإدارة والاقتصاد في بلاد المغرب العربي فتقف حائلاً منيعاً دون اتمام النجاح التعريبي الشامل.

وأخيراً. . . . . .

إن التعريب ليس بعثاً للتراث القديم، وليس ترجمة لفظية للمصطلحات الأجنبية وليس ادخال اللغة العربية كأداة تلقين في المراحل التعليمية المختلفة، بل هو إحياء لغوي للشخصية العربية الأصيلة بمقوّماتها الحضارية الحقيقية وببنائها المعنوي الخاص.

إن التعريب ينهض على دعامتين: ارادة سياسية ووعي شعبي.

ونجاح التعريب يتوقف في المحصلة النهائية على استجابة جماهير الشعب العربي العريضة، لسياسات التعريب الحكومية الرسمية وخططه. وهذه الاستجابة الشعبية للقرار السلطوي التعريبي لن تتأتى واقعياً إلاّ بتفاعل حيّ مستمر ما بين مؤسسات الحكم القائمة في الأقطار العربية، وبين مؤسسات الرأي العام الفاعلة داخل الوطن العربي.

هوامش الخاتمة

(١) محي الدين صابر، «الأبعاد الحضارية للتعريب،» في: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٦.

نداء الى المفكرين العرب
للمساهمة في «سلسلة الثقافة القومية»

يعلن مركز دراسات الوحدة العربية عن اصدار سلسلة جديدة بعنوان «سلسلة الثقافة القومية» التي يمثل الكتاب الحالي سادس كتاب منها، والهادفة الى:

● تناول موضوعات القومية العربية ـ والوحدة العربية من كافة الجوانب.

● الاجابة عن التساؤلات والاسئلة الشائعة المثارة اليوم في حياتنا الفكرية حول موضوع القومية العربية والوحدة العربية.

● التوجه الى الشباب والطلبة بوجه خاص

وكذلك يتوجب ان تكون كتب هذه السلسلة:

● مكتوبة بأسلوب سهل القراءة والفهم.

● وفي حدود ١٠٠ ـ ١٥٠ صفحة من الحجم الصغير (٢٥ ـ ٣٠ الف كلمة).

● بأسعار متهاودة، بحيث تصل الى اوسع قاعدة من القراء.

والمركز يناشد المفكرين العرب للمساهمة بافكارهم واقتراحاتهم وبكتاباتهم في هذه السلسلة التي تسعى الى الجيل الجديد من العرب، تخاطبه باللغة التي يفهمها، وبالحجج الموضوعية التي يستجيب لها، بحيث تقوي الشعور القومي وتوسع الايمان بضرورة الوحدة العربية وكل ما من شأنه تقوية الثقة بالذات والاعتماد على النفس.

يمكن الحصول على قائمة الموضوعات المقترحة بالكتابة الى المركز أو العودة الى المستقبل العربي العدد رقم ٣٨ (نيسان / ابريل ١٩٨٢)، كما يرحب المركز بأية مقترحات لموضوعات اخرى.

د. نازلي معوض احمد

- حصلت على بكالوريوس من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة ١٩٧٠ وعينت معيدة بالكلية
- حصلت على درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة القاهرة سنة ١٩٧٤ في موضوع الحركة الانفصالية في نيجيريا.
- حصلت على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة سنة ١٩٧٧ في موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية وعينت مدرسة في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة
- رقيت الى درجة أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد في جامعة القاهرة سنة ١٩٨٣
- لها من المؤلفات: الاشتراكية الديمقراطية في السنغال (١٩٧٩)، والعلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال (استكمال الاستقلال الجزائري) (١٩٨٠).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي